الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكـرة تخرج ضمن متطلبـات نيل شهـادة ماستـراكاديـمي

الشبة : علوم التسيير التخصص : تسييراستراتيجي دولي

الموضوع : السياسات التنموية الجزائرية في ضل تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية

مقدمة من طرف الطالب :

خوصة مصطفى

تحت اشراف :

د/ ملاحي رقية

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	د/ لعبداوي جمال	أ.م.ب	جامعة مستغانم
مقررا	د/ ملاحي رقية	أ . محاضرة.ب	جامعة مستغانم
مناقشا	د/ حجار اسية	أ . م . ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2017/2016

الاهداء

بكامل الحب و الإخلاص اتشرف بإهداء هذا العمل إلى :

الوالدين الكريمين

الاخوة و الاخت الفاضلة

كافة أصدقاء مراحل الحياة و الزملاء

والى جميع افراد جامعة عبد الحميد ابن باديس

كلمة شكر

لك الشكر ربي حتى ترضى

أتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذة الدكتورة ملاحي رقية على صبرها و ارشاداتها و قبل كل شيء قبولها الاشراف على هذا العمل .

و الشكر موصول لمن اعتبره مصدر العطاء و الإنسانية الصديق الذي لم تشأ الاقدار ان نلتقي بعد ، السيد " Simeon lazarus Hubbard " على و قته و مساندته .

قائمة المحتويات	الصفحة
الاهداء	
كلمة شكر	
الفهرس	VI - I
قائمة الجداول	VIII- VII
قائمة الاشكال	IX
قائمة المختصرات	X
المقدمة	3-1
الفصل الأول : أسعار النفط في الأسواق العالمية	
تمهيد	4
المبحث الأول: أساسيات حول النفط وأسعاره	4
المطلب الأول : أساسيات حول النفط و الصناعة النفطية	4
الفرع الأول : تعريف النفط	4
الفرع الثاني : تاريخ النفط	5
الفرع الثالث : أنواع النفط	6
الفرع الرابع : خصائص النفط	6
الفرع الخامس : مفهوم الصناعة النفطية	7
الفرع السادس : خصائص صناعة النفط	7
المطلب الثاني : أسعار النفط	8
الفرع الأول : ماهية أسعار النفط	8
الفرع الثاني : أنواع سعر النفط	8
1 : الأسعار المعلنة	8
2: الأسعار المتحققة	9
3: أسعار الإشارة	9
4: سعر تكلفة الضريبة	9
5: الأسعار الفورية	10
6: السعر المستقبلي	10
الفرع الثالث : محددات أسعار النفط	10
1: معادلة العرض و الطلب	10
2: عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط	11
الفرع الرابع : تقلبات أسعار النفط عبر التاريخ	11

المطلب الثالث : تداعيات تقلب أسعار النفط	12
الفرع الأول : اثار ارتفاع أسعار النفط	12
1: الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط	12
2 : التضخم العالي و ظاهرة الركود التضخمي	12
3 :موازين المدفوعات في كل من الدول المتقدمة و النامية و الدين الخارجي	12
4 : اثر ارتفاع أسعار النفط على معدل النمو العالمي	12
5 : اثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات النامية	13
الفرع الثالث : اثار انخفاض أسعار النفط	13
المبحث الثاني: الأسواق النفطية العالمية	14
المطلب الأول: مفاهيم عن الأسواق النفطية	14
الفرع الأول : تعريف سوق النفط	14
الفرع الثاني : أنواع الأسواق النفطية	15
1: الأسواق الفورية	15
2: الأسواق المستقبلية	15
2-1: الأسواق النفطية المادية الآجلة	15
2-2 :البورصات النفطية	15
الفرع الثالث : خصائص الأسواق النفطية	16
الفرع الرابع : الفاعلون في سوق النفط	16
1: منظمة الأوبك	16
2: الوكالة الدولية للطاقة	18
3: الشركات النفطية الكبرى	19
المطلب الثاني : تحليل أسواق النفط العالمية	20
الفرع الأول : الإنتاج العالمي للنفط الخام	20
الفرع الثاني : الطلب العالمي على النفط	23
الفرع الثالث : الاحتياط العالمي للنفط	24
المطلب الثالث : مستقبل أسواق النفط	25
الفرع الأول : توقعات حول مستقبل الأسواق النفطية	25
الفرع الثاني : مستقبل الطاقات البديلة	26
خلاصة	27

الفصل الثاني : تأثير أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	28
المبحث الأول : الاقتصاد الجزائري	28
المطلب الأول : واقع الاقتصاد الجزائري	28
الفرع الأول : خصائص الاقتصاد الجزائري	28
1: طبيعة الاقتصاد الجزائري	28
2: تطور أداء الاقتصاد الجزائري	28
2-1 : الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري	29
الإصلاح الهيكلي	29
السياسة المالية	29
السياسة النقدية	29
السياسة التجارية و إدارة المديونية	30
الفرع الثاني : مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري	30
المطلب الثاني : تشخيص الاقتصاد الجزائري	30
الفرع الأول : التجارة الخارجية	31
1: صادرات الجزائر	32
2: واردات الجزائر	33
الفرع الثاني : دراسة الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 2011 /2015	34
المطلب الثالث : أثار تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	35
الفرع الأول : أثار ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الوطني	35
الفرع الثاني : أثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	36
المبحث الثاني : واقع التنمية في الجزائر	37
المطلب الأول : أساسيات حول التنمية الاقتصادية	37
الفرع الأول : تعريف التنمية و النمو الاقتصادي	37
1: تعريف النمو الاقتصادي	37
2: تعريف التنمية الاقتصادية	38
الفرع الثاني : أهداف و مقومات التنمية الاقتصادية	38
1: أهداف التنمية الاقتصادية	38
2: زيادة الدخل القومي	38
3: رفع المستوى المعيشي	39
4: تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات	39
5: التوسع في الهيكل الإنتاجي	39

الفرع الثالث : محددات التنمية الاقتصادية	39
1: التغيير البنياني	39
2: الدفعة القوية	39
3: الاستراتيجية الملائمة	39
الفرع الرابع : مستلزمات التنمية الاقتصادية	40
1: رأس المال	40
2: الموارد البشرية	40
3: الموارد الطبيعية	40
4: التكنولوجيا	40
الفرع الخامس : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	40
1: الادخار	41
1-1 : الادخار الحكومي	41
1-2 : مدخرات القطاع العائلي	41
1-3 : مدخرات قطاع الأعمال الخاص	41
2: التمويل الأجنبي	41
المطلب الثاني : مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر 2015/2001	41
الفرع الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001	41
الفرع الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005	43
الفرع الثالث : برنامج التنمية الخماسي 2014/2010	45
المطلب الثالث : أثار الأزمة 2014 النفطية على مسار التنمية في الجزائر	47
خلاصة	48
الفصل الثالث : سياسات التنموية الجزائرية البديلة للنفط	
تمهيد	49
المبحث الأول : مقومات التنمية في الجزائر	49
المطلب الأول : الطاقات المتجددة	49
الفرع الأول : واقع الطاقات المتجددة عالميا	50
1: الطاقة الكهرومائية	52
2: طاقة الحرارة الجوفية	53
3: الطاقة الشمسية	53
4: طاقة الرياح	55
5: الطاقة الحيوية	57
الفرع الثاني : واقع و افاق الطاقات المتجددة في الجزائر	58

1: الطاقة الشمسية	58
2: طاقة الرياح	59
3: افاق الطاقات المتجددة في الجزائر	59
المطلب الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	60
الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	60
الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية	61
الفرع الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	61
المطلب الثالث : قطاعي الفلاحة و السياحة	64
الفرع الأول : قطاع الفلاحة	64
1: دور قطاع الفلاحة في خلق التنمية الاقتصادية	64
2: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي لمختلف الدول	65
3: واقع الفلاحة في الجزائر	66
3-1 : تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة 2009 الى 2014	66
3-2 : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي	66
الفرع الثاني : قطاع السياحة	68
1: الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر	69
2: واقع السياحة في الجزائر	69
المبحث الثاني : تحديد الاستراتيجية التنموية	73
المطلب الأول : التحليل البيئي	73
الفرع الأول : نقاط القوة	73
1 : في مجال الفلاحة و الصيد البحري	73
2: في مجال الطاقات المتجددة	73
3: في مجال السياحة	73
4: مختلف نفط القوة	74
الفرع الثاني : نقاط الضعف	75
المطلب الثاني : تحليل البدائل الاستراتيجية	76
الفرع الأول : قطاع الطاقات المتجددة	76
الفرع الثاني : قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	76

الفرع الثالث : قطاع الفلاحة	77
الفرع الرابع : قطاع السياحة	77
الفرع الخامس : مصفوفة SWOT	78
المطلب الثالث: البديل الاستراتيجي الأمثل	79
خلاصة	80
الخاتمة العامة	82-81
المراجع	
الملاحق	

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
I -1	تواريخ انضمام الدول أعضاء الأوبك إلى المنظمة	17
I -2	العرض العالمي للنفط حسب الدول المنتجة الفترة من 2011 إلى 2016 (الوحدة مليون برميل يوميا)	21
I -3	الإنتاج العالمي للنفط حسب الدول الفترة من 2011 إلى 2015 الوحدة ألف برميل يوميا	22
I -4	الطلب العالمي على النفط الخام حسب الدول	23
1-5	الاحتياط العالمي للنفط و نسبة الأوبك في الفترة 2001 إلى 2015 الوحدة مليون برميل	24
I -6	توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية للاستهلاك العالمي للطاقات البديلة الوحدة Quadrillion Btu	26
II -1	مختلف صادرات الجزائر في الفترة 2010 الى 2015 الوحدة مليون دولار (9 اشهر)	32
II –2	مختلف واردات الجزائر في الفترة 2010 الى 2015 الوحدة مليون دولار (9 اشهر)	33
II -3	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 2011 /2015	34
II -4	توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة مليار دينار	42
II -5	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الوحدة مليار دينار جزائري	44
II -6	يبين توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج التنمية الخماسي 2014/2010	46
III-1	إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب الإقليم	58
III-2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القطاع الفترة 2016/2009	62
III-3	يبين تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب النشاط السداسي الأول من سنة 2016	63
III-4	تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإقليم السداسي الأول	63

	2016	
III-5	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي لمختلف الدول لسنتي 2000 و 2015	65
III-6	التطور الحاصل في الانتاج الفلاحي لمختلف المنتوجات للفترة من 2009 الى 2014 .	66
III-7	نسبة النمو في القطاع السياحي بين سنتي 2013 الى 2014	70

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
I-1	تقلبات أسعار النفط الخام عبر التاريخ	11
I -2	حصص دول الأوبك من إنتاج البترول لسنة 2015 الوحدة مليون برميل يوميا	18
I -3	نمو الطلب العالمي على النفط و حصة الأوبك من الطلب العالمي	23
II -1	وضعية الميزان التجاري للفترة 2005 الى 2015	32
II -2	نسبة واردات الجزائر حسب أصناف السلع سنة 2014	33
III-1	الاستهلاك العالمي للطاقات المتجددة حسب المقاطعة الوحدة مليون طن مكافئ	50
III-2	نسبة انتاج الطاقات المتجددة حسب المقاطعة	51
III-3	الاستهلاك العالمي للطاقة الكهرومائية الوحدة مليون طن نفط مكافئ	52
III-4	انتاج الطاقة الشمسية في الدول الستة الرائدة الوحدة جيغاواط	54
III-5	النمو في القدرة الإنتاجية للطاقة الشمسية الوحدة جيغا واط	54
III-6	النمو في القدرة الإنتاجية لطاقة الرياح الوحدة جيغاواط	56
III-7	الإنتاج العالمي للطاقة الحيوية حسب المقاطعة الوحدة مليون طن نفط مكافئ	57
III-8	مساهمة قطاع الفلاحة في اجمالي الناتج المحلي	67
III-9	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الفترة من 2009 الى 2015	68
II-10	مساهمة قطاع السياحة و الاسفار في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري 2005/2015	71
III-11	مساهمة قطاع السياحة في تحقيق فرص العمل في الجزائر	71
III-12	تصنيف البدائل الاستراتيجية حسب مصفوفة SWOT	78

قائمة الرموز	
الرمز	الدلالة
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول
IEA	المنظمة الدولية للطاقة
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
L'ANDI	الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
CNAC	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Quadrillion Btu	وحدة لقياس الطاقة تعادل الطاقة الناتجة عن 45 مليون طن من الفحم
Importations CAF	أسعار المنتجات + سعر النقل و التامين
Exportations FOB	أسعار المنتجات من دون تكاليف النقل و الضرائب

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية الهدف الأسمى لجميع الدول التي تسعى الى بناء اوطانها و تحسين المستوى المعيشي لمواطنيها ، و لبلوغ تلك الأهداف نجد معظم البلدان تسطر الاستراتيجيات و ترسم الخطط و السياسات لبلوغ غاياتها ، و كان الاهتمام بالتنمية راجع أساسا الى الركود و التخلف الاقتصادي الذي شهده العالم ما استوجب بذل مجهودات جذرية سريعة حيث نجد ان الدول المتقدمة تسعى الى تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يأخذ شكل التكتلات الإقليمية او العالمية في وقت نجد الدول النامية تسعى الى اللحاق بركب الدول المتقدمة.

و كغيرها من الدول تسعى الجزائر الى تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة بعد الازمة التي عاشتها في نهاية القرن الماضي او ما سمي بالعشرية السوداء ، فنجدها قد سطرت مجموعة من المشاريع التنموية الطموحة مع بداية القرن الحالي، مدعومة في ذلك بالوفرة المالية التي عاشتها الخزينة العمومية من جراء الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية مع بداية القرن الحالي حيث تجاوزت سقف المئة دولار ، خاصة و أن الجباية البترولية تعتبر المورد الرئيسي لإيرادات الجزائر .

و لان تقلب الأسعار من الخصائص الرئيسية التي تتميز بها الأسواق النفطية فقد شهدت سنة 2014 انخفاض مباشر في أسعار النفط ليتواصل معدل الانخفاض الى ان وصلت الى ما دون الأربعين دولار للبرميل مع حلول سنة 2016 ، الامر الذي شكل ازمة اقتصادية للجزائر حيث انخفضت الإيرادات المالية و بدأ الميزان التجاري يسجل حالات العجز مع استحالة تمويل المشاريع التنموية المسطرة ، الامر الذي يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري و يدفعها إلى البحث عن حلول بديلة لقطاع المحروقات الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني ، و انطلاقا من هذا تطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هي السياسات الاستراتيجية المثلى لتحقيق التنمية الاقتصادية كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر ؟

و انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الاسئلة الفرعية الاتية :

- ما هو النفط و ما ألية عمل الأسواق النفطية ؟
- ما هو واقع التنمية في الجزائر في ظل الاقتصاد النفطي ؟
- ما هي مقومات التنمية في الجزائر خارج قطاع المحروقات ؟

و انطلاقا من الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات الاتية :

- يعتبر التنوع الاقتصادي البديل الأمثل لقطاع المحروقات في الجزائر .
- التوجه نحو قطاع السياحة يؤدي الى خلق التنمية في الجزائر بعيد عن قطاع المحروقات .

1- أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لدراسته و التعمق في جوانبه لعدة أسباب و دوافع منها الذاتية و الموضوعية حيث تتلخص الأخيرة فيما يلي :

- ✓ معاصرة الموضوع للأحداث الراهنة .
- ✓ توفر المراجع و الاحصائيات المساعدة على اعداد البحث .
- ✓ أهمية الموضوع في الساحة الوطنية و الاقتصادية .

فيما تمثلت الأسباب الذاتية في الاتي :

- ✓ الاهتمام الشخصي بمجال النفط و الاقتصاديات النفطية .
- ✓ التوافق بين موضوع البحث و الخلفية العلمية للباحث .

2- اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن اثار تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و مسار التنمية الاقتصادية في البلاد ، إضافة الى الكشف عن المقومات التي تمتلكها الجزائر خارج قطاع المحروقات و كيفية بناء استراتيجيات بناء على هذه المقومات قصد تحقيق التنمية الاقتصادية .

3- صعوبات الدراسة:

مقارنة مع الذي يصادفه الباحثون يمكنني ان اعتبر ان الصعوبات التي تلقيتها اثناء تحريري لهذه الورقة البحثية لم تكن بتلك الجدية حيث تمثلت اهم العراقيل في ندرة الإحصائيات المقدمة من الهيئات الوطنية مثل المركز الوطني للإحصائيات إضافة الى تضارب بعض الاحصائيات الصادرة عن مختلف الهيئات .

4- أسلوب الدراسة و الأدوات المستخدمة :

لمعالجة هذا البحث سيتم اعتماد الأسلوب الوصفي في الجوانب النظرية لإيضاح المعلومات للقارئ فيما يتم استخدام الأسلوب التحليلي في باقي أجزاء البحث .

اما فيما يخص الأدوات المستعملة فسيتم الاعتماد على احصائيات الهيئات الدولية و المحلية المتعلقة بالموضوع إضافة الى التقارير و القوانين المرتبطة بهذا السياق .

5- حدود الدراسة:

بالنسبة الحدود المكانية فقد تناول البحث دراسة حالة الجزائر فيما تم اختيار الفترة الزمنية من 2001 الى 2016 كحدود زمانية باعتبار ان هذه الفترة شهدت تقلبات جوهرية في أسعار النفط إضافة الى ان المشاريع تنموية العملاقة المسطرة في هذه الفترة .

الدراسات السابقة :

لقد تناول هذا الموضوع العديد من الباحثين و من بين الدراسات السابقة نذكر :

- ✓ العمري علي ، رسالة ماجستير بعنوان دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي ، كانت الدراسة بجامعة الجزائر في السنة الدراسية 2008/2007 .
- ✓ مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس بعنوان اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي ، دراسة قام بإعدادها الطالبان خويلدات محمد مجاهد و وذان بشير من جامعة ورقلة في سنة 2013/2012 .

اقسام البحث :

ينقسم هذا البحث الى ثلاث فصول :

الفصل الأول ينقسم الى مبحثين ، في المبحث الأول سيتم دراسة أسعار النفط و التعمق فيها فيما سيتم تناول دراسة أسواق النفط في المبحث الثاني .

يتكون الفصل الثاني من مبحثين حيث سيتم التطرق الى الاقتصاد الجزائري الراهن في الجزء الأول فيما يتم تناول واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في الجانب الثاني .

اما في الفصل الأخير فسيتم التطرق لمختلف مقومات التنمية في الجزائر و استعمال مصفوفة SWOT لتحديد السياسة التنموي المثلى .

تمهيد :

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للثروة في كثير من الدول و المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي و عليه يرتكز التقدم الحضاري باعتبار انه المصدر الأساسي للطاقة ، كما يسهم النفط بشكل كبير في الناتج المحلي لكثير من دول العالم و يعتبر العنصر الأساسي في إنشاء مختلف الصناعات كالبتروكيماوية ومن المعايير الرئيسية المؤثرة في الاقتصاد و السياسة العالمية ، و في هذا الفصل سيتم التطرق لدراسة أسعار النفط و كذا الأسواق العالمية لهذه المادة الحيوية .

المبحث الأول: أساسيات حول النفط وأسعاره

تعتبر أسعار النفط احدى النقاط المؤثرة على اقتصاديات مختلف الدول مهما كانت درجة تقدمها و كذلك على معدلات النمو الاقتصادي و هذا نظر لأهمية النفط في الحياة اليومية للمجتمعات و سير مختلف القطاعات ، و بالتالي تغير أسعار النفط يعني تغير حركة سير الاقتصاديات ، و فيما يلي سيتم دراسة أسعار النفط و محدداته و كذا تداعيات تقلبها في الأسواق العالمية .

المطلب الأول : أساسيات حول النفط والصناعة النفطية

في هذا المطلب سيتم التطرق الى اهم المفاهيم الأساسية للنفط و الصناعة النفطية .

الفرع الأول : تعريف النفط

يعتبر النفط احد أهم المصادر الرئيسية للطاقة التي تعتمد عليها كل الدول في تحقيق التنمية و تطوير مختلف القطاعات الضرورية الأخرى كالنقل و المواصلات و الصناعة .. و نظرا للاحتياجات الكبيرة للطاقة التي احتاجت إليها الدول خاصة الصناعية منها أثناء الثورة الصناعية كان على الدول توفير بديل للفحم الذي كان احد أهم مصادر الطاقة آنذاك و بعد البحوث تم اكتشاف النفط لأول مرة بكميات تجارية في ولاية بنسلفانيا الأمريكية و بعدها اكتشف في عدة دول كروسيا و اسكتلندا و رومانيا و غيرها من الدول الأخرى ليصبح المصدر الرئيسي للطاقة الذي يلبي احتياجات العالم و يساهم في خلق التنمية و تسيير جل القطاعات الضرورية ، ونظرا لأهمية النفط في الاقتصاد العالمي و كونه المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية فقد لفت انتباه الباحثين و الاقتصاديين الأمر الذي أثرى رفوف المكتبات بالمؤلفات و الكتب الخاصة بالنفط و البترول و مع تعدد المؤلفات تعددت تعريفات النفط و إن كانت تتوافق في جوهرها و مضمونها .

- ✓ النفط أو البترول هي كلمة من اصل يوناني و التي تعني زيت الصخر و تستخدم كلمة النفط بصورة عامة لتشمل زيت الصخر و الغاز الطبيعي و زيت النفط كما يعرف النفط في صورة سائلة , بينما يعرف الغاز الطبيعي بأنه نفط في صورة غازية و يتكون من مركبات هيدروكربونية (أي أساسها الكيميائي هو عنصر الهيدروجين و الكربون) و التي تتخذ أشكالا مختلفة يمكن الحصول عليها فرادى عن طريق التقطير و التصنيع و يوجد النفط عند سطح الأرض أو في باطنها . و بالرغم من عدم اتفاق العلماء على اصل كلمة النفط حيث يرجع بعضهم ان اصل النفط يعود الى مواد عضوية و البعض يرجعه إلى مواد غير عضوية إلا أنهم يتفقون أن النفط

يوجد في الطبيعة بكميات محدودة قابلة للنفاذ , و يمتد البحث عن النفط و استخراجه و إنتاجه إلى تضافر جهود مجموعة كبيرة من العلماء في عدة مجالات مثل علوم الأرض و الكيمياء و البحار و الهندسة و الاقتصاد ...

البترول في الأساس هو عبارة عن مواد معقدة و غير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية و ذات تركيبات جزئية متنوعة و خواص طبيعية كيميائية مختلفة , و يحتوي البترول الخام على بعض الشوائب خاصة الكبريت و الأكسجين و النيتروجين و الماء و الأملاح المعدنية كما يحتوي على بعض الشوائب التي تعتبر أمرا غير مرغوب فيه و التي تسبب الكثير من المشاكل في عمليات المعالجة و التكرير [1].

✓ إن كلمة النفط في الأصل هي لاتينية " **Petroleum**" حيث " **Petr** " تعني صخر و " **OLeum** " تعني زيت أي زيت الصخر , و يعتبر النفط مادة بسيطة و مركبة في ذات الوقت حيث يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين و الكربون فهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية و كل جزء يتألف من ذرات , وتتحد خصائص المادة بعدد و نوع الذرات التي تكون جزيئاتها و بعدد و نوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى .[2]

الفرع الثاني : تاريخ النفط

عرف الإنسان النفط منذ ألاف السنين حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ و الشقوق الأرضية و ذكرت التوراة أن النبي نوح استخدم القار لطلاء و سد الشقوق في سفينته كما استخدمته أم موسى عليه السلام في طلاء الصندوق لوضع ابنها فيه قبل إلقائه في اليم .

كما أن الفرس عبدوا النار مستمرة الاشتعال و التي فسرها العلماء فيما بعد بأنها ناجمة عن اشتعال غازات النفط المتصاعدة من الأرض , و استخدم سكان مصر و العراق و بلاد فارس النفط في عدة أغراض كالتدفئة و الإضاءة و البناء و تحنيط الموتى ...(و هذا لاحتوائه على الكبريت الفعال في القضاء على البكتيريا) .

كما استخدم النفط في أغراض حربية مثل غمس السهام و إشعالها قبل قذفها فوق أسوار المدن المحاصرة (كما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين) و كذلك استعمل " بخت نصر " القار في تعبيد الطرق في مدينة بابل و في طلاء شرفات الحدائق المعلقة و قام أبو بكر الرازي سنة 950 م بكتابة رسالة عن كيفية تقطير النفط .

---

[1] . بوبكري رقية و عرباوي نور الياقين، مدى تأثير أسعار البترول على اقتصاد الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم اقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير بترولي ، الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012/2013 ،ص 4

[2]. أمينة مخلفي , محاضرات في مدخل للاقتصاد البترولية , الجزء الأول ، الجزائر ، جامعة صادي مرباح ورقلة, 2013/2014 ، ص 6.

www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/81387072894.pdf , 15/10/2016, 16 :00

و بالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ففي 1830 م تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية و اكتشف في روسيا سنة 1856م و آخر في رومانيا سنة 1858 م .

أما أول اكتشاف تجاري للنفط فكان في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قام " **ادوين دريك** " في سنة 1859 م بحفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض و قد عثر دريك على الزيت الخام على عمق 69.5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20 إلى 35 برميل يوميا و هذا اعتبر بداية عهد صناعة النفط , و بعد هذا النجاح انتشر خبر النفط عبر العالم مما أسال لعاب الدول فتأسست الشركات و بدا التنقيب عن النفط في مختلف بقاع الأرض فبذلت جهود كبيرة وصرفت أموال طائلة في هذا المجال و تم العثور على النفط الخام في مناطق مختلفة ففي إيران تم استخراج النفط سنة 1908 م وفي رومانيا و كند و ايطاليا و ألمانيا استخرج سنة 1910م .

تم اكتشاف النفط في النفط في الجزائر و الجماهيرية الليبية بكميات تجارية في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ففي الجزائر اكتشف سنة 1956 م و في ليبيا في سنة 1959 م [1].

الفرع الثالث : أنواع النفط

نظرا لان النفط يتواجد في مناطق مختلفة من بقاع العالم و باعتبار انه يتأثر بالخصائص الطبيعية و المناخ الذي يختلف من منطقة لأخرى ، فالنفط يتواجد بأنواع مختلفة و متباينة تبعا للبيئة المستخرج منها .

و كما أن النفط يختلف من منطقة لأخرى فقد يمكن أن نجد أنواع مختلفة في نفس الحقل ، فنفط القارة الأمريكية يختلف عن نفط الشرق الأوسط و الأوروبي يختلف عن الإفريقي ... ، فقد يكون نفطا بارفينيا و هو النفط الذي يحتوي نسبة عالية من الهيدروكربونات البارفينية ، أو قد بكون نافتينيا و هذا يحتوي نسبة عالية من المركبات النافتينية ، أو يكون من المواد الإسفلية (العطرية ، الأرومايتية) .

هناك نفط خفيف ، ثقيل ، متوسط و هناك نفط بحسب درجة الكثافة (العالي ، المنخفض) ، كما يوجد نفط حلو أو مر للدليل على مقدار و نسبة احتوائه على المادة الكبريتية ، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى .[2]

الفرع الرابع : خصائص النفط

للنفط بمجموعة من الخصائص تميزه عن باقي المواد الطبيعية الأخرى [3]:

- ✓ تركيبة كيميائية فريدة حيث أن الهيدروجين المندمج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد ، حيث حاول الإنسان ابتكار تقليد الطبيعة لكن التكاليف كانت باهظة .

---

[1]. سمير تنير ، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ، الطبعة الأولى، لبنان ، دار المنهل اللبناني، 2008 ،ص 26

[2] .بيطام ريمة ، أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي ، الجزائر ، جامعة بسكرة ، 2015/2014 ، ص 4

[3] بيطام ريمة ، مرجع سابق ، ص 8

- ✓ يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته و تخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي إلى التلوث .
- ✓ النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل السياسية و الاقتصادية .
- ✓ يعتبر النفط مصدر ناضبا يتناقص بكثافة استعماله .
- ✓ تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا
- ✓ النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة و عليه يعتمد التطور التكنولوجي المعاصر .
- ✓ تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية .
- ✓ يعتبر النفط صناعة عملاقة التي تتضمن مخاطر عالية و تتطلب رؤوس اموال كبيرة .

الفرع الخامس : مفهوم الصناعة النفطية

الصناعة النفطية " البترولية " هي مجموعة النشاطات و الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية و هذا سواء بإيجادها خام أو تحويل الخامات إلى منتجات قابلة للاستغلال و الاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان .

الفرع السادس : خصائص صناعة النفط

للصناعة النفطية مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الصناعات حيث انها [1]:

- ✓ الصناعة البترولية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لأجل استغلال الثروة البترولية و هذا بسبب تنوع مراحل الصناعة .
- ✓ تعتمد الصناعة البترولية على آلات و معدات متطورة و متقدمة فنيا و تكنولوجيا .
- ✓ النشاط البترولي يعتمد بصورة كبيرة وغالبا على العمل المركب الذي يتطلب مهارات و فنيات عالية .
- ✓ العرض و الطلب على السلعة البترولية يتصفان بمرونة معدومة على المدى القصير.
- ✓ تتميز باتساع نطاق نشاطها و بطول فترات الإنتاج .
- ✓ يتميز النشاط البترولي كونه يعتمد على عنصر المغامرة و المخاطرة .
- ✓ المادة الأولية التي تعتمد عليها الصناعة البترولية هي مادة ناضبة و غير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة البترولية محدودة .

[1] بوبكري رقية و عرباوي نور اليقين , مرجع سابق , ص 11- 12

المطلب الثاني : أسعار النفط

تعتبر دراسة أسعار النفط و محدداته عنصر بالغ الأهمية لمن يريد ان يدرس أسواق النفط

الفرع الأول : ماهية أسعار النفط

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية و هذا لمكانة النفط في الاقتصاد العالمي ، نظر لزيادة الطلب على هذه السلعة الحيوية فان أسعار النفط لها تأثير كبير على اقتصاديات الدول ، و كل اضطراب في هذه الأسعار يكون له نتائج على الدول المستهلكة أو المصدرة .

يعرف سعر النفط على انه قيمة السلعة أو المادة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة و تحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية ، اجتماعية ، سياسية..

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية ، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند البئر و هذا في ظل احتكار القلة ، ليتحدد بعدها عند الموانئ حيث تم اكتشاف النفط في بلدان متعددة ، و لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات البترولية التي سعت إلى تعظيم أرباحها ، ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل العرض و الطلب و هذا لدخول عدة بلدان منتجة لأسواق البترولية .

كما يمكن تعريف سعر النفط على انه قيمة المادة النفطية معبر عنها بالنقود حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع لعوامل اقتصادية او سياسية أو حتى طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا [1] ، و يمكن أن نقول بان سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط " **البرميل** " خلال مدة زمنية معينة .

الفرع الثاني : أنواع سعر النفط

تنقسم أسعار النفط الى عدة أنواع ، و فيما يلي سيتم تناول هذه الأصناف .

1 : الأسعار المعلنة

يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880 م بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة " ستاندارد أويل " " Standard oil " التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين عند فوهة البئر ، ومع تزايد اكتشاف و استغلال البترول خارج الولايات المتحدة و تزايد الإنتاج العالمي ، أصبحت الشركات تقوم بإعلان الأسعار في موانئ التصدير ، و نظرا لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى حول الأسعار ، عقدت سنة 1928 اتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقرار و ثبات للأسعار المعلنة في السوق البترولية ، و مع تطور هذه الأخيرة و ظهور دول منتجة جديدة أصبحت هذه الدول

[1]. محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983، ص 194-195

تهتم بالأسعار المعلنة من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للفوائد النفطية بينها و بين الشركات البترولية العاملة على أراضيها ،و لأنه منذ فترة الخمسينيات إلى الستينيات تمكنت الدول المنتجة من إنشاء شركات مستقلة حيث أصبحت تبيع بترولها الخام بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة ، أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق البترولية إلا أنها استمرت تعلن كأسعار اسمية للبترول الخام [1].

2: الأسعار المتحققة

هي عبارة عن أسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو حسومات يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع ، و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع لفائدة المشتري [2].

و ظهر هذا النوع من الأسعار نهاية الخمسينيات حيث عملت به لأول مرة الشركات البترولية المستقلة عند تقديمها تلك الخصومات ، كما أن هذه الأسعار تتأثر بظروف سوق البترول السائدة و العلاقات الاقتصادية الدولية فمثلا عند إجراء عقود بترولية طويلة الأجل يمكن للمشتري أن يستفيد في خصومات اكبر مما هو عليه في العقود قصيرة الأجل .

3: أسعار الإشارة

ظهرت في فترة الستينيات هي عبارة عن سعر البترول الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق و يتم احتسابه عن طريق متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات ، و اعتمدته بعض البلدان المنتجة و الشركات البترولية الأجنبية لأجل توزيع العوائد المالية البترولية بين الطرفين ، و من الدول التي اعتمدت هذا النوع من الأسعار فنزويلا عام 1966 .

4: سعر تكلفة الضريبة

هي الكلفة الحقيقة التي تدفعا الشركات النفطية الكبرى من اجل الحصول على برميل النفط بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع الدول المنتجة للنفط ، حيث و في نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة ، أي أنه السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل و الريع بصورة أساسية ، العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية .

[1] . العمري علي ، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد الكمي ، الجزائر، جامعة الجزائر ، 2008/2007 ، ص 4

[2] . بيطام ريمة ، مرجع سابق ، ص 17

5: الأسعار الفورية

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة ، و هذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة المتبادلة بين الأطراف العارضة و المشترية و بصورة فورية .

و قد صدرت هذه الأسعار مع أواخر 1978 م ، بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة (المتعاقد معها) مما اضطر هذه الأخيرة للبحث عن مصادر بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي تجاه المعروض منه ، لذلك قامت الشركات البترولية الكبرى و الشركات المستقلة ببيع كميات من النفط الخام و الذي تحصل علية بطريقة أو بأخرى وفق حسومات معينة في السوق الآنية و بالتالي تساهم هذه السوق في قسم من الإمدادات النفطية على البلدان المستهلة للنفط ، ولكن بكميات قليلة تراوحت في نهاية 1978 بين 10 % إلى 5 % من مجمل صادرات النفط العالمية [1].

6: **السعر المستقبلي**

هو سعر يتم التفاوض حوله بين متعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك .

الفرع الثالث : محددات أسعار النفط [2]

تخضع التغيرات في أسعار النفط الى عدة عوامل متراكبة منها ما هو اقتصادي و يتعلق بألية العرض و الطلب و كذا التفاعل بينهما ، حيث يتأثر المعروض العالمي من النفط بالقدرات الإنتاجية و توزيع الحصص الإنتاجية بين المنتجين العالميين ، فيما يتأثر مستوى الطلب العالمي بمستوى أداء الاقتصاد العالمي و نشاطه ، كما تتأثر أسعار النفط بمحددات أخرى مختلفة .

1: معادلة العرض والطلب

فيما يخص الية العرض و الطلب فإن اسعار النفط تتأثر بمستويات العرض و الطلب هبوطا و صعودا بحسب حجم الفجوة بينهما ، حيث يتأثر مستوى المعروض العالمي من النفط بالمخزون المثبت المتوفر منه و كذلك بالقدرة الإنتاجية الراهنة على استخراجه و تكريره و التقدم التكنولوجي ، فيما يتحدد مستوى الطلب على النفط بمجموعة من العوامل كدرجة أداء الاقتصاد العالمي عموما و كذا بعض الدول المحورية مثل الولايات المتحدة الامريكية و الصين و الهند ، فإذا كانت عجلة الاقتصاد العالمي تدور في افضل حالاتها فيزداد الطلب على النفط و العكس صحيح .

---

[1]. خويلدات محمد مجاهد و وذان بشير، اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس تخصص تسيير واقتصاد بترولي ، الجزائر، جامعة ورقلة ، 2013/2012 ، ص 17 -18

[2] . أسامة نجوم ، قراء في أسباب انخفاض أسعار النفط ، المعهد العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، الدوحة قطر ، مارس 2015 ،ص 14/5 http://www.dohainstitute.org/policyanalysis/2 ,22/12/2016 , 12:00

2: عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط

هناك عدة عوامل أخرى تؤثر في سعر النفط إضافة الى ديناميكية العرض و الطلب و بعض هذه العوامل يتعلق بسلوكيات اللاعبين الرؤساء و افعالهم في سوق النفط العالمية كالمنتجين و المستهلكين و المضاربين و المستثمرين الماليين و بعضها الاخر ينجم عن عوامل لا ارادية خارجة عن نطاق التحكم و السيطرة كالاضطرابات السياسية و الكوارث و الحروب و النزاعات التي تهدد أماكن الإنتاج و قنوات التوريد او حتى أماكن الاستهلاك .

الفرع الرابع : تقلبات أسعار النفط عبر التاريخ

الشكل I -1 : تقلبات أسعار النفط الخام عبر التاريخ

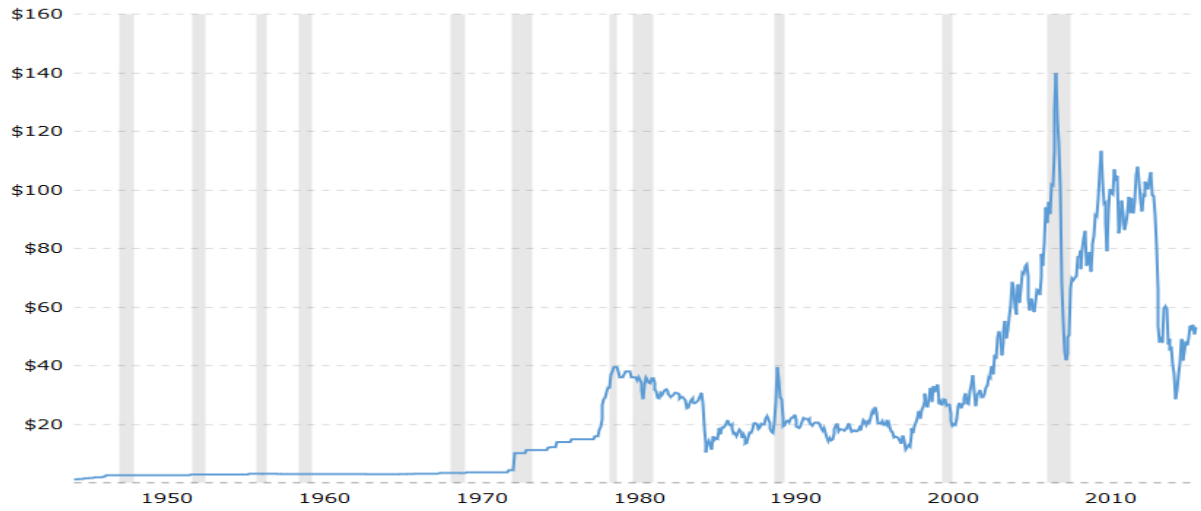

المصدر: موقع مختص في توجهات الاقتصاد الكلي http://www.macrotrends.net/1369/crude-oil-price-history-chart

يبين الشكل I -1 ان أسعار النفط مرت بعدة فترات ففي الفترة من 1973 الى 1979 ارتفع من 4 دولار الى حوال 14 دولار للبرميل و هذا نتيجة لحرب أكتوبر و انقطاع الامدادات العربية و في سنة 1979 ارتفعت أسعار البترول الى حوالي 38 دولار بعدما كانت 15 دولار نتيجة للثورة الإيرانية و انقطاع امداداتها ، كما انها ارتفعت سنة 1990 و هذا نتيجة لحرب الخليج ثم استقرت بعدها حتى سنة 1997 لتنهار الأسعار مباشرة في حدود 10 دولار نتيجة للازمة الاسيوية .

مع بداية القرن الجديد شهدت أسعار البترول رحلة الارتفاع نتيجة الى زيادة الطلب على النفط لتبلغ سنة 2008 اعلى مستوياتها ، شهدت سنة 2009 انخفاض مباشر في الأسعار ما شكل ازمة اقتصادية و بعد سنة 2010 نجد ان أسعار النفط شهدت نوعا من الاستقرار لتنخفض مع بداية منتصف سنة 2014 لتصل الى حوالي 30 دولار في سنة 2016 .

تشير الاعمدة في الشكل أعلاه الى حالات الركود الاقتصادي حيث نجد ان التغير المفاجئ في الأسعار يعقبه ركود اقتصادي و هو ما حدث في سنة 1974 و سنة 1982 و سنة 2009 و في سنة 1990 كان بسنبة اقل .

المطلب الثالث : تداعيات تقلب أسعار النفط

نظر لأهمية النفط و الدور الفعال الذي يلعبه في الاقتصادية العالمية و ارتباطه بمختلف القطاعات الحساسة كالنقل و الاتصالات ... فان لتقلب أسعار النفط تداعيات على اقتصاديات الدول و حتى معدل النمو العالمي مهما كان تصنيفها و مهما كان نوع التغير في الأسعار و فيما يلي سيتم تناول أثار تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية أو ما يسمى بالأزمات السعرية .

الفرع الأول : اثار ارتفاع أسعار النفط

لارتفاع أسعار النفط عدة اثار التي نذكر منها ما يلي [1]

1: الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط

نظرا لارتفاع أسعار النفط تحصل الدول المصدرة للنفط إلى عوائد ضخمة في وقت تصبح الدول الصناعية مركزا للعجز .

2 : التضخم المالي

والتي تعني ارتفاع معدل التضخم و نسبة البطالة في نفس الوقت و من ثم تتحول نسبة من السلع و الخدمات من المنتجين إلى المستهلكين من خلال الإنفاق الحكومي .

3 : موازين المدفوعات في كل من الدول المتقدمة والنامية والدين الخارجي

يترتب على زيادة أسعار النفط عجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول الصناعية و الدول النامية الغير مصدرة للنفط و بالتالي تزيد مشكلة الدين الخارجي على الدول الغير منتجة.

4 : اثر ارتفاع أسعار النفط على معدل النمو العالمي[2]

لارتفاع أسعار النفط اثر كبير على معدل النمو العالمي باعتبار أن النفط من المصادر الرئيسية للطاقة و بارتفاع أسعاره يؤدي إلى تراجع معدل النمو خاصة بالنسبة للدول المستهلكة و لهذا نجد أن الحكومات الأوروبية عبرت عن تخوفها من التراجع في النمو المتوقع لديها بسبب الارتفاع في أسعار النفط الذي حصل سنه 2004 حيث عرفت أسعار الوقود ارتفاعا حادا حيث بلغ سعر لتر البنزين في ايطاليا 1.71 يورو الأمر الذي خلق حالة طوارئ .

وقد عدل صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي حيث خفض نسبة توقعاته للنمو سنة 2005 إلى 4.3 % بعدما كانت توقعاته 4.9 % مرجعا ذلك لارتفاع أسعار النفط ، كما ان النمو الكبير في الطلب على الطاقة زاد من المخاوف المتعلقة بتقلص الطاقة الإنتاجية .

[1] . سعد الله داوود ، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر ، الطبعة الأولى ،الجزائر ، دار هومة ، 2013 ، ص 34-35 -37 -38

[2] .ضياء مجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط 2004 ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2005 ، ص 81-82 -85-88

أما الدول المصدرة للنفط فتحصل على عائدات كبيرة من جراء ارتفاع أسعار النفط الذي من شانها أن تستغل في زيادة الطاقة الإنتاجية و تنويع اقتصاداتها .

5 : اثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات النامية [1]

إن ارتفاع أسعار النفط عادة ما يترجم إلى ارتفاع معدل التضخم لأسباب مختلفة ، أولا إنها تؤدي في زيادة مباشرة في أسعار الطاقة ، ثانيا أسعار الطاقة تؤدي إلى زيادة في تكاليف الإنتاج و التوزيع ، ثالثا ارتفاع الأسعار يترجم إلى مطالبة النقابات العمالية برفع مستويات الأجور الاسمية و التي إذا ما تحققت ستضع مزيد من الضغط على التضخم .

و قد أجريت العديد من الدراسات في هذا الصدد مؤخرا لمناقشة تأثير زيادة أسعار النفط على الاقتصاد حيث خلصت معظمها إلى أن أسعار المواد الغذائية هي الأكثر تضررا من زيادة أسعار النفط بالسبب التأثير المباشر على تكاليف الإنتاج و لكن بشكل غير مباشر أيضا من خلال الانخفاض في العرض الناتج عن استبدال المحاصيل الزراعية إلى إنتاج وقود بيولوجي أو حيوي في محاولة للعثور على بدائل للطاقة اقل تكلفة و الأكثر من ذلك فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة سعر الوقود الحيوي و جعل إنتاجه ذو قيمة ربحية تجارية أكثر بالنسبة للمزارعين و في الأخير فان الارتفاع في أسعار المواد الغذائية سيقلص من القدرة الشرائية للعمال مما سينتج عليه ضغوط على الأجور .

الفرع الثالث : اثار انخفاض أسعار النفط

تختلف الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط اختلافا كبيرا من بلد لآخر، وبحسب الخبراء فان الهبوط الحاد لأسعار النفط يبدوا نعمة للبلدان المستهلكة للنفط، لكنه قد يكون نقمة للبلدان المنتجة و فيما يلي سيتم التطرق الى اهم اثار انخفاض أسعار النفط [2].

- ✓ ان انخفاض أسعار النفط يؤدي الى ارتفاع التكلفة النسبية لمختلف بدائل الطاقة و بالتالي انخفاض الاستثمارات في هذا المجال .
- ✓ ان انخفاض أسعار النفط تؤثر على سياسة الدول الصناعية لتنويع مصادر الطاقة مما يؤدي الى خروج العديد من مصادر الطاقة من مجال الإنتاج .
- ✓ افلاس العديد من المشاريع التي تستثمر في مجالات الطاقة الغير نفطية .
- ✓ انخفاض الأسعار يؤدي الى زيادة الاستهلاك و نمو الطلب مما يؤدي الى امتصاص العرض الفائض .
- ✓ تؤدي زيادة الاستهلاك الى عدم قدرة المنتجين على تلبية الطلب على النفط مما يحدث ركود اقتصادي و بالتالي إعادة ارتفاع الأسعار أي انخفاض الأسعار يؤدي في المدى الطويل الى ارتفاع أسعار النفط .

[1]. سعد الله داوود، مرجع سابق ، ص 106-107

[2] . بوبكري رقية و عرباوي نور اليقين ، مرجع سابق ، ص 19-20

- ✓ نتيجة لانخفاض أسعار النفط تنخفض إيرادات الدول المنتجة و بالتالي تقل مساهماتها في تمويل و اعانة الدول النامية كما ان قدرتها على الاستيراد تقل و تزيد مصاعب الدول المصدرة التي ترتبط بديون للدول الصناعية مما قد يدفعها الى تأجيل دفع مستحقاتها او أقساط منها او الفوائد المترتبة عليها .
- ✓ انخفاض إيرادات الدول المصدرة و بالتالي انخفاض معدلات النمو مما قد يدفعا الى زيادة انتاج النفط .

المبحث الثاني: الأسواق النفطية العالمية

تعتبر دراسة أسواق النفط جد مهمة نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه النفط و تأثيره على الاقتصاديات و مختلف القطاعات ، و في هذا المبحث سنحاول فهم الية عمل الأسواق النفطية .

المطلب الأول: مفاهيم عن الأسواق النفطية

في هذا المطلب سيتم تعريف الأسواق النفطية و أنواعها و كذلك الأطراف الفاعلة في هذه الأسواق .

الفرع الأول : تعريف سوق النفط

تعرف سوق النفط في النظرية الاقتصادية بأنها مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض و الطلب ، المؤثرة في كيفية تحديد سعر و فعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة ، و من هذا المنطلق يمكن تعريف سوق النفط بأنها المكان الوهمي الذي تحدث فيه عملية تبادل السلع النفطية بين الأطراف المتبادلة .

و يمكن تعريفها بأنها السوق التي يتم التعامل فيها بمصدر مهم من مصادر الطاقة و هو النفط و يحكم هذه السوق قانون العرض و الطلب الذي تنبثق منه الأسعار حيث يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل كما أن هناك اعتبارات أخرى تلعب دورا مهم للغاية في تحديد أسعار النفط إلى حد أن فهم عملية تسعير النفط و إدراك المغزى وراء سعر معين كان دائما في قمة الغموض و يصعب فهمه , كما أن هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية و العسكرية و المناخية و كذلك تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية[1].

[1] . بوبكري رقية , عرباوي نور اليقين , مرجع سابق , ص 12

الفرع الثاني : أنواع الأسواق النفطية [1]

تنقسم الأسواق النفطية الى عدة اقسام تتمثل في يلي :

1: الأسواق الفورية

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية منذ القديم باعتبارها وسيلة للتخلص من بعض الفوائض النفطية من اجل تحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعير ثابت و مستقر، و لم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز 15 % من حجم التجارة العالمية في النفط و بالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي كانت تحكم العقود طويلة الأجل

غير أن الاختلال الذي حدث خلال الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير بين العرض و الطلب العالمي للنفط و زيادة المنافسة بين المنتجين لم يلبث أن دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة ذات أهمية حيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للنفط و من أسباب عدم استقرارها.

2: الأسواق المستقبلية

عرفت هذه الأسواق في منتصف الثمانينات كما أنها عرفت قديما بأنها أسواق السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها كالزراعة التي تتأثر بعوامل غير متوقعة و وجدت هذه الأسواق لمن يريد شراء السلع النفطية بعقود طويلة الأجل ليحتاط من تقلب الأسعار و هي ظاهرة مستحدثة في عالم النفط ، إلا أن التعامل في السوق المستقبلية لم يعد مقتصرا على اقتناء النفط لمواجهة الاحتياجات و إنما بات وجهة للمضاربين للتأثير على أسعار النفط ، و يمكن أن نميز في الأسواق المستقبلية نوعين من الأسواق .

2-1: الأسواق النفطية المادية الآجلة

تعمل مثل الأسواق الفورية بآجال أطول من 15 يوما و تتم العملية بالتراضي لسعر معين مع التسليم لآجال لاحقة ، بداية على انه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك و هذا النوع من الأسواق يلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة و التي يجب أن تقل عن 500.000 برميل ، و يقوم البائع بتحديد تاريخ توفرها ، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام و المنتجات النفطية كبرنت و زيت الديزل و الكيروزين و التي هي أسواق غير منظمة في الغالب .

2-2 :البورصات النفطية

ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 في نيويورك و عرفت تطورا كبيرا في التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي ، و يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة و ليس بشحنات النفط الخام و هذه العقود لها طابع السندات المالية و هي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء

[1] . بيطام ريمة ، مرجع سابق، ص 33-34

لكميات محددة من النفط الخام او المشتقات النفطية من نوع محدد ، و توجد ثلاث بورصات نفطية كبرى في العالم و هي : سوق نيويورك للتبادل التجاري " NYMEX " سوق المبادلات النفطية بلندن " TPS" ، و سوق سنغافورة النقدي العالمي " SIMEX" .

الفرع الثالث : خصائص الأسواق النفطية

تتميز الأسواق النفطية بمجوعة من الخصائص هي :

- ✓ ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري و هذا نظرا للعدد القليل من الدول المنتجة و المصدرة للنفط و التي تنتج حقولها حوالي 85 % من الإنتاج العالمي .
- ✓ سوق التكتل حيث حركة الشركات العالمية في سوق النفط تتميز بالاتفاقات المسبقة فيما بينها و هذا نظر للتكتلات و قد شهدت أسواق النفط عدة تكتلات بدءا بالكارتل النفطي ثم المنظمات الدولية كالأوبك و الاوابك و المنظمة الدولية للطاقة .
- ✓ تتفاعل أسواق النفط بالأسواق ذات الصلة ، كأسواق الناقلات و تكاليف الشحن و التي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي .

الفرع الرابع : الفاعلون في سوق النفط

هناك العديد من الأطراف الفاعلة في السوق النفطية المتمثلة فيما يلي :

1: **منظمة الأوبك** . Organization of the Petroleum Exporting Countries

أنشئت الأوبك نتيجة لوجود بعض الشركات متعددة الجنسيات و الدول المصنعة على شكل تنظيم مساعد للكارتل و التي كانت تسيطر بشكل كبير على أسعار البترول و تتحكم فيها و كانت من الأسباب الرئيسية لانخفاض أسعار البترول الذي الحق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى ، و بناء على مبادرة من فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 إلى 14 ديسمبر 1960 ضم ممثلي كل من إيران العراق و الكويت و السعودية و فنزويلا و من نتائج هذا الاجتماع تقرر إنشاء الأوبك .

هي منظمة عالمية مقرها فينا العاصمة النمساوية تضم حاليا ثلاث عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مداخيلها و يختصر اسمها إلى الأوبك " منظمة الدول المصدرة للبترول " حيث يعمل أعضاء الأوبك على زيادة العائدات من السوق العالمية , و تملك الدول الأعضاء حوالي 40 % من الناتج العالمي و نسبة 70% من الاحتياط العالمي .

جدول I -1 : تواريخ انضمام الدول أعضاء الأوبك إلى المنظمة

الدولة	تاريخ الانضمام للأوبك
الجزائر	1969
الغابون	2016
انغولا	2007
الإكوادور	2007
إيران	1960
العراق	1960
الكويت	1960
ليبيا	1962
نيجيريا	1971
قطر	1961
السعودية	1960
الإمارات العربية المتحدة	1967
فنزويلا	1960

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معلومات مستخرجة من موقع منظمة الأوبك

http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm

الشكل رقم I-2: حصص دول الأوبك من إنتاج البترول لسنة 2015 الوحدة مليون برميل يوميا

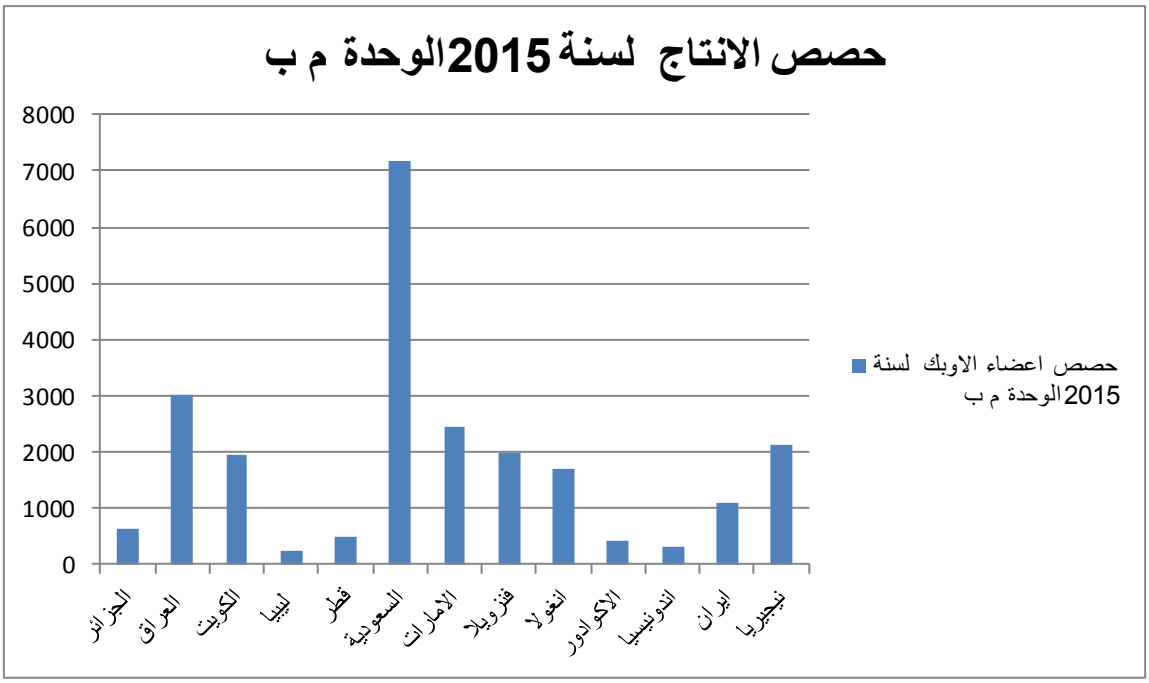

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الأوبك

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

يبين الجدول I -1 تواريخ انضمام الدول 12 الى منظمة الأوبك حيث تشير البيانات ان الجزائر لم تشارك في انشاء المنظمة باعتبار انها كانت تحت الاستعمار الفرنسي و مع ذلك نجد انها لم تتأخر في الانضمام الى المنظمة بعد استقلالها ، اما الشكل I -2 الذي يبين الحصص الإنتاجية للدول الأعضاء لسنة 2015 فنجد ان الجزائر لا تعتبر من الدول المؤثرة بقوة في السوق النفطية فهي تأتي في المراتب الأخيرة من حيث الإنتاج فيما تتصدر المملكة العربية السعودية القائمة متبوعة بالعراق و الامارات ثم نيجيريا ، عدم وجود بيانات الحصة الإنتاجية للغابون يعود لانفصال الأخيرة عن المنظمة سنة 1995 لتعود للانضمام سنة 2016 .

2: الوكالة الدولية للطاقة IEA.[1] International Energy Agency

بعد أزمة النفط سنة 1973 و سيطرة الدول المنتجة للنفط على جزء كبير من صناعتها عملت الدول الغربية على إنشاء الوكالة الدولية للطاقة من اجل القضاء على احتكار دول الأوبك على إنتاج النفط و تصديره .

IEA هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث و التطوير و تسويق تقنية الطاقة و استخدامها كما تملك رصيدا استراتيجيا من النفط يمكنها من التدخل في سوق النفط.

[1] https://www.iea.org/about/ourmission/ , 28/10/2016, 17 :00

تشكلت المنظمة عام 1973 م من 16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة النفط ، ففي 15 نوفمبر 1974 أعلنت الإدارة الدولية كمنظمة مستقلة مقرها باريس ، و هي الآن تضم 29 بلد عضو و للوكالة الدولية للطاقة عدة أهداف أساسية منها :

- ✓ تعزيز وسائل التغلب على انقطاع إمداد النفط و تحسينها .
- ✓ الحد من استيراد النفط .
- ✓ إرساء السياسات الرشيدة في مجال الطاقة في سياق أممي من خلال التعاون مع الدول الغير الأعضاء و المنظمات الصناعية و الدولية .
- ✓ إدارة نضام معلوماتي يعمل باستمرار في سوق النفط العالمي .
- ✓ تحسين وسائل توفير الطاقة .

3: **الشركات النفطية الكبرى**

ولدت الشركات النفطية العالمية عام 1859 مع اكتشاف النفط في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية و قد تميزت الصناعة النفطية وقتها بسيطرة تامة لشركات النفطية الأمريكية على سوق النفط العالمية و بعد الحرب العالمية الثانية هيمنة الشركات النفطية العالمية على الأسواق النفطية ، إلا أن سلطتها انخفضت ابتداء من الخمسينيات و هذا بظهور الشركات المستقلة الأمريكية و الغربية الأمر الذي أدى إلى سيطرة الدول المنتجة خاصة بعد تأسيس الأوبك سنة 1960 [1] و ظهور شركات مستقلة تأسست لاحقا من اجل كسر هيمنة الشركات الكبرى على الأسواق العالمية و العمل على الحفاظ على مصالح الدول المنتجة .

اتجهت الشركات العالمية الكبرى في الآونة الاخيرة إلى الاندماج لينخفض عددها من ثمانية إلى خمس شركات كبرى و التي صارت تعرف الشقيقات الخمس " Five sisters " أو العمالقة الكبار و هي :

(BP-Amoco, Texaco Chevron , Shell , Exxon Mobil , Total Fina Elf).[2]

كما سيطرت هذه الشركات حتى سنة 2000 على مبيعات 29 مليون ب/ي من المنتجات النفطية إي ما يقارب 40 % من الاستهلاك العالمي للنفط ، كما سيطرت على مبيعات نحو 400 مليار متر مكعب من الغاز سنويا و هو ما يعادل 17 % من الاستهلاك العالمي للغاز.

[1] . ميلا فيج و بلوشار ، شركات النفط العالمية ، الطبعة الأولى ، العراق ، مطبعة جامعة الموصل ، 1985 ، ص 5

[2]. قصي عبد الكريم إبراهيم ، أهمية النفط في اقتصاد و التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، سوريا دمشق ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010 ، ص 70-71

المطلب الثاني : تحليل أسواق النفط العالمية

لفهم الاسواق النفطية سيتم التطرق الى تحليل الإنتاج العالمي و معدلات الاحتياط و الطلب على النفط .

الفرع الأول : الإنتاج العالمي للنفط الخام

رغم أن ابرز العلماء و كبار المستشارين في الشؤون النفطية ينظرون إلى مستقبل النفط بكثير من التشاؤم ، بل ذهب البعض الى وصفه بالميؤوس منه وهذا لتوقعاتهم بنفاذ الثروة النفطية و بالتالي توقفت عجلة التنمية ، فقد تحدث نائب الرئيس الأمريكي " **ديك تشيني** " عن الموضوع سنة 1999 في اجتماع مغلق نظمه المعهد البريطاني للبترول بلندن حيث قال " من الواضح لنا جميعا بان إنتاج النفط أيل للنضوب و عليه يجب اكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية و تطويرها كل عام بما يعادل حجم الإنتاج في ذلك العام " [1] ، إلا أن المعطيات تشير إلى أن النفط سيضل المورد الأساسي للطاقة في المستقبل القريب .

و رغم الزيادة التي يشهدها العالم في استهلاك الطاقة إلا أن العرض العالمي من النفط الخام يشهد ارتفاعا ملحوظا و هذا نظرا للاكتشافات النفطية المسجلة في مناطق مختلفة و كذا التطور التكنولوجي الذي يسمح بالوصول إلى الثروات البعيدة و يسهل عمليات الكشف و التنقيب ، و فيما يلي جدول رقم "I -2 " يبين العرض العالمي للنفط حسب الدول و الشكل رقم " I -3" تطورات العرض العالمي للنفط في السنوات الاخيرة و كذا نسبة الأوبك من الإنتاج العالمي .

[1] . عبد الحي يحي زلوم ، حروب البترول الصليبية ، الطبعة الأولى ، الأردن ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2005 ، ص 15 -16

الجدول I -2 : العرض العالمي للنفط حسب الدول المنتجة الفترة من 2011 إلى 2016 (الوحدة مليون برميل يوميا)

الدول	*2011*	*2012*	*2013*	*2014*	*2015*	*2016*
OECD	18.9	19.8	21.0	22.9	23.8	23.2
OPEC	35.8	38.4	37.5	37.5	38.7	بيانات غير متوفرة
NON OECD	29.9	28.7	28.7	28.9	29.3	29.2
العرض العالمي	88.6	90.9	91.4	93.7	96.3	/

المصدر: من إعداد الباحث بناء على احصائيات الوكالة الدولية للطاقة

https://www.iea.org/media/omrreports/tables/2014-12-12.pdf

تشير بيانات الجدول أعلاه ان منظمة الأوبك تسيطر على حصة كبيرة من العرض العالمي الامر الذي يعزز مكانتها في التأثير على سوق النفط ، كما ان الدول الغير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي تستحوذ على حصة معتبرة من العرض العالمي فيما تمتلك منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الحصة الأقل من العرض العالمي .

تشير البيانات أن الزيادة في العرض العالمي للنفط هي نتيجة للزيادة المسجلة من طرف دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و كذا دول الأوبك إلا أن الأوبك لا تزال تهيمن على الحصة الاكبر من العرض العالمي للنفط الأمر الذي يجعلها من الأطراف المؤثرة في الأسواق العالمية و كذا الأسعار هو ما تثبته نتائج اجتماع الأوبك المنعقد في فينا في 2016/11/30 حيث ارتفعت الأسعار مباشرة بنسبة 9 % بعد قرار المنظمة بتخفيض الإنتاج بـ 1.2 مليون برميل يوميا ، أما الدول الغير أعضاء في الأوبك أو OECD فمساهمتها في العرض العالمي لم تسجل ارتفاعا ملحوظا و هذا راجع إلى نقص الثروات النفطية في تلك الدول.

كما أن ارتفاع معدلات النمو في بعض الدول كالهند و الصين و دول أخرى كان لها التأثير على الارتفاع في معدلات الطلب العالمي على النفط الأمر الذي ساهم في زيادة الإنتاج العالمي للنفط زيادة بـ 2.4 % سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 ، أما تراجع نسبة الأوبك من الإنتاج العالمي حيث تراجعت إلى 43 % سنة 2015 بعدما كانت 44.2 % سنة 2013 رغم زيادة الإنتاج الأوبك + 3% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 فسببه زيادة الإنتاج عبر العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و روسيا .. التي ما تزال تتصدر قائمة الدول المنتجة للنفط ، و فيما يلي الجدول I -3 يبين الإنتاج العالمي للنفط حسب الدول.

الجدول I-3 : الإنتاج العالمي للنفط حسب الدول الفترة من 2011 إلى 2015 الوحدة ألف برميل يوميا

الدولة	*2011*	*2012*	*2013*	*2014*	*2015*	*نسبة التغير بين 15/14*
و م أ	5.637.4	9.475.8	7.454.0	8.707.6	9.430.8	%8.3 +
المملكة المتحدة	1.006.0	868.6	796.1	776.0	879.7	13.4 +
أمريكا اللاتينية	9.807.6	9.701.3	9.698.3	9.740.6	9.715.7	%0.3 -
روسيا	9.787.4	9.953.3	10.047.3	10.087.5	10.111.7	% 0.2+
تركمانستان	173.6	187.3	180.4	185.9	206.2	%10.9 +
أوكرانيا	48.7	46.0	43.7	40.7	36.2	%11.2 -
أوروبا الغربية	3.196.3	2.888.2	2.724.2	2.750.3	2.892.9	%5.2 +
دول أسـيا و الباسيفيك	7.467.0	7.474.8	7.423.1	7.439.3	7.558.6	%1.6 +
ايران	3.576.0	3.739.8	3.575.3	3.117.1	3.151.1	1.1 +
السعودية	9.311.0	9.763.0	9.637.0	9.712.7	10.192.6	%4.9
الأوبك	30.915.4	33.188.1	32.330.9	31.380.2	23.315.2	%3 +
العالم	70.174.4	72.642.5	72.794.9	73.330.9	75.079.8	%2.4 +
نسبة الأوبك	44.1	45.7	44.4	42.8	43.0	/

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على احصائيات الأوبك

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

يبين الشكل أعلاه ان الأوبك لها تأثير كبير على العرض العالمي للنفط و بالتالي الأسواق النفطية و هذا من خلال النسب التي تشير ان نسبة عرض الأوبك حوالي 45 بالمئة من العرض العالمي .

اما من ناحية الدول فتبقى المملكة العربية ورسيا تتصدر قائمة المنتجين الأوائل الى جانب الولايات المتحدة الامريكية و المملكة المتحدة الامر الذي يجعل هذه البلدان مؤثرة في الأسواق النفطية .

الفرع الثاني : الطلب العالمي على النفط

لقد شهد الطلب العالمي على النفط تزايد ملحوظ و هذا راجع لعدة أسباب كارتفاع معدلات التنمية خاصة في الصين و الهند و كذا زيادة عدد السكان الذي له دور فعال في استهلاك الطاقة ، و نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه النفط في الدورة الاقتصادية فانه لمن الصعب ايجاد البديل الذي يماثل استخدامات النفط خاصة في بعض القطاعات الهامة كالنقل و المواصلات ، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و الصين من الدول الأكثر استهلاك للنفط و تأثيرا على الطلب العالمي و الجدول التالي يبين تزايد معدل الطلب على النفط الخام حسب الدول ، و يمثل الجدول I -4 أدناه تطور الطلب العالمي على النفط منذ سنة 1960 و نسبة الأوبك من الطلب العالمي .

الجدول رقم I -4 : الطلب العالمي على النفط الخام حسب الدول

الدول	*2011*	*2012*	*2013*	*2014*	*2015*	*2016*
OECD	46.4	45.9	46.0	45.7	46.2	46.2
Non OECD	43.1	44.8	45.9	47.1	48.3	49.5
الطلب العالمي	89.5	90.7	91.9	92.8	94.5	95.7

المصدر: من إعداد الباحث بناء على احصائيات الوكالة الدولية للطاقة

https://www.iea.org/media/omrreports/tables/2014-12-12.pdf

الشكل I -3: نمو الطلب العالمي على النفط و حصة الأوبك من الطلب العالمي الوحدة مليون برميل

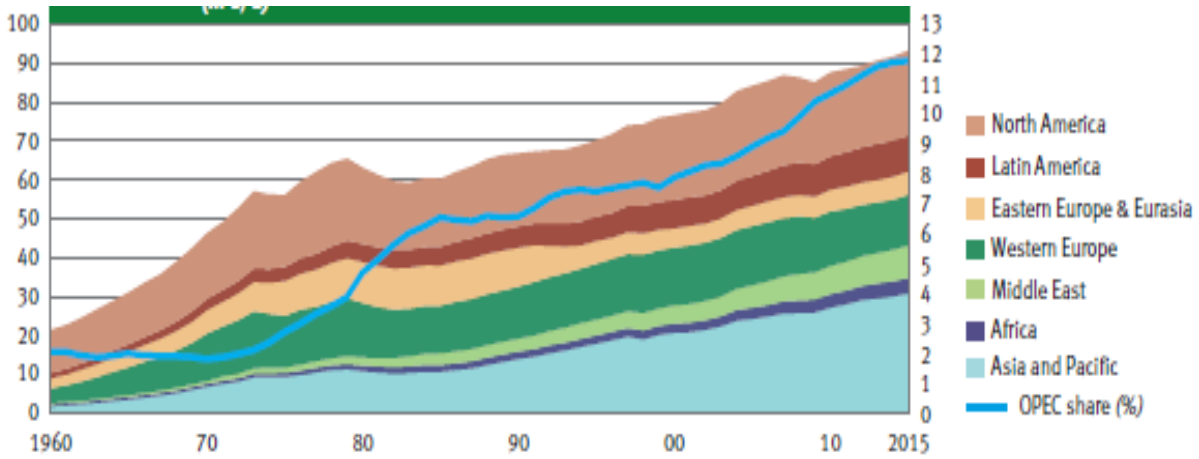

المصدر : احصائيات الأوبك لسنة 2015

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

من بيانات الجدول I -4 أعلاه يتضح أن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر حيث انتقل من 89.5 مليون برميل يوميا سنة 2011 الى 95.7 مليون برميل سنة 2016 و بالرغم من هذه الزيادة فإن الطلب على النفط من قبل OECD شهد نوعا من الثبات و كان الزيادة في الطلب من قبل الدول الصناعية الغير منتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، و يبين الشكل I -3 بان دول أمريكا الشمالية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و كذا دول أسيا و الباسيفيك من أكثر الدول استهلاكا للنفط ، كما يبين ذات الشكل بان طلب الاوبك على النفط في تزايد مستمر حيث ارتفع من حوالي 8 بالمئة سنة 2000 الى 12 بالمئة سنة 2015 ما يدل على النمو الذي تشهده دول الأوبك .

الفرع الثالث : الاحتياط العالمي للنفط

إن تزايد الاحتياط العالمي للنفط مرتبط بالتطور التكنولوجي حيت أن هذا الأخير من شانه أن يمكن الشركات من التنقيب في الأماكن الصعبة كالأقطاب الشمالية و الجنوبية و كذا الوصول إلى الثروات النفطية المتواجدة على أعماق كبيرة ، و الإحصائيات الحالية تشير أن الأوبك تستحوذ على حوالي 80% من الاحتياط العالمي كما يبينه الجدول I- 5 أدناه ، و تتواجد النسبة الأكبر في دول الشرق الأوسط كما شهدت الفترة ما بين 2009 إلى 2015 تزايد كبير في الاحتياط العالمي للنفط حيت بلغ 1.400 مليار برميل بعدما كان 1.200 مليار برميل في 2009 أما نسبة الأوبك فلم تشهد تزايد ، فبالنسبة لإحصائيات الأوبك فقد تناقصت من 81.9 % سنة 2011 إلى 81.2 % سنة 2015 رغم تزايد حجم احتياط الأوبك و هذا التراجع راجع للآبار الجديدة المكتشفة عبر العالم .

جدول 1-5 : الاحتياط العالمي للنفط و نسبة الأوبك في الفترة 2001 إلى 2015 الوحدة مليون برميل

	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياط العالمي	1,465,813	1,478,753	1,489,352	1,490,465	1,492,677
احتياط الأوبك	1,200,979	1,204,121	1,209,474	1,209,685	1,211,432
نسبة الأوبك من الاحتياط العالمي	81.9	81.4	81.2	81.2	81.2

المصدر : من إعداد الباحث بناء على احصائيات الأوبك لسنة 2015

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

يشير الجدول أعلاه ان الاحتياط العالمي للنفط في تزايد مستمر و هو ما يدل على ان النفط سيبقى المصدر الرئيسي للطاقة في الأعوام القادمة ، كما نلاحظ ان الأوبك تهيمن على الحصة الأكبر من الاحتياط العالمي بنسبة 81 بالمئة ما يجعلها قادرة على الهيمنة على هذه السوق خاصة مع نهاية عصر النفط

المطلب الثالث : مستقبل أسواق النفط

فيما يلي سيتم التطرق الى دراسة مستقبل سوق النفط بناء على توقعات الهيئات العالمية المختصة .

الفرع الأول: توقعات حول مستقبل الأسواق النفطية

بناء على التوقعات فان النفط سيضل المصدر الأساسي للطاقة حتى بحلول 2030 حيث ستعتمد جل القطاعات في الدول النامية على النفط كأحد أهم مصادر الطاقة في استخداماتها النهائية و خاصة قطاع النقل و المواصلات الذي يشهد نموا ملحوظا في الطلب على النفط و بناء على تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية فيتوقع أن يصل الطلب على البترول سنة 2030 إلى حدود 105.1 مليون برميل يوميا أما الأوبك فتتوقع أن يصل إلى 105.6 مليون برميل يوميا في 2030 ، و يذكر أن معدل الزيادة في الطلب العالمي على النفط سوف لن يقل على 1 مليون برميل يوميا حتى سنة 2030 .

أما على مستوى المجموعات الدولية فمن المتوقع أن يشهد الطلب على النفط في الدول الصناعية بناء على للأوبك انخفاضا ليكون 43.4 مليون برميل يوميا في عام 2030 بعدما كان 47.5 مليون برميل في سنة 2008، لكن في المقابل يتوقع أن يرتفع الطلب على النفط في الدول النامية في نفس الفترة من 33 م ب /ي إلى 56 م ب/ي .

أما بخصوص إمدادات النفط حتى سنة 2030 فتعتمد على تصرفات العديد من الجهات الاقتصادية الفاعلة في سوق النفط بما في ذلك شركات النفط العالمية و الوطنية ، و التوقعات الخاصة بإمدادات النفط وفقا للمصادر المختلفة فلا تختلف كثيرا فإدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقع أن تصل إمدادات العالمية من النفط إلى 103.9م ب/ي بحلول عام 2030 و تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن الإمدادات العالمية من النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي ان تصل الى 105.2 م ب/ي بحلول 2030 ، بينما تتوقع منظمة الأوبك أن الإمدادات ستصل إلى 105.9 م ب /ي عام 2030 [1].

كما أفاد موقع "فيستي" الاقتصادي الروسي، بأن الوزارة الأمريكية ترى أن النفط سيظل المصدر الرئيسي للوقود على مدى السنوات الـ 25 المقبلة، بالرغم من تطور قطاع الطاقة البديلة ، ويعتقد الخبراء الأمريكيون أن استهلاك النفط في العالم مستمر في النمو، كما يتوقع تطور سوق النفط، فإن أسعار الذهب الأسود سترتفع في المستقبل [2].

[1] . بلقلة إبراهيم ، مكانة الدول العربية ضمن خارطة السوق النفطية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد العاشر ، الجزائر ، جامعة حسيبة بن بو علي بشلف ، جوان 2013، ص72-73. 10/12/2016 , 16 :00 , www.univ-chlef.dz/ratsh/la_revue_N.../article_14.PDF

[2] . www.arabic.rt.com , 05/12/2016 , 12 :00

الفرع الثاني : مستقبل الطاقات البديلة

تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية زيادة في استهلاك الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية و طاقة الرياح ، خاصة في الدول الصناعية و هو ما يعكس التوقعات بانخفاض الطلب على النفط في تلك الدول و لكن هذا الانخفاض سيعوض من قبل طلب الدول النامية التي ستضل تعتمد على النفط كمورد أساسي للطاقة و هذا لعدم استثمارها الكافي في مجال الطاقات المتجددة .

الجدول الاتي يبين توقعات الوكالة الدولية للطاقة من الاستهلاك العالمي للطاقات البديلة حتى سنة 2025 .

جدول I -6 : توقعات الوكالة الدولية للطاقة للاستهلاك العالمي للطاقات البديلة الوحدة Quadrillion Btu

السنة	الطاقة النووية	الطاقة البيولوجية	الطاقة المتجددة
2014	8.33	0.80	7.26
2015	8.34	0.81	6.92
2016	8.16	0.84	7.27
2017	8.22	0.83	7.74
2018	8.06	0.83	8.13
2019	8.05	0.81	8.81
2020	8.12	0.81	9.40
2021	8.22	0.81	10.21
2022	8.25	0.81	10.65
2023	8.25	0.80	10.86
2024	8.25	0.80	10.96
2025	8.25	0.80	11.04

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الوكالة الدولية للطاقة

https://www.iea.org/bookshop/724-World_Energy_Balances_2016

يشير الجدول I - 6 بان التوقعات تشير الى زيادة طفيفة في استهلاك الطاقات النووية اما الطاقة البيولوجية تكاد تكون منعدمة حيث يتوقع انه حتى سنة 2025 سوف لن تتجاوز القدرة من هذه الطاقة 1 Quadrillion Btu اما الطاقات المتجددة فيتوقع ان تشهد ارتفاع ملحوظ حيث يتوقع ان يصل الاستهلاك العالمي لسنة 2025 الى حوالي 11.04 Quadrillion Btu و مع ذلك نجد انه سيبقى استهلاك هذا النوع من الطاقات قليل مقارنة مع احتياجات العالم ما يؤكد فرضية ان النفط سيضل المصدر الرئيسي للطاقة .

خلاصة :

تبين الدراسة بان للنفط أهمية كبيرة في ضمان سير عجلة النمو في مختلف الدول و المصدر الرئيسي للطاقة من دون بدائل حقيقة و مع أهمية هذه المادة يزداد التنافس على الحصول عليها ما يؤدي الى حدوث اضطرابات في أسعارها نظر لمحدودية البلدان المنتجة ، كما نجد انه لتقلب أسعار النفط سواء في حالة الارتفاع او الانخفاض تداعيات على مختلف الاقتصاديات و معدلات النمو ، و لان الجزائر من الدول التي تعتمد في إيراداتها على النفط بشكل مفرط سيتم التطرق في الفضل الثاني الى دراسة و تحليل اقتصاد الجزائر و كذا واقع التنمية و مدى تأثير تقلب أسعار النفط على ذلك .

تمهيد :

تعتبر التنمية الاقتصادية و تحسين المستوى المعيشي من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها دول العالم معتمدة في ذلك على تقوية اقتصادها قصد توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنموية .

و كغيرها من الدول تسعى الجزائر الى تحقيق التنمية الاقتصادية معتمدة في مسعاها على عوائد البترول الذي يعتبر المصدر الرئيسي لإيراداتها ، و لان أسعار النفط تتميز بالتقلبات المستمرة فسيتم في هذا الفصل التطرق الى دراسة الاقتصاد الجزائري و مدى تأثير تقلب اسعار البترول على مسار التنمية في البلاد .

المبحث الأول : الاقتصاد الجزائري

في هذا المبحث سيتم دراسة الاقتصاد الجزائري دراسة نظرية و كذا تحليله بناء على مختلف البيانات المتوفرة كالتجارة الخارجية ومؤشرات الاقتصاد الكلي الصادرة عن الهيئات الرسمية .

المطلب الأول : واقع الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان المصدرة للنفط وقد استفادت كثيرا من تصدير هذه المادة و استثمار عائدات المحروقات في مشاريع تنموية ضخمة كالبنى التحتية و العمران، و قد استطاعت بفضل عائدات المحروقات التخلص من المديونية الخارجية مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط و زيادة العائدات البترولية ، لكن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر وحيد للعملة الصعبة ترتب عنه أثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج الإجمالي المحلي مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية .

الفرع الأول : خصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجملة من الخصائص الاقتصادية تحدد مدى قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي بالشكل المطلوب أو تكون حجرة عثرة أمامه و لمعرفة هذه الخصائص يجب التعرض لطبيعة الاقتصاد الجزائري و أداءه .[1]

1: طبيعة الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا نظرا لاعتماده الأساسي على العائدات النفطية المتأتية من قطاع واحد و هو قطاع المحروقات ، في حين مساهمة القطاعات الأخرى كالصناعة و الزراعة و السياحة ... تكاد تكون منعدمة.

و يتبين أن قطاع المحروقات منح للجزائر مكانة مسيطرة كونها أول منتج و مصدر للبترول و الغاز الطبيعي في حوض البحر المتوسط ، فتعد بذلك عملاقا طاقويا في الفضاء المتوسطي خاصة و انها تعتبر الممول الثالث للاتحاد الأوروبي مجال الغاز الطبيعي بعد روسيا و النرويج .

2: تطور أداء الاقتصاد الجزائري

لقد طرأت على الاقتصاد الجزائري تغييرات جذرية منذ منتصف الثمانينات إذ تحول من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد يسير حسب آلية السوق ، فمنذ الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول سنة 1986 و الأزمة الاقتصادية التي عقبته ، شرعت الجزائر بإدخال بعض الإصلاحات الهيكلية و التي كانت بدايتها الحقيقية سنة 1994 عندما تم توقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة و استمرت هذه الإصلاحات التي أصبحت تمس كل

[1]. زغبي نبيل ، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي ،الجزائر ، جامعة سطيف ، 2012/2011 ، ص 42 – 43

قطاعات الاقتصاد و ذلك بعد توقيعها لاتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي سنة 1995 لمدة ثلاث سنوات إلى غاية ابريل 1998.

إن سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي و الانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع إلى التزامات فرضتها عليها المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي التي تقوم على الشفافية و تعزيز التنافسية و زيادة تحرير الاقتصاد

2-1 : الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري [1]

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة حيث تم التصديق على جملة من القوانين التي ترمي إلى إصلاح مؤسسات الدولة ، لم تحقق المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني ، نظرا للازمة الأمنية التي عاشتها الجزائر كان المخرج أمام السلطات الجزائرية هو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإبرام العقود و إعادة جدولة الديون .

تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في التثبيت و التكييف الهيكلي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي و الخارجي و ذلك للحد من التضخم و تحسين ميزان المدفوعات و رفع القدرة التنافسية للاقتصاد و من أهم السياسات الإصلاحية المتبعة مايلي :

✓ **الإصلاح الهيكلي**

يشمل على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق أنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد و إزالة تشوهات الأسعار ، و تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في:

- ترشيد القطاع العام و تشجيع الخوصصة .
- تشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي
- تطبيق الأسعار الحقيقية .

✓ **: السياسة المالية**

المقصود بالسياسة المالية تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية و ضمان التوازن بين الإيرادات و النفقات و هذا باتباع الخطوات التالية :

- تحسين النظام الضريبي و هذا بخلق التنوع في الضرائب المباشرة خاصة الضرائب على المشتريات للحد من الطلب .
- رفع أسعار المنتجات و الخدمات ، و كذا رفع الحواجز الجمركية على المنتجات .

✓ : **السياسة النقدية**

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عروض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع و الهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب و الاستثمار و زيادة الإنتاج و تخفيض البطالة ، و الأدوات التي اقرها صندوق النقد الدولي تمثلت فيما يلي:

[1] . كربالي بغداد ، نظرة عامه على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن ،جامعة بسكرة الجزائر ، جانفي 2005 ، ص 8-9-10 .
http://www.webreview.dz/IMG/pdf/__4.pdf

- ❖ رفع أسعار الفائدة .
- ❖ تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي .
- ❖ التحكم في الإصدار النقدي و ترشيده .

✓ : **السياسة التجارية وإدارة المديونية**

تشمل هذه السياسة كل الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الصادرات و تقليل الواردات و من ثم تامين المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية المديونية و من أهم هذه الإجراءات :

- ❖ تحرير التجارة الخارجية
- ❖ ترشيد قطاع التعريفة الجمركية
- ❖ تحسين شروط الاقتراض الخارجي و تسهيل تدفق الموارد الميسرة .

الفرع الثاني : مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

تحتل المحروقات مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط و الغاز مادتين استراتيجيتين تحقق عوائد مالية ضخمة للجزائر ، و تشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة و بالتالي يعتبر قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي و أكثر من 60% من الميزانية العالمة للدولة تمول عن طريق لجباية البترولية ، و يساهم بنسبة 96% من ايرادات الصادرات الجزائرية.

فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات و على ارتفاع أسعارها دوليا ، و بسبب الوزن المحدود للكميات المصدرة من البترول خاصة مقارنة مع المنتجين الكبار مثل بلدان الشرق الأوسط تسعى الجزائر لرفع القدرات الإنتاجية و كميات التصدير لزيادة المداخل ، وخاصة من الغاز الطبيعي الذي بدا يعرف تطورا فعليا في السنوات الأخيرة مما يجعل الجزائر تعرف على أنها بلد غازي أكثر منه بترولي .

المطلب الثاني : تشخيص الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان التي تعتمد في اقتصادها على النفط حيث تشكل عائدات النفط 96 % من إيرادات الدولة ، الأمر الذي يجعل اقتصاد الجزائر يتأثر تأثيرا مباشر بتقلب أسعار البترول في الأسواق العالمية ، و يتميز الاقتصاد الجزائري بعدة مميزات [1] :

✓ يمثل القطاع الصناعي 5 % من الناتج الداخلي الخام و 95 % من القطاع الصناعي عبارة هن مؤسسات صغيرة من دون رؤيا واضحة .

✓ 83 % من اقتصاد الجزائر يمثله تجارة التجزئة و الخدمات اللذان ليس لهما وزن في خلق القيمة المضافة ، اللذان يعتمدان على الواردات مع غياب سياسة فعالة لإحياء المنتوج الوطني.

✓ تعتبر الجزائر من الدول التي تدعم لائحة كبيرة من المنتجات واسعة الاستهلاك .

[1] . عيساوي نصر الدين ، تقلب اسعار المحروقات و اثارها على الاقتصاديات الريعية دراسة حالة الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد الخامس ، جامعة ام البواقي الجزائر ، جوان 2016 ، ص 59 . http://www.asjp.cerist.dz/en/article/4759

و عليه فيعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد هشا لا سيما امام تقلب اسعار النفط التي تعتبر المورد الرئيسي لإرادات الجزائر ، ففي الفترة من 2001 إلى 2008 شهدت أسعار النفط ارتفاع ملحوظا لتسجل في سنة 2008 أعلى مستوياتها الأمر الذي مكن الجزائر من التخلص من المديونية و تحسين وضعيتها المالية و الاستثمار في المشاريع التنموية ، كما عرفت سنة 2009 انهيار في أسعار النفط لكن الجزائر تمكنت من الصمود في وجه الأزمة رغم تراجع الإيرادات و هذا بفضل الوضعية المالية التي عاشتها .

شهدت الفترة 2001 الى 2015 توسع في القطاعات خارج المحروقات بمعدل 6 % و يعود الأداء الحسن خاصة لقطاعي البناء و الأشغال العمومية بوتيرة قوية و مستقرة و كذلك نمو قطاع الخدمات ، و قد مكن التحسن المتواصل للنشاط الاقتصادي في هذين القطاعين المولدين للشغل من تخفيض معدل البطالة خلال السنوات الأخيرة اين وصل 10.6 % سنة 2014 مقابل 28.9 % سنة 2000 .

الفرع الأول : التجارة الخارجية

لدراسة و تحليل التجارة الخارجية الجزائرية سيتم الاعتماد على احصائيات مديرة الجمارك للفترة من 2005 الى 2015 المبينة في الملحق رقم 01 .

يبين الملحق رقم 01 بأن قيمة الصادرات شهدت ارتفاع مستمر منذ سنة 2005 الى 2007 لتسجل ارتفاع مباشر سنة 2008 لتصل الى 79298 مليون دولار بعدما كانت 60163 مليون دولار ، و هذا راجع للارتفاع المباشر في أسعار النفط اين وصلت الى 148 دولار للبرميل ، في سنة 2009 تراجعت قيمة الصادرات بعد ازمة 2009 و الانخفاض المباشر في أسعار النفط ، بعد سنة 2009 تحسنت أسعار البترول ما انعكس إيجابا على قيمة الصادرات .

في منتصف 2014 تراجعت الأسعار مرة أخرى حيث انخفضت قيمة الصادرات و هذا ما يكشف هشاشة الاقتصاد الجزائري و ارتباطه بأسعار النفط .

شهدت واردات الجزائر تزايد مستمر في الفترة 2005 الى 2014 نتيجة لعوامل مختلفة كارتفاع عدد السكان و بالتالي زيادة المتطلبات إضافة الى زيادة الانفاق الحكومي بسبب الوفرة المالية ، و في سنة 2015 نجد انخفاض حاد في قيمة الواردات و هذا راجع الى سياسة الدولة التقشفية لمواجهة ازمة 2014 .

شهد الميزان التجاري فائض في الفترة 2005 الى 2014 رغم اختلاف في نسبة التغطية متأثرة بتغير أسعار النفط اما سنة 2015 فقد شهد الميزان التجاري عجز لأول مرة في الفترة 2005 الى 2015 و هذا رغم تقليص قيمة الواردات ما يبين الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط .

الشكل II -1 : وضعية الميزان التجاري للفترة 2005 الى 2015

المصدر : احصائيات مديرية الجمارك التجارة الخارجية الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

تشير بيانات الشكل II -1 ان الارتفاع الحاد في قيمة الصادرات في الفترة 2005 الى 2008 يتبعه ارتفاع حاد في قيمة الواردات ما يبين استغلال الحكومة للوفرة المالية المحققة في زيادة الاستيراد ، و في سنة 2009 انخفضت قيمة الصادرات متأثرة بانخفاض أسعار النفط لكن نجد استمرار في زيادة قيمة الواردات لكن بنسبة ضئيلة و هذا ما اثر على الميزان التجاري لنجده قد اقترب من نقطة التكافؤ ، بعد سنة 2010 واصلت فاتورة الواردات في الارتفاع رغم الاستقرار النسبي لقيمة الصادرة فنجد ميزان التجاري في انخفاض مباشر ليسجل حالة العجز في سنة 2015 .

1: صادرات الجزائر

الجدول II -1 : مختلف صادرات الجزائر في الفترة 2010 الى 2015 الوحدة مليون دولار (9 اشهر)

تصنيف المنتجات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مواد غذائية	315	355	315	402	323	193
الطاقة و مواد التشحيم	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	27 290
المنتجات الخام	94	161	168	109	109	77
المنتجات نصف المصنعة	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 278
السلع و معدات الفلاحة	1	/	1	/	2	/
سلع و تجهيزات صناعية	30	35	32	28	16	14
السلع الاستهلاكية	30	15	19	17	11	8
المجموع	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	28 860

المصدر: احصائيات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

يبين الجدول II -1 بان صادرات الجزائر في تراجع منذ سنة 2011 لكن بنسبة قليلة لتشهد في سنة 2015 انخفاض حاد حيث تراجعت قيمتها من 62 مليون دولار سنة 2014 الى 28 مليون دولار متأثرة بالانخفاض الكبير في أسعار النفط ، كما تظهر البيانات بان نسبة 95 من صادرات الجزائر عبارة عن المحروقات و فقط خمسة بالمئة عبارة عن منتوجات خارج قطاع المحروقات حيث تمثل المنتوجات النصف مصنعة نسبة 81.99 بالمئة منها و هذا ما يدل على الضعف الذي تعيشه مختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات .

2: واردات الجزائر

الجدول II –2 : مختلف واردات الجزائر في الفترة 2010 الى 2015 الوحدة مليون دولار (9 اشهر)

تصنيف المنتجات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مواد غذائية	6 058	9 850	9 022	9 580	11 005	7 051
الطاقة و مواد التشحيم	955	1 164	4 955	4 385	2 879	1 699
المنتجات الخام	1 409	1 783	1 839	1 841	1 891	1 177
المنتجات نصف المصنعة	10 098	10 685	10 629	11 310	11 310	8 971
السلع و معدات الفلاحة	341	387	330	508	658	526
سلع و تجهيزات صناعية	15 776	16 050	13 604	16 194	18 961	13 195
السلع الاستهلاكية	5 836	7 328	9 997	11 210	10 334	6 573
المجموع	**40 473**	**47 247**	**50 376**	**55 028**	**58 580**	**39 192**

المصدر : احصائيات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

الشكل II -2 : نسبة واردات الجزائر حسب أصناف السلع سنة 2014

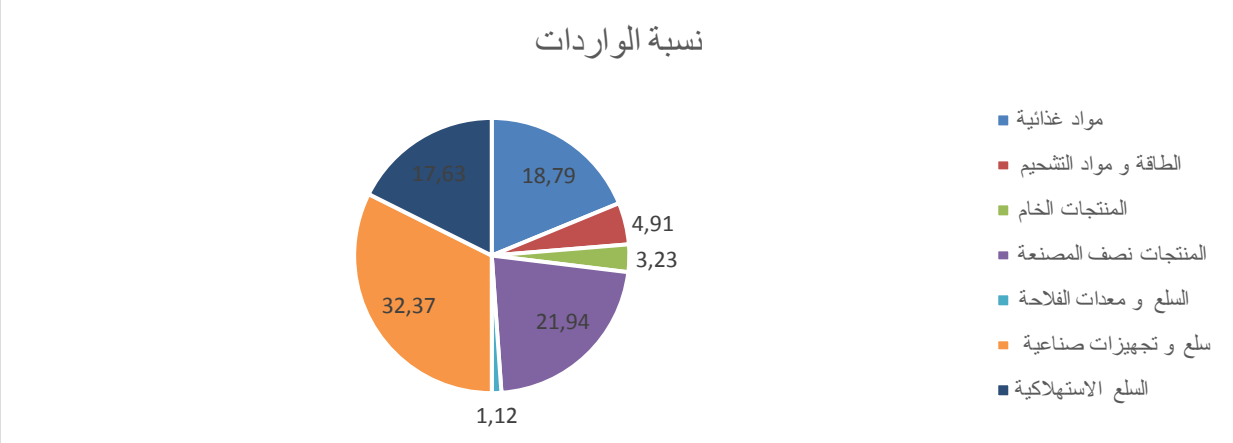

المصدر : من اعداد الباحث بناء على احصائيات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

تشير بيانات الجدول II -2 بان فاتورة الواردات في تزايد مستمر منذ سنة 2010 حتى 2014 و في سنة 2015 نلاحظ تراجع كبير في قيمة الواردات ما يكشف تأثير ازمة انخفاض أسعار النفط على ميزانية الجزائر يبين الشكل II -2 بان السلع الصناعية و المنتجات النصف مصنعة تسجل اكبر نسبة من بين السلع المستوردة متبوعة بالمواد الغذائية .

يبين الجدول II -2 ان قيمة الانخفاض في الواردات تختلف باختلاف المنتجات حيث نجد قيمة واردات المنتجات الصناعية قد تراجعت من 18 961 مليون دولار الى 13 195 مليون دولار و يرجع السبب الى التراجع الكبير في استراد السيارات و مركبات نقل الأشخاص و البضائع التي تراجعت بقيمة 871 مليون دولار حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2015 .

احتلت واردات المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية من الواردات و تراجعت من 11 310 مليون دولار سنة 2014 الى 8971 مليون دولار سنة 2015 كما تراجعت واردات المواد الغذائية بنسبة كبير و يعود السبب الى تراجع واردات مسحوق الحليب حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2015 [1]

الفرع الثاني : دراسة الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 2011 /2015

لقد شهد الاقتصاد الجزائري حالة من التذبذب متأثرا بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية و هذا راجع لاعتماد الجزائر المطلق في إيراداتها على عائدات البترول، والجدول II -3 أدناه يبين بيانات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 2015/2011 .

جدول رقم II -3 : تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 2011 /2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان مليون نسمة	36.717	37.495	38.297	39.114	39.950
الناتج المحلي الإجمالي م/د	200.236	209.048	209.705	213.567	181.828
قيمة الصادرات الكلية م/د	77.668	77.123	69.659	62.886	37.787
قيمة صادرات البترول م/د	51.409	42.271	44.662	40.628	21.751
قيمة الواردات م/د	57.275	59.483	63.642	58.580	51.501
الميزان التجاري م/د	17.770	12.420	999	9.434-	30.074-
متوسط سعر الصرف مقارنة بالدولار	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69

المصدر : من إعداد الطالب استنادا على إحصاءات منظمة الأوبك لسنة 2015

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/2979.htm

[1] http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm , 14/04/2015 , 22 :00

يبين الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات عاشت حالة من الاستقرار ما بين 2011 و 2012 لتبدأ بالتناقص عند سنتي 2013 و 2014 لتنهار في سنة 2015 و هذا راجع الى انهيار أسعار النفط حيث سجلت تراجعا ابتداء من النصف الثاني لسنة 2012 لتنهار في سنة 2015 ، و هذا ما يفسره تراجع قيمة صادرات البترول و الذي يشكل اكثر من 94 % من إيرادات الجزائر .

فيما تشير البيانات أن قيمة الواردات سجلت ارتفاعا ملحوظا في سنوات 2013/2012/2011 و تعود الزيادة في الاستيراد إلى الزيادة في عدد السكان التي تعني طلب اكبر في الاستهلاك ، و في سنة 2014 /2015 تراجعت قيمة الواردات و هذا راجع لسياسة الدولة المتبعة من اجل مكافحة الأزمة الاقتصادية .

لقد سجل الميزان التجاري فائض في السنوات 2013/2012/2011 و هذا راجع إلى الاستقرار في أسعار البترول ما بين 108 دولار إلى 112 دولار ، أما في سنتي 2014 و 2015 فقد شهد الميزان التجاري حالة عجز متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة في 2015 أين بلغت قيمة العجز إلى 30.074 مليون دولار و هذا ما يعكس مساوئ الاقتصاديات التي تعتمد على مصدر واحد للإرادات .

شهد سعر صرف الدينار الجزائر تراجع ملحوظ في السنوات الأخيرة حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 72.94 سنة 2011 الى 100.69 سنة 2015 .

المطلب الثالث : أثار تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

تتأثر الاقتصاديات النفطية بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية و لان الجزائر من الدول التي تعتمد في إراداتها على حوالي 94 % من عائدات البترول فان لتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية اثر على اقتصادها و فيما يلي سيتم التطرق الى هذه الاثار في حالة ارتفاع الأسعار و في حالة الانخفاض .

الفرع الأول : أثار ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الوطني

أدى ارتفاع أسعار النفط الذي شهدته الأسواق العالمية مع بداية القرن الواحد و العشرين الى حدوث انفراج في الاقتصاد الجزائري دام إلى غاية منتصف سنة 2014 و يعتبر تحسن سعر البرميل السبب الرئيسي وراء تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر فبلوغ أسعار النفط 38 دولار سنة 2000 بعدما كانت 10 دولار للبرميل سنة 1998 و مواصلة تطور أسعار النفط حتى سنه 2008 اين بلغت أقصى مستوياتها 148 دولار أدى إلى زيادة مداخيل الجزائر و بالتالي كانت الآثار ايجابية ، فحسب صندوق النقد الدولي تم إنفاق أكثر من 200 مليار دولار حتى سنة 2009 على المشاريع التنموية و هذا نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية، و كذلك تم تراجع معدلات المديونية الخارجية إلى ادني مستوياتها ، و أدى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط إلى تحسن في الناتج الداخلي الخام الجزائري و أحسن الوثبات كان بين الفترة 2007 إلى 2008 أين وصل الناتج الداخلي الخام 162.9 مليار دولار بعدما كان سنة 2007 لا يتعدى 135.3 مليار دولار [1].

شملت تداعيات ارتفاع أسعار النفط ايضا الميزان التجاري الجزائري اين تظهر النتائج في سنة 2008 أين بلغت الأسعار مستويات قياسية ما أدى الى حدوث فائض في الميزان التجاري الجزائري حيث بلغت قيمته 39.983 مليار دولار بعدما كان 32.898 مليار دولار سنة 2007 ، و كذلك سجلت احتياطات الصرف ارتفاع حيث بلغت 143.1 مليار دولار سنة 2008 بعدما كانت 110.2 مليار دولار سنة 2007 .

[1]. عيساوي نصر الدين ، مرجع سابق ، ص 52-53

تأثرت ميزانية الدولة بالارتفاع الحاصل في أسعار النفط حيت سجلت النفقات العامة ارتفاع طردي لاسيما في نفقات التجهيز أين صرفت الجزائر أكثر من 700 مليار دولار لتمويل مخططاتها الخماسية الأربع التي سطرتها من اجل خلق التنمية ، تلاها ارتفاع في ميزانية التسيير خاصة بعد مراجعة قوانين الوظيف العمومي سنة 2012 سببها التحويلات الاجتماعية المتعاقبة بهدف تحسين القدرة الشرائية للمواطنين ، بالمقابل أدى ارتفاع أسعار النفط إلى مواصلة الدولة دعم أسعار بعض المنتجات الغذائية و الطاقية الأمر الذي أدى إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

الفرع الثاني : أثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري الذي تعتمد في صادراتها على المحروقات بشكل رئيسي ، و لان تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية تكون نفسها ، سيتم التطرق الى أزمة 2014 لإظهار هذه الاثار ، حيث انهارت أسعار النفط بداية من السداسي الثاني لسنة 2014 و تواصل معدل الانخفاض إلى أن وصلت إلى 30 دولار للبرميل مطلع 2016 بعدما كانت 110 دولار للبرميل جوان 2014 ، بمعدل انخفاض 72 % .

و إن لم يكن لانخفاض أسعار النفط أثار مباشرة على مؤشرات الاقتصاد و هذا بسبب لجوء الجزائر إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي أسسته الدولة الجزائرية مطلع سنة 2000 أين كانت تصب فيه الفوائض المالية ، إلا أن هذه الخطوة في حد ذاتها احدى تداعيات انخفاض الأسعار كما أن نتائج تواصل انخفاض الأسعار لسنتي 2015 و 2016 بدت ظاهرة على الاقتصاد الوطني ، و فيا يلي تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط على الجزائر :

- ✓ فقد تراجعت قيمة صادرات النفط لسنة 2015 أين بلغت 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014 التي بدورها تراجعت مقابل 2013 .
- ✓ سجلت سنة 2015 عجز في الميزان التجاري و كان السبب الرئيسي تراجع قيمة صادرات النفط المتأثرة بانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية .
- ✓ تم تسجيل خسائر كبيرة في الأرصدة المالية و عجز في ميزانية الدولة لسنة 2015 و 2016 حيث كان يجب أن تسجل أسعار النفط 110 دولار للبرميل من اجل أن تتوازن ميزانية 2016 إلا أن الأسعار لم تتجاوز 50 دولار للبرميل .
- ✓ انخفاض موارد صندوق ضبط الإرادات التي لجأت إليه الجزائر لمواجهة انخفاض أسعار النفط حيث تراجعت موارد ب 1714.6 مليار دج في الفترة 2014 إلى 2015 .
- ✓ عجز في الحسابات الخارجية و هذا لتراجع قيمة الصادرات و ارتفاع قيمة الواردات حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات لواردات سنة 2015 فقط 77 % مقابل 110 % في النصف الأول من سنة 2014
- ✓ استمرار انخفاض احتياطات الصرف الى 178.9 مليار دولار سنة 2014 ليصل الى 144.1 مليار دولار نهاية 2015 و هذا بعدما بلغ الذروة سنة 2013 ليسجل مستوى 194 مليار دولار .[1]
- ✓ كما دفع استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية الحكومة الجزائرية إلى رفع الدعم عن الأسعار و زيادة الضرائب و تخفيض سعر الصرف من اجل رفع قيمة الإيرادات الأمر الذي أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن و انخفاض المستوى المعيشي .

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2015 . http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

و في حال استمرار انخفاض الأسعار ما يعني استمرار تراجع قيمة الإيرادات مقابل ارتفاع قيمة النفقات سيزيد من حده الأزمة و يدفع السلطات إلى تخفيض نفقات التجهيز بعدما خفضت نفقات التسيير الأمر الذي يعني تباطؤ وتيرة النمو و بالتالي ضعف خلق فرص العمل في القطاع العام ، كما يمكن أن تلجا الحكومة إلى المديونية الخارجية في حال عدم تبنيها لاستراتيجية فعالة و البحث عن بدائل للمحروقات .

المبحث الثاني : واقع التنمية في الجزائر

سطرت الجزائر مع بداية القرن الحالي برامج تنموية عملاقة من اجل الدفع بعجلة النمو و تحسين المستوى المعيشي مدعومة في ذلك بارتفاع أسعار النفط و الفوائض المالية المترتبة عن ذلك ، و في هذا المبحث سيتم التطرق إلى دراسة السياسة التنموية التي سطرتها الجزائر و كذا تأثير انخفاض أسعار النفط على انجاز المشاريع .

المطلب الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية

في عالم الاقتصاد يمكن التميز بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و في هذا المطلب سيتم تناول ذلك و كذلك اساسيات التنمية الاقتصادية .

الفرع الأول : تعريف التنمية و النمو الاقتصادي

تعتبر التنمية كلمة واسعة المفهوم تشمل جوانب مختلفة اقتصادية اجتماعية و أخلاقية ، وفي الفكر الاقتصادي يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو فإن كان النمو الاقتصادي يتيح للأفراد زيادة في الدخل ما يضمن لهم العيش الكريم فإن التنمية الاقتصادية أوسع من ذلك حيث أنها تضمن الدخل الكريم و توفر المحيط الملائم للعيش ببناء البني التحتية و المرافق العمومية و حتى الرقي في القطاع الثقافي و الأخلاقي ، و بناء على هذا يمكن تعريف النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية كالاتي :

1: تعريف النمو الاقتصادي [1]

يعني النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ، و يحسب متوسط الدخل الفردي على انه الدخل الكلي قسمة عدد السكان أي نصيب الفرد من الدخل الكلى للمجتمع ، و هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل أو الناتج الكلي و إنما هو تحسن مستوى معيشة الفرد .

و يحسب معدل النمو الاقتصادي على انه معدل النمو في الدخل الكلي ناقص معدل النمو السكاني و بالتالي لا يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كانت الزيادة في الدخل الكلي اكبر من الزيادة في عدد السكان ، و يحسب **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي- معدل التضخم.**

و بالتالي يكون معدل النمو الاقتصادي موجب عندما يكون معدل الزيادة في الدخل النقدي اكبر من الزيادة في التضخم و الذي هو نسبة الزيادة في الأسعار .

و يلاحظ أن النمو الاقتصادي يرتكز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع و الخدمات التي يحصلون عليها فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد زاد دخله .

[1] . عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ، الطبعة الأولى ، مصر ، دار الجامعة ، 1999 ، ص 11-12-13

2: تعريف التنمية الاقتصادية [1]

لقد تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية التنمية الاقتصادية فالتنمية تعني النماء و الكثرة و الزيادة، و فيما يلي سأستعرض بعض تعاريف التنمية الاقتصادية المتفق عليها :

- ✓ أن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل.
- ✓ التنمية الاقتصادية هي على عكس النمو الاقتصادي تنطوي على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل و تغيير في هيكل الإنتاج و تغيير في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغيير في كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط ، و عليه يتبين أن التنمية لا تركز فقط على التغيير في الكم بل تتعدى ذلك لتشمل التغير النوعي و الهيكلي.

الفرع الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية هي نتاج التنفيذ المحكم لاستراتيجية مسطرة من قبل الدولة لتحقيق أهداف محددة و هذا باستثمار الموارد و المقومات المتاحة.

1: أهداف التنمية الاقتصادية

تتميز لتنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي على أنها تكون نتاج تخطيط مسبق من اجل تحسين المستوى المعيشي و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى السياسية و لكن تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى نظرا لتغير الظروف بتلك الدول فأهداف الدول النامية تختلف عن الدول المتقدمة ، و يمكن حصر اهم أهداف الخطط الإنمائية كما يلي [2]:

2: زيادة الدخل القومي

تعتبر الزيادة في الدخل القومي من أولويات الدول خاصة النامية منها التي تعاني من الفقر و المديونية و تدهور المستوى المعيشي ، و زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد تحكمه مجموعة من العوامل ، كمعدل الزيادة في عدد السكان ، و الإمكانيات المادية و التكنولوجية الملائمة لتلك الدول ، حيث كلما كان هناك معدل زيادة في عدد السكان استوجب على الدولة العمل على تحقيق نسبة في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية و لكن هذه الزيادة مرتبطة أيضا بإمكانات الدولة المادية و الفنية .

[1]. عبد لقادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص 16

[2] . زويش سمية ، السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، الجزائر ، جامعة البويرة ، 2015/2014 ، ص 43-44-45

3: رفع المستوى المعيشي

تسعى الدول في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستويات معيشة أفضل حيث يعتبر المستوى المعيشي من الضرورات المادية للحياة ، و التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي الحقيقي فقط بل وسيلة لتحسين مستوى معيشة السكان كافة و ليس فئة محددة و التي عادة ما تكون الفئة المسيطرة على الموارد المادية و الأنشطة الاقتصادية للدول .

4: تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ، فعادة ما يكون انخفاض متوسط الفرد من الدخل القومي نتيجة للتوزيع الغير عادل للثروات حيث يستولي الأغنياء على النصيب الأكبر من الدخل القومي الحقيقي فيما غالبية السكان تعاني من الفقر و انخفاض مستوى دخولهم و بالتالي تدهور المستوى الصحي و التعليمي و المعيشي .

5: **التوسع في الهيكل الإنتاجي**

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي باعتبار أنها لا تقتصر على زيادة الدخل القومي و زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية ، كما يجب على الدول بناء الصناعات الثقيلة حيث أنها تمد الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة.

الفرع الثالث : محددات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية هي السعي المستمر باستعمال محددات و اتخاذ مقومات من اجل تحقيق التنمية و حسن إدارتها ، و يتفق الكثير من الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية لا يتوافر لها مقومات النجاح إلا إذا استجمعت ثلاث عناصر أساسية :

1: التغيير البنياني

يقصد به التغيير الجوهري في العلاقات البنيانية التي يتميز بها الاقتصاد القومي و ذلك من خلال تطوير هيكل الاقتصاد القومي من اقتصاد يعتمد على إنتاج سلع أولية إلى اقتصاد متنوع يكون فيه للصناعة دور متزايد مما يؤدي إلى زيادة نسبة الناتج الصناعي الأمر الذي يؤدي إلى العديد من التغييرات .

2: الدفعة القوية

بقصد بها وجود حد أدنى من الموارد الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية

3: الاستراتيجية الملائمة

بقصد بها مجموع السياسات و الوسائل لتي تستخدم في توجيه موارد المجتمع لتحقيق أهدافه .

الفرع الرابع : مستلزمات التنمية الاقتصادية

لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الموضوعة يستوجب مجموعة من المستلزمات الضرورية لتحقيقها من طرف الأفراد و الدولة و من هذه المستلزمات نجد [1]:

1: رأس المال

ينطلب الاستثمار توفر رؤوس الأموال التي تساعد في توفير الموارد لغرض التنمية، و يمكن ان تكون هذه الاستثمارات موجهة للبنية التحتية التي من شانها تعزيز طاقة الدولة على إنتاج السلع و الخدمات ، كما أن الاستثمارات الموجهة للبحث و التطوير تحظى بأهمية بالغة حيث تساهم في تحسين الإنتاجية العمل و التطور في كافة المجالات .

2: **الموارد البشرية**

يعد المورد البشري العامل الأساسي في التطور و تنفيذ استراتيجية التنمية المسطرة و هذا اذا ما حظي بالاهتمام اللازم ، فالإنسان هو غاية التنمية و وسيلة تنفيذ الخطة التنموية في نفس الوقت ، و على الدول التي تسعى إلى التنمية أن تهتم بهذا المورد من حيث تدريبه و تكوينه إذا ما أرادة الوصول إلى الأهداف المسطرة .

3: الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية على أنها العناصر الأصلية و التي تمثل هبات الأرض الطبيعية ، و تمثل الموارد الطبيعية قاعدة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها الاستغلال الأمثل .

4: التكنولوجيا

تعتبر التكنولوجيا محرك التنمية فهي العنصر الفارق بين الدول التي حققت تنميتها و الدول التي لا تزال في طور النمو ، و تكتسب التكنولوجيا بالاهتمام بالتعليم و البحث و التطوير و الاستفادة من خبرات الدول الرائدة و هذا بعد الاتفاقيات و المعاهدات التي من شانها نقل المعرفة إلى الدول المتخلفة .

كما يجب توفر مستلزمات تتعلق بالخطط التنموية حتى تكون ناجعة و قابلة للتنفيذ :

- ✓ يجب أن تصاغ أهداف التنمية بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى.
- ✓ يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج المتاحة و بشكل فعال
- ✓ يجب تحديد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية و المادية لإنجاز استراتيجية التنمية .
- ✓ معرفة عناصر الإنتاج المتاحة في الدولة .
- ✓ يجب أن لا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض .

الفرع الخامس : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية توفير الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاز المشاريع ، و تلعب السياسة المالية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل المشاريع و زيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع و تستخدم الدولة كل الوسائل و الإمكانات لتوفير المال اللازم للوصول إلى الأهداف المسطرة ، و فيما يلي سيتم تناول أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية [2]:

---

[1] . زويش سمية ، مرجع سابق ، ص 49 -50

[2] . خلادي ايمان نور اليقين ، دور الادخار العائلي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ، مذكرة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية ، الجزائر ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 ، ص 51-52

1: الادخار

1-1 : الادخار الحكومي

يعرف بأنه جزء من الإيرادات التي لا يتم إنفاقها على السلع الاستهلاكية و الخدمات أو الفرق بين الإيرادات و النفقات ، و يمكن للسياسة المالية الرشيدة للدول أن ترفع من نسبة الادخار وهذا بعدة أساليب كفرض ضرائب على الدخول الاستهلاكية يؤدي إلى خفض الاستهلاك و بالتالي زيادة الادخار ، و كذا تشجيع المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها و استخدامه كاحتياط يساهم في تمويل المشروعات لتنموية .

1-2 : مدخرات القطاع العائلي

تعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الادخار خاصة في الدول النامية و هي الفرق بين الدخل المتاح و الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة ، ويتأثر الادخار العائلي بمجموعة من العوامل منها ما هو اقتصادي مثل حجم الدخل و كذلك أسعار الفائدة و معدلات التضخم ...

1-3 : مدخرات قطاع الأعمال الخاص

هو الادخار الذي تقوم به الشركات و المنشآت الخاصة و هي من أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة و يتوقف حجمه على الأرباح المحققة و لكن في الدول النامية نجد الأرباح المعاد استثمارها غير كافية و غالبا ما يعتمد على الموارد المحلية كالاقتراض من البنوك و المؤسسات المالية و هذا نظرا لضعف السوق المالية في هذه البلدان أو انعدامها .

2: **التمويل الأجنبي**

نظرا لعدم كفاية المصادر لمحلية في الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية ، فإنها تلجا إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية و التي تأخذ عدة أشكال كالمنح و المعونات الأجنبية ، و القروض من الدول و المؤسسات و المنضمات الدولية و كذا الاستثمار الأجنبي من الأشخاص و الشركات .

المطلب الثاني : مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر 2015/2001

لقد عاشت الجزائر فترة من الركود الاقتصادي خاصة في الفترة من 1986 إلى 2000 و هذا نظرا لانخفاض أسعار البترول و الذي يعتبر المورد الأساسي لإيرادات الدول إضافة إلى الوضع الأمني الذي مرت به البلاد في تلك المرحلة ، و مع التحسن النسبي لأسعار البترول مع بداية الألفية الذي نتج عنه وفرة في المداخيل انتهجت الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف إلى خلق التنمية في البلاد و تدارك التأخر الحاصل في التنمية ، و في هذا المطلب سأتناول أهم البرامج التي سطرتها الدولة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 [1]

قررت الجزائر في ابريل 2001 وضع برنامج ثلاثي للفترة ما بين 2001 و 2004 حيث وضعت أهداف رئيسية كمحاربة الفقر و خلق مناصب شغل جديدة ، وقدرت تكلفة البرنامج 7.5 مليار دولار ما يعادل 525 مليار دينار و يعتبر أهم غلاف مالي يخصص لمثل هذه المشاريع منذ الاستقلال نظرا للوضعية المالية الجيدة التي كانت تعيشها البلاد من جراء ارتفاع أسعار البترول و انخفاض الديون و تمحورت محاور البرنامج حول الأتي :

- ✓ في ميدان انجاز المرافق العمومية : (انجاز وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية) .

[1] . عياش بولحية ، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش المطبق في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تحليل اقتصادي ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2011/2010 ، من 49 الى 60

- ✓ في ميدان الصحة : إنشاء المؤسسات المتخصصة .
- ✓ في ميدان الموارد المائية ، انجاز شبكات التطهير و إيصال المياه الصالحة للشرب و انجاز السدود و محطات معالجة المياه .
- ✓ في ميدان المنشآت الاقتصادية ، إنشاء الطرق الولائية و البلدية و تشييد الجسور .
- ✓ في ميدان الموانئ إنشاء المطارات و توسيع البعض منها .
- ✓ في الميدان الفلاحي : تدعيم الفلاحين لإنشاء المستثمرات الفلاحية .

و الجدول التالي يوضح تقسيم الاعتمادات المالية حسب القطاعات و السنوات .

جدول رقم II -4 : توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة مليار دينار

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	النسبة المئوية
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45.0	8.5 %
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12.0	65.3	12.8 %
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7 %
الأشغال الكبرى و النشاطات القاعدية	93.0	77.9	37.6	2.0	210.5	40 %
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17 %
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100 %

المصدر : عياش بولحية ، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش المطبق في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2011/2010 ، ص 50

✓ **دعم الإصلاحات :**

يهدف هذا المحور إلى توفير الظروف الملائمة للمؤسسات الوطنية الإنتاجية للعمل وفق معايير الفعالية و تحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة و هذا من خلال تحديث ادارة الجباية ، تهيئة المناطق الصناعية وضع صندوق لتطوير التنافسية الصناعية .

✓ **دعم النشاطات المنتجة**

يتضمن تدعيم النشاط الفلاحي و الصيد البحري و الموارد المائية باعتمادات مالية معتبرة حيث صنفت هذه القطاعات من القطاعات المنتجة للثروة .

- ✓ **التنمية المحلية و البشرية**

يتضمن هذا القسم التنمية المحلية و التي قدر لها مبلغ 113 مليار دينار مخصص لتمويل المشاريع التي لها صلة بالحياة اليومية للمواطنين و كذا تأهيل المناطق النائية و المعزولة ، كذلك الشغل و الحماية الاجتماعية التي قدر لها غلاف مالي قدره 16 مليار دينار تهدف إلى خلق مناصب شغل , تدعيم القروض الصغيرة و كذا المشاريع الكبرى التي تتطلب يد عاملة كثيرة.

- ✓ **الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية :**

خصص لهذا القطاع اكبر غلاف مالي ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع بعد الأزمة التي عاشتها الدولة بعد 1986 .

- ✓ **تنمية الموارد البشرية :**

يهدف هذا القسم إلى تحسين القطاعات التي لها صلة وثيقة بالمواطن كقطاع التربية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي و الصحة و السكان و الرياضة و الاتصال و الشؤون الدينية .

الفرع الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005

تم تخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ : 4202.7 مليار دينار جزائري أي ما يفوق 150 مليار دولار أمريكي ما يدل على حجم المشاريع المسطرة ، و تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم II - 5 : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الوحدة مليار دينار جزائري.

البرامج المسطرة	المبلغ المخصص للبرنامج	النسبة المخصصة للبرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
• السكن	555	
• التربية و التعليم العالي و التكوين المهني	399.5	
• البرامج البلدية للتنمية	200	
• تنمية مناطق الهضاب العليا و الصحراء	250	
• تزويد السكان بالماء و الكهرباء و الغاز	192.5	
• باقي القطاعات	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	% 40.5
• قطاع الأشغال العمومية و النقل	1300	
• قطاع المياه	393	
• قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	% 8
• الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد و البحري	312	
• الصناعة و ترقية الاستثمار	18	
• السياحة و المؤسسات و الصغيرة والمتوسطة	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
• العدالة والداخلية	99	
• المالية والتجارة وباقي الإدارات	88.6	
• البريد و تكنولوجيا الحديثة و للاتصال	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	%12

المصدر: .نبيل بوفليح ، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصاد المطبقة في الجزائر الفترة 2004/2000 ، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 9 ، جامعة شلف الجزائر ، 2013 ، ص 47

يبين الجدول أعلاه انه رغم الغلاف المالي المعتبر الذي حظي به البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الا انه فقط 8 بالمئة منه خصصت لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية فيما 40.5 بالمئة من الميزانية خصصت لبرنامج تطوير الهياكل القاعدية و نسبة 45.5 بالمئة خصصت لتحسين ظروف معيشة السكان و حظي قطاع تطوير التكنولوجيا الحديثة بنسبة 12 بالمئة و 4.8 بالمئة خصصت لتحسين قطاع الخدمة العمومية و هذا ما يدل على اهتمام الدولة الجزائرية بتحسين الظروف المعيشية للسكان .

الفرع الثالث : برنامج التنمية الخماسي 2014/2010 [1]

خصصت الجزائر للفترة ما بين 2014/2010 غلاف مالي هائل لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه و المقدر بحوالي 286 مليار دولار ، وهذا ما يعكس جهود الدولة في تحقيق التنمية و تدارك التأخر الحاصل ، و يشمل هذا البرنامج الخماسي شقين أساسين :

- ✓ استكمال المشاريع الجاري انجازها خاصة قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 130 مليار دولار .
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بغلاف مالي قدره 156 مليار دولار .

يبين الجدول التالي تقسيم الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج التنمية الخماسي 2014/2010 .

[1] . بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائري المؤرخ في 2010/05/20 ، 21:00 , 10/01/2017 , http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

جدول II -6 : توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج التنمية الخماسي 2014/2010

القطاع	الأهداف المسطرة
التنمية البشرية	5000 منشاة تربوية 600.000 مكان بيداغوجي جامعي 400.000 مكان إيواء الطلبة 300 مؤسسة التكوين المهني 2 مليون وحدة سكنية 1500 منشاة قاعدية صحية توصيل 2 مليون بيت بالغاز الطبيعي و 220.000 سكن ريفي بالكهرباء أكثر من 5000 منشاة قاعدية لشبيبة و الرياضة إضافة إلى برامج هامة للشؤون الدينة و المجاهدين والثقافة
الاستثمارات العمومية	3100 ملبار دينار موجهة لتوسيع الطرقات و زيادة طاقة الموانئ أكثر من 2.800 مليار دينار مخصصة لقطاع النقل و توسيع شبكات السكك الحديدية و تحسين النقل الحضري 500 مليار دينار لتهيئة الإقليم و البيئة 1800 مليار دينار لتحسين الخدمات المحلية و العدالة و إدارة ضبط الضرائب . 1500 مليار دينار لدعم تنمية الاقتصاد الوطني . 350 لتشجيع مناصب الشغل 2000 مليار دينار قروض بنكية ميسرة

المصدر : من إعداد الطالب بناء على بيان اجتماع مجلس الوزراء المؤرخ في 2010/05/24

http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

يبين الجدول أعلاه ان برنامج التنمية الخماسي 2014/2010 هور عبارة عن تكملة لبرامج التنموية السابقة حيث نجد اهتمام الجزائر بتحسين البنى التحتية و الخدمات العمومية و توفير السكنات و الهيئات العمومية و هذا نظرا للميزانية المخصصة لهذه المشاريع ، كما نجد انه رغم اهتمام الدولة بدعم القطاعات المنتجة الا ان الميزانية المخصصة لها ضئيلة مقارنة مع باقي القطاعات و هذا ما يعكس نية الجزائر في مواصلة اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي لإيراداتها و عدم وضع استراتيجية واضحة لإعادة هيكلة اقتصادها و الخروج من دوامة التبعية للمحروقات .

و مع ذلك لم تكتفي الدولة الجزائرية عند هذا القدر حيث تم وضع برنامج خماسي آخر 2019/2015 اجل مواصلة السعي لتحقيق الأهداف المنشودة و تم تخصيص له غلاف مالي قدره 262 .[1]

[1] . http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140918/13813.html ,03/02/2017, 16 :00

المطلب الثالث : أثار الأزمة 2014 النفطية على مسار التنمية في الجزائر

بالرغم من ان انخفاض اسعار النفط لم يؤثر مباشرة على المشاريع في الجزائر و هذا نظرا لوجود منافذ مالية ترتكز عليها الدولة كصندوق ضبط الايرادات إلى أن استمرا ر الأزمة كانت لها تداعيات على الاقتصاد الجزائر .

على الصعيد الاقتصادي ، تفاقمت العوامل الأساسية للاقتصاد الجزائري بشكل مطرد منذ منتصف عام 2014 ففي عام 2015، تراجع النمو إلى 2.9 في المائة من 3.8 في المائة عام 2014، متأثراً في ذلك بهبوط متوسط أسعار النفط من 100 دولار للبرميل عام 2014 إلى 59 دولاراً عام 2015. وبسبب التوقعات المبدئية بأن انخفاض أسعار النفط لن يستمر طويلاً، أدى التقاعس عن القيام بضبط أوضاع المالية إلى تضاعف عجز الموازنة إلى 15.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2015. كما قفز العجز في حساب المعاملات الجارية ثلاثة أمثاله إلى 15.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2015. ورغم تضييق السياسة النقدية، ارتفع معدل التضخم إلى 4.8 في المائة وذلك لأسباب مختلفة منها تأثير خفض القيمة الإسمية للدينار بنسبة 20 في المائة تقريباً وذلك بهدف تصويب الخلل في الحساب الخارجي. وزادت البطالة إلى أكثر من 10 في المائة، وتزداد حدتها بوجه خاص بين النساء والشباب[1].

كما اضطرت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات تقشفية منها :

- ✓ تجميد عددا من مشاريع البني التحتية من بينها مستشفيات وشبكة تورماي (مترو) وسكك حديدية
- ✓ تجميد التوظيف في القطاع العام .
- ✓ تفعيل قرار بتخفيض سن التقاعد الى ستين عاما .
- ✓ فرض ضرائب قيمة مضافة على الهواتف والانترنت ووسائل الاتصال الأخرى بحدود 17 بالمائة ما يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية .
- ✓ خفض سعر الدينار بحدود عشرين في المئة بالمقارنة الى سعر الدولار (مئة دينار مقابل الدولار تقريبا)[2] و بالتالي حدوث التضخم الذي يؤدي الى تقليل قيمة الادخار العائلي .

[1] ، http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview ,02/02/2017 ,21:00

[2] http://www.algpress.com/article-26059.htm ، 02/02/2017 ; 22 : 00

خلاصة :

تظهر الدراسة ان سياسة التنمية المتبعة من طرف الجزائر تهدف بالأساس الى تحسين مستوى المعيشي للسكان و تحسين الهياكل القاعدية معتمدة في ذلك على عوائد النفط ، و من خلال البرامج المسطرة يتضح استراتيجية الجزائر تفتقر في أهدافها الى التوسع في الهيكل الإنتاجي و رفع الناتج القومي و تقليل التفاوت في توزيع الثروات و التي تعتبر من اهم اهداف التنمية الاقتصادية حيث نجد ان المشاريع التنموية التي اعتمدتها الجزائر كانت عبارة عن ترجمة للفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع البترول و لذلك كنتيجة لانخفاض أسعار النفط في سنة 2014 توقفت معظم المشاريع المسطرة ، و عليه يمكننا القول ان تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مرهون بإعادة هيكلة اقتصادها و في الفصل الثالث سيتم دراسة السياسات التنموية الممكنة في الجزائر بعيدا عن قطاع المحروقات .

تمهيد :

مما سبق تبين ان الاقتصاد الجزائري الراهن لا يمكنه تحقيق التنمية الاقتصادية ، و هذا نظر لاعتماده على قطاع واحد و هو قطاع المحروقات حيث بينت الدراسة ان أسواقها تتميز بتقلب الأسعار نتيجة لأسباب مختلفة ، الامر الذي يجعل تنفيذ المشاريع التنموية مرهون بارتفاع أسعار النفط و هو الشرط الذي يصعب تحقيقه في ظل عدم الاستقرار الذي تعرفه أسواق النفط العالمية ، و من هذا المنطلق سيتم دراسة مختلف مقومات التنمية في الجزائر و تحليلها بغية استخراج السياسة التنموية البديلة لقطاع النفط في الجزائر

المبحث الأول : مقومات التنمية في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بمواردها الطبيعية المتنوعة و القادرة على خلق اقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات و فيما يلي سيتم دراسة واقع بعض القطاعات التنموية المفترضة و تحليلها بناء على معطيات المصادر الرسمية .

المطلب الأول : الطاقات المتجددة

تعرف الطاقات المتجددة بانها تلك الموارد التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي و دوري ، كما يمكن تعريفها على انها مصادر طبيعة دائمة متوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة او غير محدودة لكنها متجددة باستمرار و هي طاقات نظيفة لا ينتج عنها تلوث بيئي و من اهمها الطاقة الشمسية و طاقة الرياح ...[1]

تتميز الطاقات المتجددة بفاعلية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة و تعتبر من القطاعات الحيوية و من فوائد هذا قطاع نجد بانها :

- ✓ تعتبر الطاقة المتجددة كبديل عن الطاقة التقليدية التي هي في طريقها للنفاد .
- ✓ تعتبر مصدر نظيف للطاقة و غير قابل للنضوب .
- ✓ باستخدام الطاقة المتجددة يمكن تخفيض تكلفة الإنارة .
- ✓ توفير مناصب شغل في مختلف القطاعات و امتصاص البطالة .
- ✓ الاقتصاد في العملة الصعبة و تحويلها إلى إقامة مشاريع للتنمية .
- ✓ تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية .
- ✓ تعتبر الطاقة المتجددة مصدر للعملة الصعبة باعتبار انه يمكن تصديرها .
- ✓ يؤدي استخدام الطاقة المتجددة إلى تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمشاريع الصناعية ما يؤدي إلى زيادة الربح الصافي و زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة التوظيف .
- ✓ توفير الطاقة إلى مختلف المناطق النائية و بالتالي استغلال هذه الطاقة لمختلف الأنشطة الزراعية ما يوفر مناصب الشغل و زيادة الإنتاج.

[1] . احمد بخوش و زرارة بيطاش ، الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في الاقتصاد وتسيير بترولي ، الجزائر ، جامعة ورقلة ،2012/2011 ، ص 22

الفرع الأول: واقع الطاقات المتجددة عالميا

شهدت الطاقات المتجددة نموا في السنوات الأخيرة حيث بلغ النمو الإجمالي لها نسبة 15 % في سنة 2015 و ساهمت بنسبة 38 % من النمو العالمي للطاقة الأولية ، حيث شكلت دول منظمة OECD نسبة 68 % من الإنتاج العالمي في وقت شهدت الدول الغير أعضاء تطور ملحوظ في الطاقات المتجددة .

و لقد شهد الاستهلاك العالمي للطاقات المتجددة زيادة قدرت بـ 15 % في سنة 2015 و ساهمت في انتاج 7 % من الانتاج العالمي للكهرباء كما تضاعف عدد الدول التي لها حصة في الطاقات المتجددة حيت ارتفع عددها من 23 دول سنة 2010 الى 44 دولة سنة 2015 .[1]

و فيما لي يبين الشكلين III-1 و III-2 التطور في الاستهلاك العالمي للطاقة المتجددة و حصة توليد الطاقة من المصادر المتجددة حسب المقاطعات في الفترة من 1995 الى 2015 .

الشكل III-1 : الاستهلاك العالمي للطاقات المتجددة حسب المقاطعة الوحدة مليون طن مكافئ

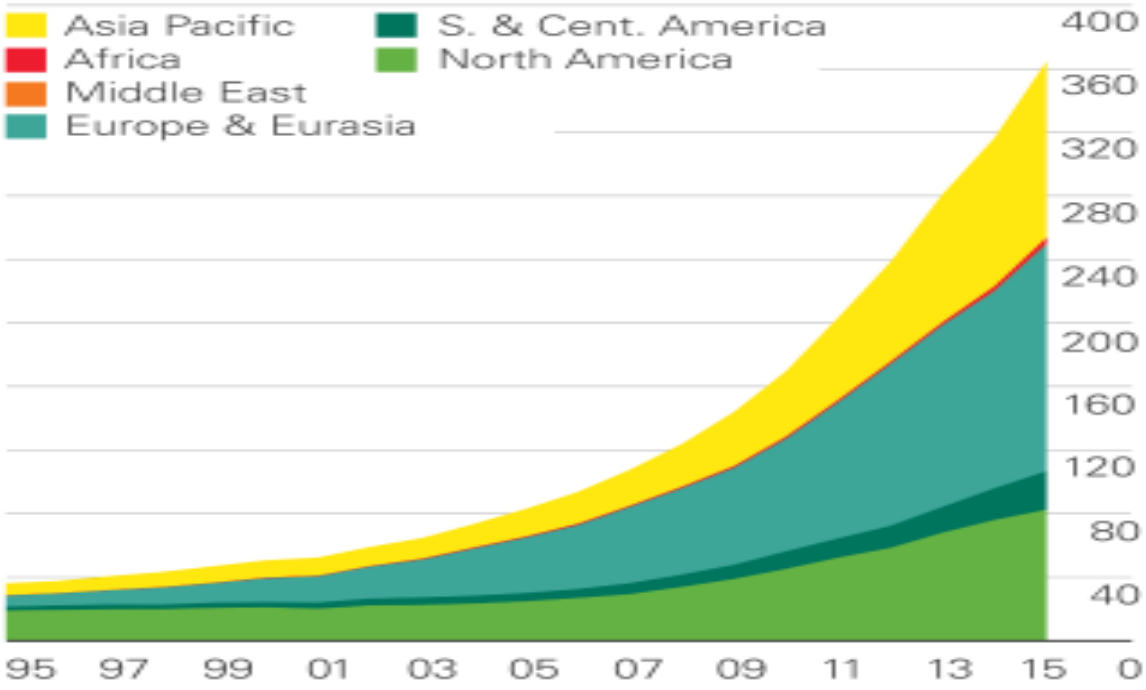

المصدر : بيانات شركة بريتش بتروليوم البريطانية http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/renewable-energy/renewable-power.html

[1] www.bp.com . 05/04/2017 , 22 :00

الشكل III-2: نسبة انتاج الطاقات المتجددة حسب المقاطعة

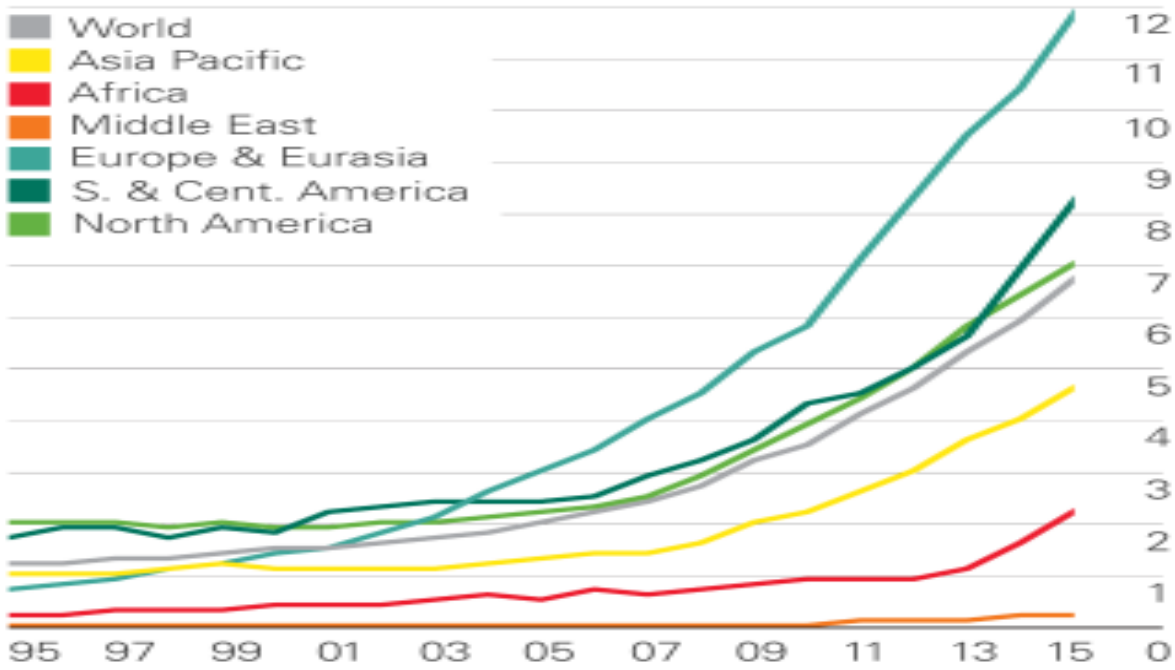

المصدر : بيانات شركة بريتش بتروليوم البريطانية http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/renewable-energy/renewable-power.html

✓ يبين الشكل III-1 بان الطاقات المتجددة لم تحظى بالاهتمام الكافي الا في السنوات الأخيرة حيث نجد في سنة 2000 لم يتجاوز الاستهلاك العالمي لهذا النوع من الطاقات 50.66 مليون طن نفط مكافئ فيما سجلت دول أميركا الشمالية و أوروبا النسبة الأكبر من الاستهلاك العالمي .

من سنة 2000 الى 2008 نجد نمو في الاستهلاك العالمي للطاقات المتجددة و ظهور ارتفاع في الاستهلاك بالنسبة لبعض الدول الاسيوية .

من سنة 2009 الى 2015 تم تسجيل ارتفاع حاد في الاستهلاك ليصل سنة 2015 الى 364.86 مليون طن نفط مكافئ ونجد نمو استهلاك الدول الاسيوية لهذا النوع من الطاقات .و هذا بسبب ازمة 2008 التي شهدت ارتفاع قياسي في أسعار البترول .

✓ يبين الشكل III-2 ان معظم الدول كانت بعيدة عن الطاقات المتجددة حيث كانت المساهمة الاجمالية للطاقات المتجددة لا تفوق 3 % من الإنتاج العالمي للطاقة ، مع ازمة النفط في سنة 2008 نجد ارتفاع حاد في منحنى انتاج الطاقة من المصادر المتجددة ليتضاعف في الفترة ما بين 2010 الى 2015 و شهدت دول أروبا و أمريكا نسبة النمو الأكبر ، حتى أفريقيا شهدت ارتفاع في الإنتاج ابتداء من سنة 2013 في حين تشهد دول الشرق الأوسط غياب في قطاع الطاقات المتجددة ، الامر الذي يبين بان ارتفاع أسعار النفط كان يشجع على الاستثمار في الطاقات المتجددة .

1: الطاقة الكهرومائية

تعتبر الطاقة الكهرومائية مصدر رئيسي لإنتاج الطاقة على المستوى العالمي حيث وصل انتاجها الى حوالي 3000 تيراواط ساعي عام 2002 ما يعادل 18 بالمئة من انتاج العالمي للكهرباء كما ان نسبة نموها في السنوات الأخيرة كان اكبر من نمو نسبة الطلب عليها ، كما توجد في العالم مصادر واسعة لزيادة لاستغلال الطاقة المائية الا ان تكاليفها و بعدها عن مصادر الاستهلاك يحول بينها و بين الاستثمار ، و كذلك تعاني الطاقة المائية من مشاكل بيئية بسبب غمرها لمناطق واسعة مما يتطلب إعادة إسكان اعداد كبيرة من الناس بعد تنفيذ السدود .[1]

شهدت الطاقة الكهرومائية في سنة 2015 نموا بمعدل 1% و يعتبر هذا المعدل اقل من متوسط النمو العالمي في العشر سنوات الأخيرة حيث كان معدل النمو 3 % ، و هذا بسبب انخفاض الإنتاج في إيطاليا و الدول الإسكندنافية و تركيا بسبب الجفاف .[2]

الشكل III-3 : الاستهلاك العالمي للطاقة الكهرومائية الوحدة مليون طن نفط مكافئ

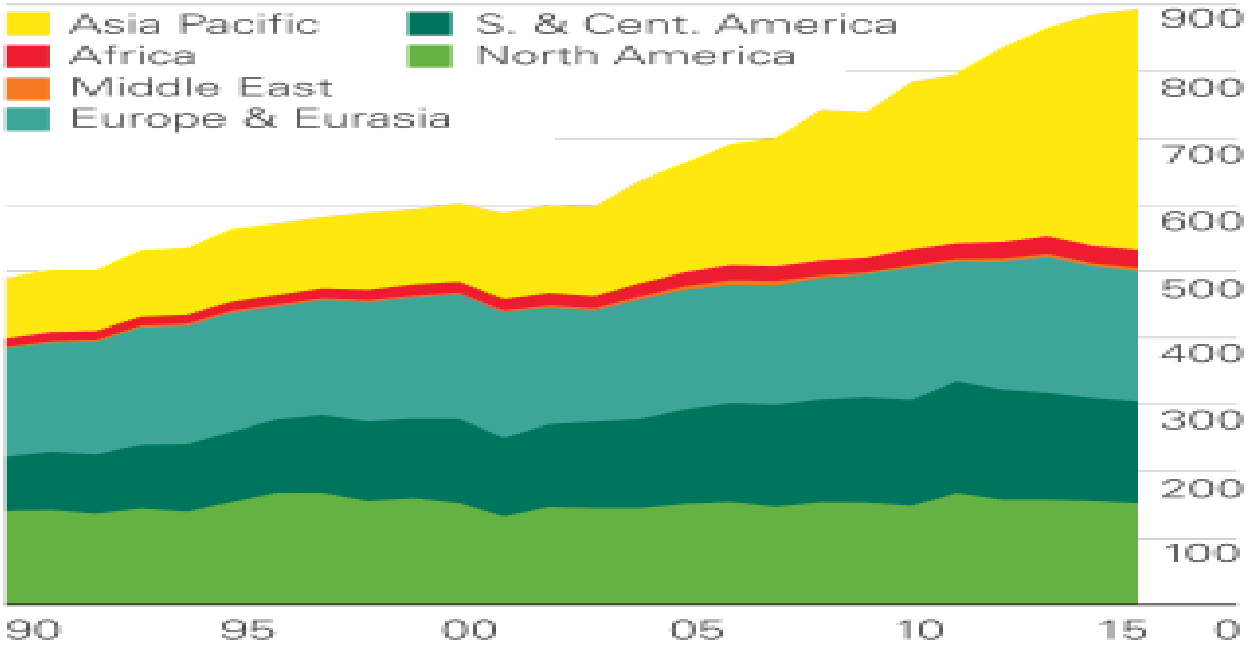

المصدر: بيانات شركة بريتش بتروليوم البريطانية http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/hydroelectricity.html

[1] فروحات حدة ، الطافات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 11 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، 2012 ، ص 2. https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-11-2012/241-2013-04-28-15-45-19

[2] http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/hydroelectricity.html ,06/04/2017, 18:30

من خلال الشكل III-3 بان الاستهلاك العالمي للطاقة الكهرومائية في ارتفاع مستمر حيث ارتفع من 601.21 مليون طن مكافئ سنة 2000 الى 892.94 مليون طن مكافئ سنة 2015 لكن هذا التوسع في الاستهلاك يرجع الى توجه دول اسيا الى هذا النوع من الطاقات حيث نجد استهلاكها قد ارتفع من 117.33 مليون طن مكافئ سنة 2000 الى 361.85 مليون طن سنة 2015 اي تزايد بنسبة اكثر من 200 % كما نجد ان استهلاك الدول الافريقية قد ارتفع بنسبة محسوسة من 16.72 مليون طن مكافئ سنة 2000 الى 27.01 سنة 2015 بالرغم من ان استهلاكها لا يزال ضعيف مقارنة مع المناطق الأخرى في وقت شهدت اوروبا و أمريكا استقرار في نسبة استهلاكها للطاقة الكهرومائية و حسب تقرير منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي فإن في الفترة من 1990 الى 2015 المنظمة تقترب من قدرتها الإنتاجية القصوى و هذا ما يفسر الثبات في نسبة الاستهلاك التي يبينها المنحني بالنسبة لأوروبا و أمريكا .

2: طاقة الحرارة الجوفية

هي الطاقة الكهربائية الناتجة عن مصادر الحرارة الأرضية و هي من المصادر الجيدة للطاقة حيث ان الميغاواط الناتج عن الحرارة الجوفية يكون ذو فعالية اكبر من الميغا واط الناتج عن الحرارة الشمسية او طاقة الرياح ، و قد شهدت سنة 2015 نمو في هذا النوع من الطاقة بنسبة 4 % أي 13 جيغاواط حيث كانت الزيادة في كل من تركيا بطاقة قدرها 220 ميغاواط و كينيا ب 155 ميغا واط اما الزيادة الأكبر فعرفتها الولايات المتحدة حيث انتجت 3.6 جيغا واط متبوعة بالفيليبين 1.9 جيغا واط ..

ولكن مع هذا النمو تبقى نسبة الطاقة الجوفية من اجمالي الطاقة العالمية جد ضعيفة حيث تشكل فقط 0.3 % وهذا لأنها تتبع عوامل جيولوجية محددة لهذا نجدها متواجدة في بلدان معينة ، و مع هذا فإنها تلعب دور مهم في بعض الدول مثل كينيا حيث تشكل 48 % من الطاقة و ايسلندا 27 % و نيوزيلندا 18 %. [1]

3: الطاقة الشمسية

تعتبر الطاقة الشمسية هي تلك الطاقة الناتجة حرارة الشمس حيث شهدت سنة 2015 زيادة في الانتاج العالمي للطاقة الشمية بنسبة 33 % و لكن مع هذه الزيادة تبقى نسبة الطاقة الشمسية من اجمالي الطاقة جد ضعيفة حيث تقدر بـ 1.1% و مع هذا فإن هذه النسبة قد تضاعفت في السنتين الأخيرتين ، الشكل III-4 ادناه يبين انتاج الطاقة الشمسية في الدول الستة الرائدة في مجال الطاقة الشمسية فيما يبين الشكل III-5 النمو في القدرة الإنتاجية للطاقة الشمسية .

[1] www.bp.com , 06/04/2017, 19 :00

الشكل III-4: انتاج الطاقة الشمسية في الدول الستة الرائدة الوحدة جيغاواط

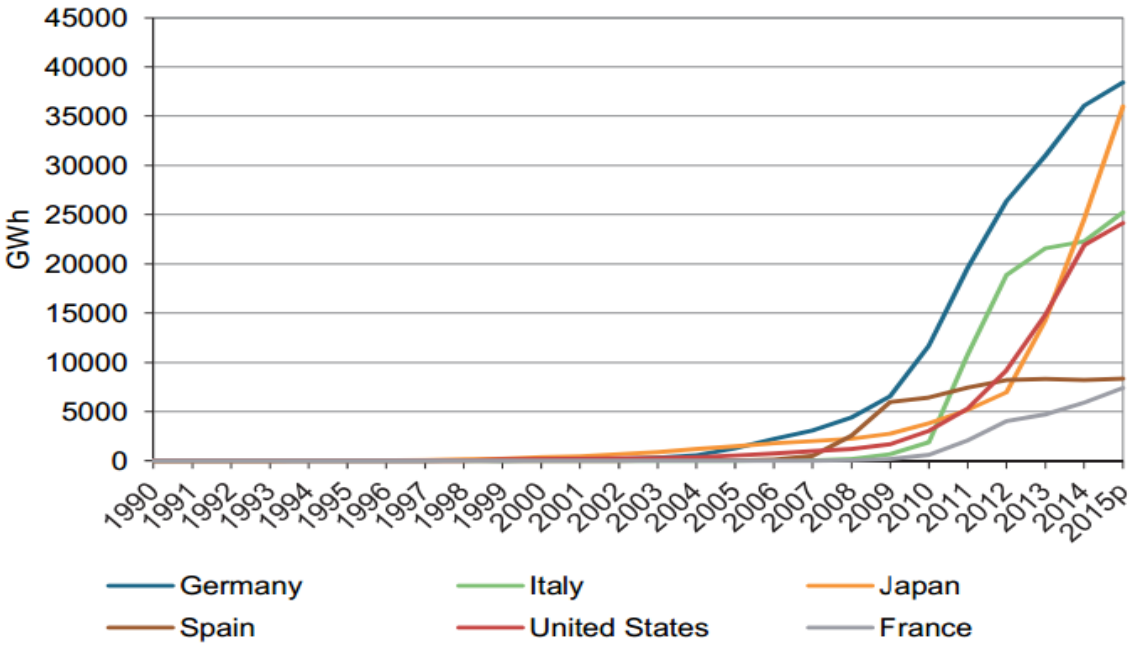

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للطاقة حول الطاقات المتجددة لسنة 2016 موجود على الرابط

https://www.iea.org/topics/renewables/

الشكل III-5: النمو في القدرة الإنتاجية للطاقة الشمسية الوحدة جيغا واط

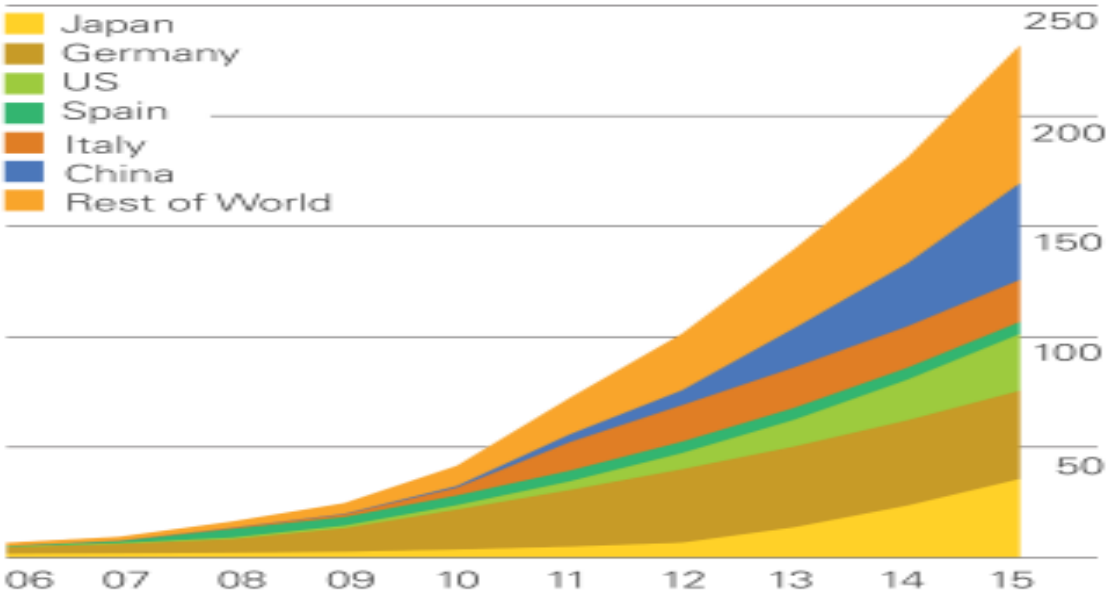

المصدر: بيانات شركة بريتش بتروليوم البريطانية http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/renewable-energy/solar-energy.html

يبين الشكل III-4 بان انتاج الطاقات الشمسية في البلدان الرائدة في هذا المجال كان شبه معدوم في نهاية القرن الماضي لتشهد بداية الالفية انتعاش قطاع الطاقات الشمسية و توجه الدول الى هذا النوع من الطاقات فنجد ان المانيا تمكنت من بلوغ قيمة 5000 جيغاواط في سنة 2009 فيما كان انتاج الدول الأخرى دون 2000 جيغاواط ، وبعد سنة 2009 نجد ارتفاع حاد لمنحنى الإنتاج حيث بلغ انتاج المانيا سنة 2015 حوالي 4000 جيغاواط متبوعة باليابان و إيطاليا و الولايات المتحدة فيما لا يزال انتاج فرنسا و اسبانيا للطاقة الشمسية متواضع و هذا ما يعكس حداثة قطاع الطاقات المتجددة عالميا .

يبين الشكل III-5 بان القدرة الإنتاجية للطاقة الشمسية شهدت تزايد ملحوظ في سنة 2009 لترتفع سنة 2015 الى 231 جيغاواط أي ما يعادل 28 بالمئة عن سنة 2014 و كانت الزيادة الأكبر في كل من الصين و المانيا و اليابان ما يعكس اهتمام هذه الدول بهذا النوع من الطاقات .

4: طاقة الرياح

هي طاقة مستخرجة من الرياح باستخدام توربينات الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية، وطواحين الهواء من أجل الطاقة الميكانيكية، ومضخات الرياح لضخ المياه، أو لدفع أشرعة السفن. تعد طاقة الرياح بديل للوقود الأحفوري، وهي طاقة وفيرة وقابلة للتجدد، وتوجد على نطاق واسع، بجانب أنها طاقة نظيفة لا ينتج عنها انبعاث غازات الاحتباس الحراري أثناء التشغيل وتستخدم مساحات قليلة من الأراضي ، وأثرها على البيئة عادة ما يكون أقل إشكالية من مصادر الطاقة الأخرى .

شهدت سنة 2015 نمو في القدرة الإنتاجية للرياح بنسبة 16.9 % أي ما يعدل 63 جيغا واط لتبلغ بذلك 435 جيغاواط بنهاية سنة 2015 ، و قد تمكنت طاقة الرياح في سنة 2015 من انتاج 3 % من الإنتاج العالمي للكهرباء أي ما يعادل احتياجات فرنسا و إيطاليا مجتمعتين ، اما الإنتاج العالمي لطاقة الرياح فقد ارتفع في سنة 2015 بنسبة 17.4 % لتصل الى 841 تيراواط . و في اوروبا اصبحت الرياح احد اهم مصادر الكهرباء حيث انها سنة 2015 ساهمت بتلبية 50 % من احتياجات الدنمارك ،و فيما يلي يبين الشكل الإنتاج العالمي لطاقة الرياح .

الشكل III-6 : النمو في القدرة الإنتاجية لطاقة الرياح الوحدة جيغاواط

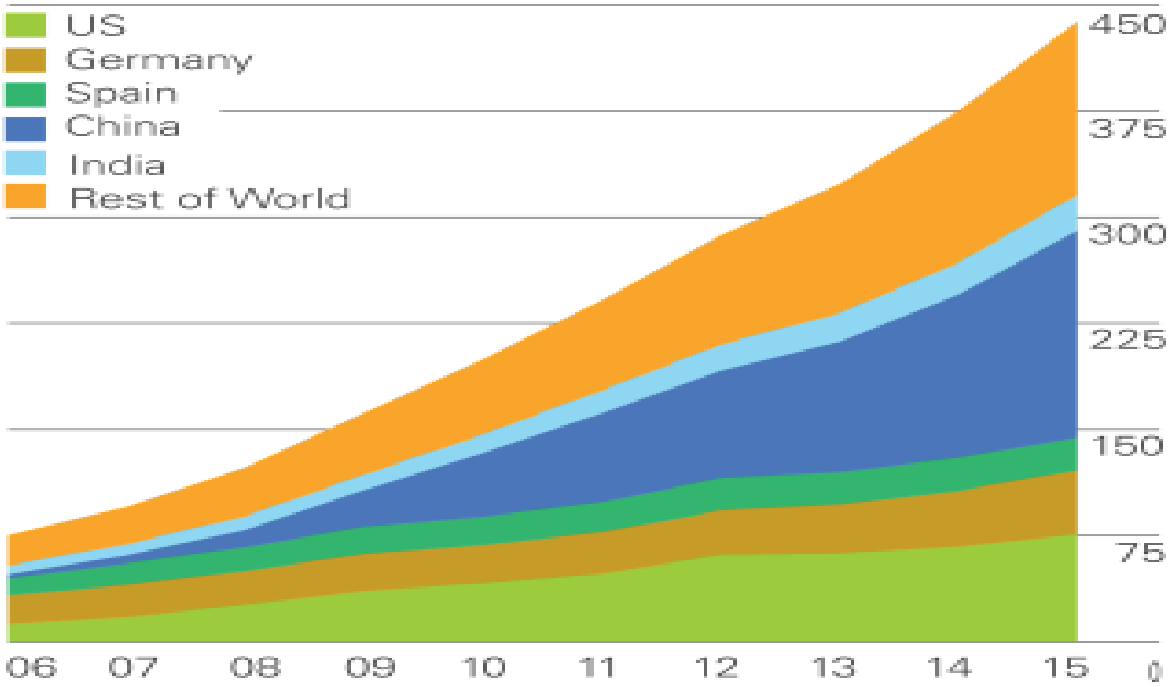

المصدر : بيانات شركة بريتش بتروليوم البريطانية http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/renewable-energy/wind-energy.html

يبين الشكل III-6 ان القدرة الإنتاجية لطاقة الرياح كغيرها من الطاقات المتجددة في تزايد ملحوظ منذ 2008 حيث نجد ان سنة 2015 كما قدرت الزيادة في القدرة الإنتاجية العالمية بحوالي 63 جيغاواط أي بنسبة 16.9 % و سجلت الصين الريادة في نمو القدرة الإنتاجية بنسبة 30.5 جيغاواط لتصل الى 145 جيغاواط متبوعة بالولايات المتحدة التي سجت نسبة نمو قدرت ب 8.6 جيغاواط .

5: الطاقة الحيوية

هي الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها. وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري و كافة أنواع الوقود الإحفوري والوقود النووي[1].

ولقد شهدت سنة 2015 زيادة في انتاج الطاقة الحيوية بمعدل 0.9 بالمئة و هو اقل نسبة زيادة منذ سنة 2000 و فيما يلي يبين الشكل III-7 الإنتاج العالمي للطاقة الحيوية حسب المقاطعة .

الشكل III-7 : الإنتاج العالمي للطاقة الحيوية حسب المقاطعة الوحدة مليون طن نفط مكافئ

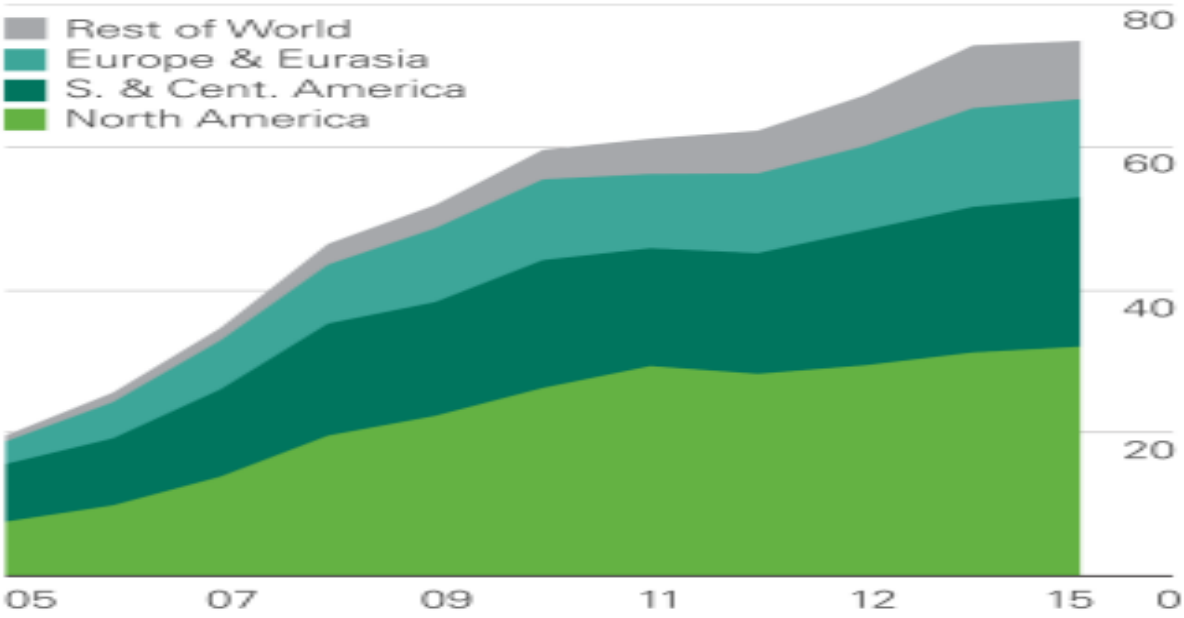

المصدر: بيانات شركة بريتش بتروليوم البريطانية http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/renewable-energy/biofuels-production.html

يبين الشكل 3-7 ان الإنتاج العالمي للطاقة الحيوية في تزايد منذ سنة 2005 حيث ارتفع من حوالي 20 مليون طن مكافئ سنة 2005 الى 80 مليون كن مكافئ سنة 2014 اما سنة 2015 فشهدت نوع من الثبات في كمية الإنتاج ، و نجد بان أمريكا الشمالية تهيمن على الإنتاج العالمي بما يقارب نصف الإنتاج متبوعة بدول أمريكا الجنوبية و الوسطى و كذا أوروبا فيما ينتج بقية دول العالم اقل من 10 مليون طن مكافئ .

[1] www.bp.com , 07/04/2017 , 21 :56

الفرع الثاني : واقع و افاق الطاقات المتجددة في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بمجال الطاقات المتجددة ، و لان إمكانات الجزائر في مجال الطاقة المتجددة تكمن في الطاقة الشمسية و طاقة الرياح حسب وزارة الطاقة الجزائرية ، فسيتم التطرق لاهم مقومات هذين المصدرين في الجزائر .

1: الطاقة الشمسية

أعلنت الوكالة الألمانية للطاقة حسب دراسة قامت بها حديثا بان الصحراء الجزائرية هي اكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم ، حيث تدوم الاشعاعات الشمسة في الجزائر 3000 ساعة اشعاع في السنة ، و هو اعلى مستوى اشراق في العالم ، و هو ما دفع الوكالة الى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الصحراء الجزائرية ، و بناء عليه تم الاتفاق بين الحكومتين في سنة 2007 لإنتاج 5 % من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية و نقلها الى المانيا عبر ناقل كهربائي بحري ،[1] و فيما يلي يبين الجدول 3-1 إمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية حسب الإقليم .

الجدول III-1 : إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب الإقليم

المنطقة	الصحراء	الهضاب العليا	الساحل
متوسط مدة الاشعاع الشمسي ساعة / السنة	3500	3000	2650
متوسط الطاقة ك و/م 2 / السنة	2650	1900	1700

المصدر: احمد بخوش و زرارة بيطاش ، الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في الاقتصاد وتسيير بترولي ، الجزائر ، جامعة ورقلة ،2012/2011 ،ص 45

يبين الجدول III-1 بان الجزائر تستحوذ على إمكانيات هائلة في مجال الطاقة الشمسية خاصة في المناطق الصحراوية التي تتميز بالرقعة الجغرافية الواسعة المناخ الملائم و كذلك منطقة الهضاب العليا لديها مردود جيد في انتاج الطاقة الشمسية و هذا ما يجعل الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية من السياسات الناجحة في الجزائر .فيما تقل ساعات الاشراق في المناطق الساحلية و لكنها تبقى قادرة على انتاج قيمة معتبرة من الطاقة .

[1] فروحات حدة ، مرجع سابق ، ص 5

2: طاقة الرياح

يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان الى اخر نتيجة الطوبوغرافيا و تنوع المناخ حيث يمكن تقسيم الجزائر الى منطقتين جغرافيتين :

الشمال الذي يحده البحر المتوسط و ساحل يمتد الى 1200 كلم و تضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الاطلس التلي و الصحراوي و بينهما توجد السهول و الهضاب العليا ذات المناخ القاري و معدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع.

منطقة الجنوب تتميز بسرعة رياح اكبر من الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تصل الى 4 م/ثا و تصل حتى 6 م/ثا في ادرار و هي سرعة معتدلة .

3: افاق الطاقات المتجددة في الجزائر

تؤمن الجزائر بقطاع الطاقات المتجددة رغم ان إمكاناتها تكمن في الطاقة الشمسية بدرجة كبرى الامر الذي دفعها الى الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية و كذلك في طاقة الرياح ، و في هذا المجال نجد ان الجزائر قد سطرت برنامج تطوير الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية الذي يتضمن خمسة محاور :[1]

- ✓ برنامج تنمية الطاقات المتجددة .
- ✓ برنامج تنمية النجاعة الطاقوية و اقتصاد الطاقة .
- ✓ القدرات الصناعية الواجب تنميتها لمرافقة البرنامج .
- ✓ البحث و التطوير .
- ✓ الاطار القانوني و التنظيمي و الإجراءات المحفزة .

و يتضمن هذا البرنامج انجاز حوالي ستين من المحطات الشمسية و مساحات طاقة الرياح و هذا بحدود 2020 فيما يتم مشروع انجاز الكهرباء الموجهة للسوق المحلية على مرحلتين .

- ✓ المرحلة الأولى من 2015 الى 2020 حيث في هذه الفترة سيتم انجاز حولي 4000 ميغاواط من طاقتي الرياح و الشمس إضافة الى 500 ميغاواط من الكتلة الحيوية و الحرارة الجوفية .
- ✓ المرحلة الثانية من 2021 الى 2030 تهدف الر تنمية الربط الكهربائي بين الشمال و الصحراء حيث ستمكن من تركيب محطات كبرى للطاقات المتجددة في كل من ادرار عين صالح و بشار كما ان هذه المرحلة ستستهدف صناعة حقيقية للطاقات المتجددة مصحوبة ببرنامج في التكوين و البحث ، حيث يتوقع ان يصل انتاج الكهرباء الى 170 تيراواط بحدود 2030 و بهذا يتوقع ان تساهم الطاقات المتجددة بنسبة 27 بالمئة من انتاج الكهرباء الموجه للاستهلاك الوطني وهذا ما سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز

[1] . برنامج وزارة الطاقة الجزائرية لتطوير الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية 16:00 , 7/04/2017 , http://www.energy.gov.dz

الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014 [1] ، كما ان الجزائر ستتمسك باستراتيجية التصدير للأسواق الخارجية مستقبلا اذا سمحت ظروف السوق بذلك .

المطلب الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى كما انه تختلف معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فمنهم من يعرفها على حسب رقم الأعمال و منهم من يعرفها على حسب عدد العمال ، أما في الجزائر فتم تحديد تعريفها حسب القانون 01/18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

فحسب المادة الرابعة من القانون 01/18 تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل على أن يكون رقم أعمالها اقل من 2 مليار دينار.

و أشارت المادة الخامسة من القانون 01/18 بان المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل من 50 إلى 250 عامل و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون الى 2 مليار دينار ، في حين أشارت المادة السادة من ذات القانون بان المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل من 10 إلى 49 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دينار.[2]

الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة خصائص جعلتها تحتل مكانة كبيرة ضمن اقتصاديات اكبر الدول و من بين هذه الخصائص نجد :

- ✓ سهولة تكوين هذه المؤسسات حيث تتميز بانخفاض قيمة راس المال و بالتالي محدودية القروض و المخاطر اللازمة .
- ✓ توفير الوظائف الجديدة حيث تسعى هذه المؤسسات إلى توظيف العمالة ذات مؤهلات علمية متوسطة و التي لا تلبي احتياجات الشركات الكبرى .
- ✓ تقديم منتجات و خدمات جديدة حيث دلت التجربة العلمية في الولايات المتحدة أن هذه المؤسسات نساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من حلال تبنيها و تشجيعها للاختراع .
- ✓ توفير احتياجات المؤسسات الكبرى حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سندا للشركات الكبرى فإلى جانب دورها كمورد فهي تقوم بدور الموزع و خدمات ما بعد البيع .
- ✓ تقديم الخدمات الخاصة التي لا يمكن للمؤسسات الكبرى تقديمها لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرات في الإنتاج .
- ✓ الفعالية في التسيير حيث تتبع هذه المؤسسات طرق بسيطة و فعالة في التسيير .

---

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables , 24/04/2017, 13:00

[2] . القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رقم 01-18 ، المؤرخ في 2001/12/12 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 7 ، 2001/12/15 ، 5 – 6

✓ تنوع الأنشطة حيث يمكن لهذه المؤسسات أن تنشط في قطاعات متنوعة كالصناعة و التعدين و الفلاحة و الصيد البحري ة الخدمات .

الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية [1]

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية أن 98 % من المشاريع الناشطة في المجالات الاقتصادية هي مؤسسات صغيرة و متوسطة و تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاتي :

✓ دور هذه المؤسسات في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية حيث تلعب دور أساسي في تطوير الاستهلاك النهائي حيث أن هذه الصناعات لا تتطلب إمكانيات مالية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات ، و بالتالي تلبية الطلب المحلي على مختلف السلع الضرورية .

✓ رفع مستوى التوظيف الذي هو العنصر الأساسي للعمل و بالتالي رفع مستوى الطلب على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية.

✓ دورها في التكامل الصناعي حيث تعتبر هذه المؤسسات هي الأساس و البداية لأنشطة الصناعة التحويلية، كما أن المؤسسات الكبرى تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لا يوجد أي مصنع يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله 100 %

✓ دورها في تحقيق التنمية المحلية حيث تتميز المؤسسات الصغيرة بتكيفها مع المحيط و انتشارها الواسع جغرافيا و امتصاصها للبطالة على المستوى الداخلي ، و كذا تحقيق التوزيع العادل للدخل باعتبار أن النشاط الاقتصادي قريب من مختلف الفئات مدن و أرياف .

✓ إنعاش المناطق الداخلية التي تعتبر بعيدة عم الأنشطة الاقتصادية.

✓ دورها في تحسين المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الداخلي و تنمية الصادرات .

الفرع الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام من طرف الحكومة الجزائرية فقد انشات عدت هيأت لدعم و مرافقة المؤسسات الصغير و المتوسطة الناشئة على غرار L'ANDI ، CNAC ، ANSEJ ، ANGEM وكذا تقديم التسهيلات الإدارية و المالية لأصحاب المشاريع حتى يتمكنوا من انجاز مؤسساتهم , الامر الذي ساعد على زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كما يبينه الجدول III-2.

[1]. بغداد لنبن و عبد الحق بوقفة ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل ، الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2013/05/05 ، ص 8-9

الجدول III-2 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القطاع الفترة 2016/2009

القطاع	طبيعة المؤسسة	2009	2010	2013	2014	2015	2016
الخاص	شخصية معنوية	345 902	369 319	441 964	496 989	537 901	577 386
	شخصية طبيعية	241 001	249 196	136 622	159 960	396 136	436 251
	الأنشطة الحرفية	/	/	168 801	194 562	206166	233298
العام	شخصية معنوية	591	557	547	542	532	438
المجموع		587 494	619 072	747 934	852 053	934 037	1 013 637

المرجع : من اعداد الباحث بناء على احصائيات وزارة الصناعة و المناجم الجزائرية

http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

يبين الجدول III-2 قطاع المؤسسات الصغير و المتوسطة في الجزائر يشهد نمو بنسبة كبيرة حيث ارتفع العدد الإجمالي لهذه المؤسسات منذ سنة 2009 الى 2016 بحوالي 100 % ، فيما يحظى القطاع الخاص بالنسبة الأكبر من هذه المؤسسات ، كما نجد بانه في القطاع الخاص تأتي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الشخصية المعنوية في المرتبة الأولى متبوعة بالمؤسسات ذات الشخصية الطبيعية فيما نلاحظ نمو في عدد المؤسسات ذات الأنشطة الحرفية .

الجدول III-3 : تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب النشاط السداسي الأول من سنة 2016

طبيعة النشاط	مؤسسات خاصة	مؤسسات عامة	المجموع	النسبة المئوية
الفلاحة	7 094	178	7272	1
النفط والغاز، الطاقة والمناجم والخدمات	3201	04	3205	1
شركة بناء والتشييد والهيدروليكية	169124	22	169146	29
التصنيع	99275	133	99408	17
الخدمات	298292	101	298793	52
المجموع	577386	438	577824	100

المصدر : النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم الجزائرية http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

الجدول III-4 تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإقليم السداسي الأول 2016

الإقليم	عدد المؤسسات	نسبة التركيز
الشمال	401231	69
الوسط	126051	22
الجنوب	50104	9
المجموع	577386	100

المصدر : نشريه المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم 2016

http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

يبين الجدول III- 3 بان تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب النشاط غير متوازن حيث نجد ان اكثر من نصف هذه المؤسسات تنشط في مجال الخدمات و حوالي 29 بالمئة تنشط في مجال البناء فيما فقط نسبة 1 بالمئة في القطاع الفلاحي و نفس النسبة في مجال الطاقة ، كما تشير البيانات ان القطاع العام يخصص اكبر نسبة لقطاع الفلاحة و الخدمات فيما القطاع الخاص يتوجه الى قطاع البناء و الخدمات و التصنيع و النسبة الأقل بالنسبة للفلاحة .

و من تحليل بيانات الجدول III-4 نجد بان توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الإقليم غير متكافئ حيث ترتكز معظمها في الشمال و بنسبة اقل في الوسط و الجنوب .

المطلب الثالث : قطاعي الفلاحة والسياحة

يعتبر قطاعي الفلاحة و السياحة احد اهم القطاعات القادرة على بناء اقتصاد متكامل و جلب العملة الصعبة و الكثير من دول العالم تعتمد على هاذين القطاعين في اقتصاداتها فنجد اسبانيا و المغرب تعتمد على الفلاحة بشكل كبير فيما في ان السياحة هي القلب النابض في اقتصاد كل من تركيا و تونس .

الفرع الأول : قطاع الفلاحة

لقد ركز البنك الدولي في تقرير" التنمية في العالم " لسنة 2008 بعنوان الزراعة من اجل التنمية على ضرورة زيادة الاستثمار في هذا القطاع خاصة البلدان النامية ، و يشمل قطاع الفلاحة عدة أنشطة كالزراعة و الصيد البحري و تربية الماشية ، و تشكل مصدر أساسي للغذاء و المواد الأولية و تستوعب العديد من اليد العاملة كما تساهم في توفير المدخلات الوسيطة لمختلف الصناعات الى جانب الحصول على العوائد المالية جراء الصادرات الزراعية .

1: دور قطاع الفلاحة في خلق التنمية الاقتصادية

تلعب الفلاحة دور رئيسي في خلق التنمية المحلية و كذا إسهامها في تحسين المؤشرات الاقتصادية ، و تكمن أهمية قطاع الفلاحة فيما يلي :

- ✓ تعتبر الفلاحة المصدر الأساسي للغذاء والمسار الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي
- ✓ الفلاحة مصدر هام للمواد الأولية لعدة مؤسسات كالصناعية و الصناعة التحويلية .
- ✓ مستقطب فعال لليد العاملة و خاصة اليد العاملة البسيطة .
- ✓ تساهم الفلاحة في الحصول على الموارد المالية من خلال الصادرات
- ✓ المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي .
- ✓ تقليص فاتورة الواردات خاصة المواد الغذائية ، و هذا بتحقيقها للاكتفاء الذاتي.

2: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي لمختلف الدول

الجدول III-5 : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي لمختلف الدول لسنتي 2000 و 2015

الدول	الناتج المحلي 2000	الناتج المحلي2015	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة 2000	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة 2015
الجزائر	54.8	166.8	9	13
أفغانستان	2.5	19.3	38	22
البرازيل	655.4	1774.4	6	5
المغرب	38.9	100.6	13	14
الصين	1211.3	11007.7	15	9
باكستان	74.0	271.0	26	25
بلجيكا	237.9	455.1	1	1
الدنمارك	164.2	164.2	2	1
فرنسا	1368.2	2418.8	2	2
الهند	476.6	2.095.4	23	17

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي

http://wdi.worldbank.org/table/4.2

يبين الجدول III-5 بان مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي للدول ذات الناتج المحلي المرتفع ضئيلة مثل البرازيل و الصين و فرنسا فهي تعتمد بكثرة على الصناعة والخدمات و لكنها بالرغم من ذلك فإنها تضيف قيمة معتبرة فمثلا نسبة بالنسبة للصين فان نسبة 9 بالمئة من ناتج محلي قدره 11007.7 مليار دولار او نسبة 17 بالمئة من ناتج قدره 2095.4 مليار دولار بالنسبة للهند تعتبر مساهمة جيدة ما يدل على أهمية الفلاحة في الاقتصاديات و بالنسبة للجزائر فتشير البيانات بان مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي قد ارتفعت من 9 الى 13 بالمئة مع مراعات الارتفاع في الناتج المحلي من 54.8 الى 166.8 مليار دولار و هي نسبة جيدة و افضل من المغرب اين تعتبر الفلاحة ركيزة أساسية في الاقتصاد المغربي و الارتفاع في مساهمة القطاع الفلاحي كانت منخفضة من 13 الى 14 في المئة ، اما بالنسبة للدول الفقيرة مثل أفغانستان و باكستان فنجد مساهمة الفلاحة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي و مع ذلك فهناك انخفاض كبير في قيمة هذا الأخير نتيجة لضعف القطاعات الأخرى كالصناعة و الخدمات .

3: واقع الفلاحة في الجزائر

تتمتع الجزائر بمؤهلات كبيرة في مجال الفلاحة و الصيد البحري مما يمكنها من الاستثمار في هذا القطاع ، و لقد شهدت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع في السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع 12 بالمئة في سنة 2015 حسب احصائيات وزارة الفلاحة .

3-1 : تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة 2009 الى 2014

الجدول III-6 : التطور الحاصل في النتاج الفلاحي لمختلف المنتوجات للفترة من 2009 الى 2014 .

المنتج	الحليب	البطاطا	الحبوب	البيض	الحوم البيضاء	اللحوم البيضاء	الخضروات
نسبة التطور%	8.3	12.7	4.2	7.5	12.6	12.5	13.4

المصدر : تقرير وزارة الفلاحة الفلاحية المؤرخة في 2016/06/02 http://www.minagri.dz

تشير بيانات الجدول أعلاه بان كل شعب الفلاحة قد شهدت نمو في الفترة الممتدة من 2009 الى 2014 ما يدل عل ان الاستثمارات الموجهة لقطاع الفلاحة قد شملت كل الشعب الفلاحية، كما نلاحظ نسبة النمو في قطاع الحبوب كانت ضئيلة ما يستوجب استثمارات تدعيمية باعتبار انها مادة أساسية الاستهلاك.

3-2 : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي

لقد عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي الناتج المحلي ارتفاع ملحوظ في السنوات الأخيرة ما يعكس المجهودات المبذولة في هذا القطاع و في يبين الشكل III-8 مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي الناتج المحلي للفترة 2009 الـ 2015 مقارنة مع قطاع البناء و التشييد و الهيدروليكية .

الشكل III-8 : مساهمة قطاع الفلاحة في اجمالي الناتج المحلي

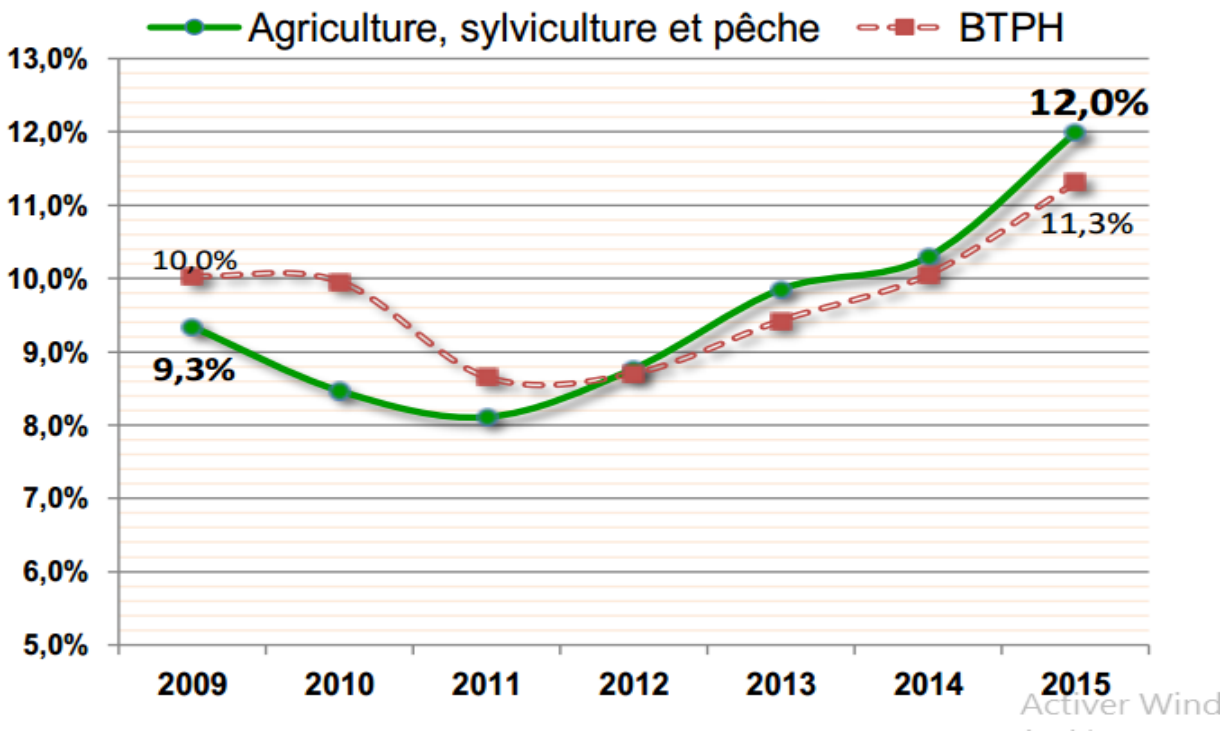

المصدر : تقرير وزارة الفلاحة الفلاحية المؤرخة في 2016/06/02 http://www.minagri.dz

تشير بيانات الشكل III-8 ان مساهمة قطاع الفلاحة في اجمالي الناتج المحلي تراجعت في الفترة من 2009 الى 2011 من حوالي 9.5 بالمئة الى 8 بالمئة لترتفع مباشرة بعد سنة 2001 حيث بلغت نسبة 12 بالمئة في سنة 2015 كما نجد بانه في الفترة من 2012 الى 2015 قد تجاوزت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي نسبة قطاع البناء و هذا ما يعكس التطور الحاصل في القطاع الفلاحي .

الشكل III-9 : تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الفترة من 2009 الى 2015

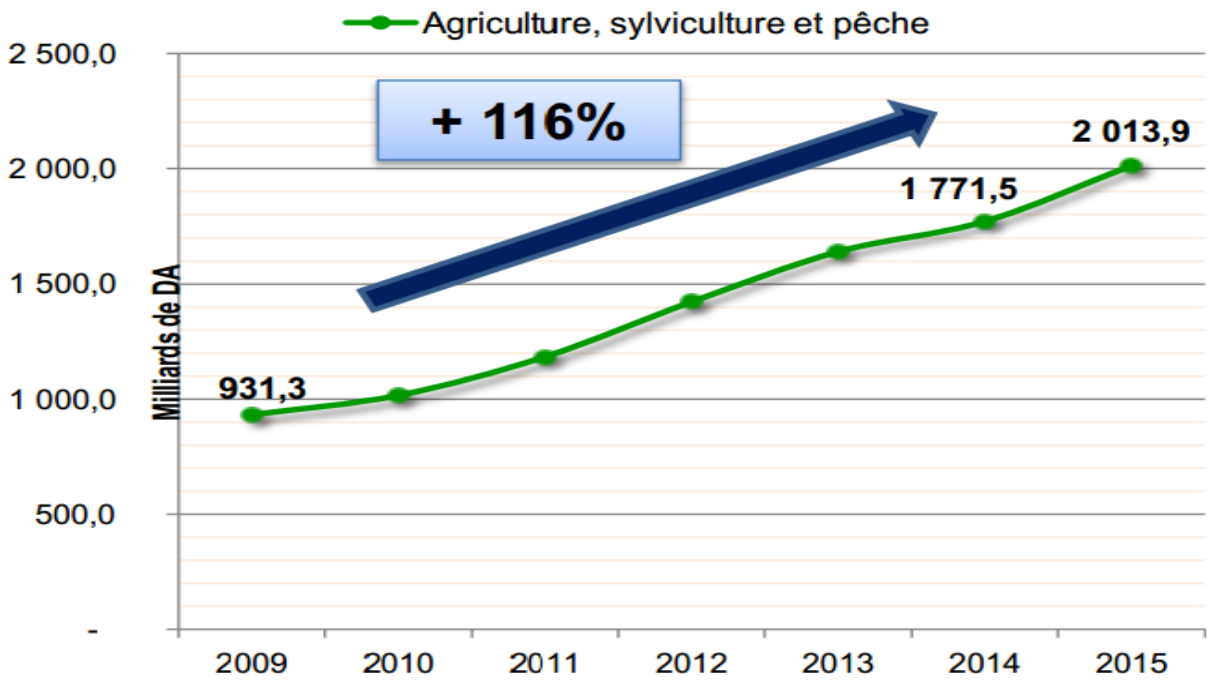

المصدر : تقرير وزارة الفلاحة الفلاحية المؤرخ في 2016/06/02 http://www.minagri.dz

تشير بيانات الشكل III-9 بان القيمة المضافة لقطاع الفلاحة شهدت تزايد مستمر حيث ارتفعت من 931.3 مليار دينار سنة 2009 الى 2013.9 مليار دينار سنة 2015 ، ما يفسر بان التراجع الحاصل في نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2009 الى 2011 كانت بسبب ارتفاع الناتج نتيجة لارتفاع أسعار البترول و ليس بسبب تراجع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة .

الفرع الثاني : قطاع السياحة

تعتبر السياحة من اهم القطاعات التي تلعب دور مهم في قضايا التنمية فحسب المجلس العالمي للسفر و السياحة فان قطاع السياحة يشكل 10.1 % من الناتج الداخلي الخام العالمي و 10.7 من الاستثمار و 11.7 من الموارد الجبائية للدول حيث ان هذه المؤشرات تمثل عوامل أساسية مهمة في التنمية الاقتصادية ما يعكس أهمية السياحة في التوازنات الاقتصادية الكبرى منها العمالة و الاستثمار و توازن التبادلات الخارجية و تزداد أهمية هذا القطاع مع تزايد عدد السياح فحسب المنظمة العالمية للسياحة التي احصت عدد السواح سنة 1997م بـ 625 مليون سائح مقابل 445 مليار دولار لتصبح سنة 2006 842 مليون سائح مقابل 800 مليار دولار و تتوقع بحلول سنة 2020 ان يصل عدد السواح 1600 مليار سائح مقابل 2000 مليار دولار [1].

[1] قويدر الويزة ، اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2010/2009 ، ص 179 – 180

1: الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للسياحة [1]

بالنظر للأثار الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن السياحة اعتبرها المحللون الاقتصاديون قطاعا اقتصاديا هاما في الاقتصاد العالمي و تكمن اهم اثار السياحة فيما يلي.

- ✓ تدفق الموارد المالية حيث من الممكن ان يساهم قطاع السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية .
- ✓ توفير مناصب العمل و المساهمة في القضاء على البطالة .
- ✓ المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول و هذا من خلال تدفق النقد الأجنبي .
- ✓ تعتبر السياحة مصدر للاستثمار انه للنشاط السياحي استثمارات هامة سواء في القطاع السياحي مثل بناء الفنادق و الاقامات او في مختلف القطاعات مثل الاتصالات و المواصلات ...
- ✓ إعادة بعث و احياء الأنشطة الصناعية و الحرفية و بالتالي ظهور مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة .
- ✓ تساهم السياحة في نقل التكنولوجيا الى الدول النامية خاصة من طرف الشركات الأجنبية .
- ✓ خلق التنمية بين القطاع السياحي و مختلف القطاعات الأخرى .
- ✓ المساهمة في تنمية و تطوير المناطق النائية و البعيدة مما يحقق نوعا من التوازن الاقتصادي .
- ✓ تعميق العلاقة بين السائح و المواطن مما يساعد على اكتشاف ثقافة و عادات و تقاليد الأمم .

2: **واقع السياحة في الجزائر**

لدراسة واقع السياحة في الجزائر سيتم الاعتماد على احصائيات وزارة السياحة الجزائرية 2014 و كذلك تقرير المجلس العالمي للسياحة و الاسفار لتحليل دور السياحة في الاقتصاد الوطني .

[1] قويدر الويزة ، مرجع سابق ، ص 232 - 252

الجدول III-7 : نسبة النمو في القطاع السياحي بين سنتي 2013 الى 2014

السنة	2013	2014	نسبة النمو
عدد الفنادق	1176	1185	/
خروج المواطنين عبر الحدود	2 135 523	2 839 104	32,95%
دخول الأجانب	964 153	940 125	-2,49
دخول الجزائريين المقيمين بالخارج	1 768 578	1 361 248	-23,03%
عدد الشواطئ	675	576	/
السياحة الصحراوية (الأجانب)	6 618	21 508	% 324
السياحة الصحراوية (مقيمين)	120 095	224 730	% 187.12

المصدر : من اعداد الباحث بناء على احصائيات وزارة السياحة http://www.matta.gov.dz

يبين الجدول أعلاه بان السياحة في الجزائر لا تزال تفتقر الى البنى التحتية حيث انه في سنة 2014 بلغ عدد الفنادق فقط 1185 و هو عدد ضئيل مقارنة مع حجم الجزائر ،كما ان سنة 2014 سجلت ترجع في عدد السواح الوافدين مقارنة مع ارتفاع خروج المواطنين الامر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري ، و تبين بيانات الجدول أعلاه ان السياحة الصحراوية تستقطب نسبة مهمة من السواح الأجانب و تشهد نمو مقارنة مع السياحة الساحلية رغم تعدد عدد الشواطئ الذي بلغ 576 شاطئ .

الشكل III-10 : مساهمة قطاع السياحة و الاسفار في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري 2005/2015

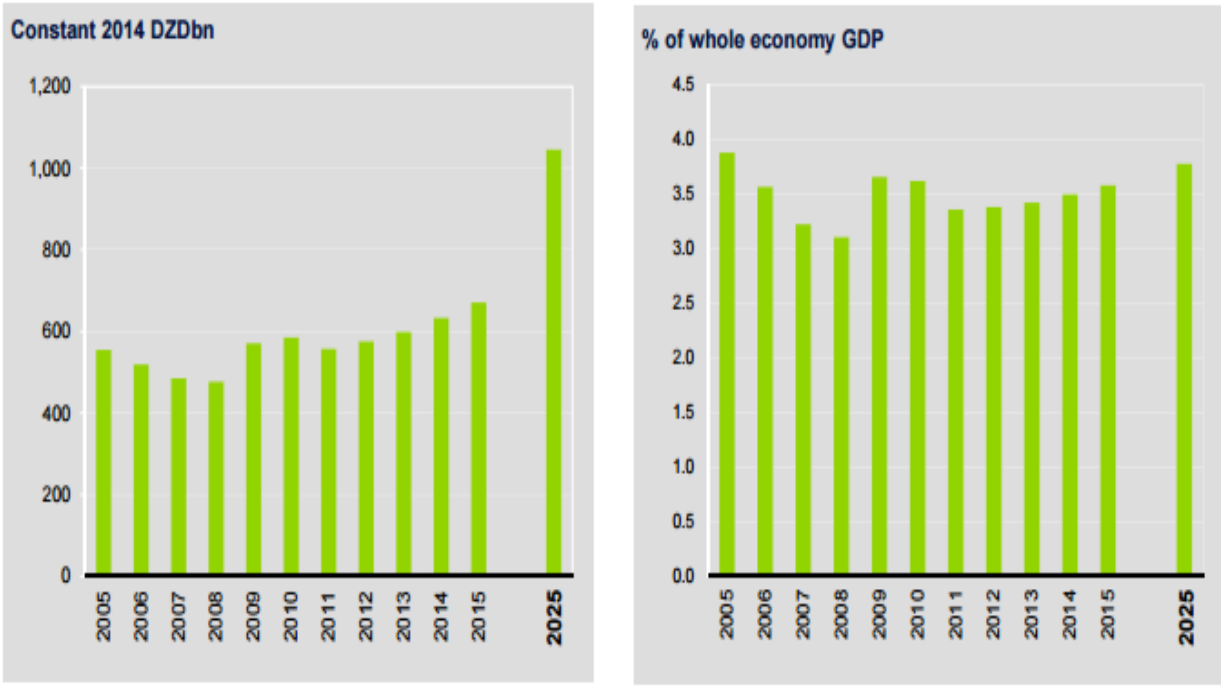

المصدر : تقرير المجلس العالمي للسياحة و الاسفار بعنوان التأثير الاقتصادي للسياحة و الاسفار 2015 حالة الجزائر .
https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic%20impact%20research/countries%202015/algeria2015.pdf ,09/04/2017, 23 :00

الشكل III-11 : مساهمة قطاع السياحة في تحقيق فرص العمل في الجزائر

المصدر : تقرير المجلس العالمي للسياحة و الاسفار بعنوان التأثير الاقتصادي للسياحة و الاسفار 2015 حالة الجزائر .
https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic%20impact%20research/countries%202015/algeria2015.pdf ,09/04/2017, 23 :00

يبين الشكل III-10 بان قطاع السياحة في الجزائر شهد نمو ضعيف في الفترة من 2011 الى 2015 حيث كان الارتفاع في القيمة المضافة لهذا القطاع من حوالي 580 مليار دينار سنة 2011 الى حولي 700 مليار دينار سنة 2015 و يتوقع ان تصل الى 1222 مليار دينار بحلول سنة 2025 و لكن بالنظر الى نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي نجد بان هذه النسبة ضئيلة جدا مع التوقعات بعدم النمو فيها باعتبار انها كانت في سنة 2011 حوالي 3.4 بالمئة و يتوقع ان تصل الى 3.8 سنة 2025 .

يبين الشكل III-11 مساهمة قطاع السياحة و الاسفار في تحقيق فرص العمل اين نجد بان هذا القطاع يساهم في تحقيق فرص معتبرة و في تزايد مستمر حيث ارتفع عدد المناصب العمل من 2700.000 سنة 2011 الى حوالي 3500.000 سنة 2015 مع التوقعات بان تصل الى حوالي 4800.000 سنة 2025 ، اما من ناحية نسبة مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب العمل فتبقى نسبة منخفضة مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث ارتفعت من 2.8 بالمئة سنة 2011 الى 3.1 بالمئة سنة 2015 مع التوقعات بان تصل الى 3.4 بالمئة بحلول 2025 و هي نسبة منخفضة .

المبحث الثاني : تحديد الاستراتيجية التنموية

لتحديد السياسة التنموية الأمثل سيتم تحليل البدائل الاستراتيجية المتاحة باستعمال مصفوفة SWOT حيث سيتم تصنيف البدائل حسب مستويات المصفوفة بناء على المنطق و الواقعية و هذا بعد تحديد نقاط قوة و مواطن الضعف التي تميز الجزائر .و كذلك الفرص و التهديدات .

المطلب الأول : التحليل البيئي

فيما يلي سيتم تحديد مختلف نقط القوة و الضعف التي تميز الجزائر في القطاعات محل الدراسة و كذلك مختلف القطاعات الأخرى .

الفرع الأول : نقاط القوة

1 : في مجال الفلاحة والصيد البحري [1]

- ✓ تنوع كبير للأوساط الزراعية و المناخية .
- ✓ استعمال ضئيل للمواد الكيمياوية
- ✓ سوق معتبرة محلية و جواريه (حوض المتوسط و البلدان الإفريقية) .
- ✓ منتجات ذات نوعية جيدة .
- ✓ المساحة الخاضعة للاختصاص الوطني في مجال الصيد البحري تقدر بـ 9.5 مليون هكتار فيما لا يتجاوز الاستغلال 2.2 مليون هكتار .
- ✓ شريط ساحلي طويل يقدر ب 1200 كلم .

2: في مجال الطاقات المتجددة

تمتلك الجزائر الإمكانات للاستثمار في مجال الطاقة الشمسية و لكنها تتميز بشكل افضل في مجال الطاقة الشمسية و طاقة الرياح .

- ✓ تمتلك الجزائر اكبر نسبة من الطاقة الشمسية في الجزائر تقدر 4 مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة و 60 مرة من حاجة الدول الاوروبية من الطاقة الكهربائية [2].
- ✓ متوسط سرعة الرياح في الجزائر من 2 الى 4 متر في الثانية و سرعة اكبر في الجنوب الغربي خاصة في ولاية ادرار و هو معتدلة .

3: في مجال السياحة

- ✓ تمتلك الجزائر مساحه شاسعة و تحتل المرتبة الأولى افريقيا حيث تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا الى أعماق الصحراء جنوبا و تتوفر على شريط ساحلي على طول 1200 كلم .
- ✓ تنوع التضاريس المتمثلة في السهول الساحلية و السلاسل الجبيلية و كذا الاطلس الصحراوي الذي يحتوي على عدد كبير من الواحات .

---

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture , 25/04/2017, 22 :00

[2] فروحات عدة ، مرجع سابق ، ص 5

- ✓ تتميز الجزائر بتنوع المناخ حيث توجد بها ثلاث أنواع مناخية تتمثل في مناخ البحر المتوسط و مناخ الاستبس الذي يمزج ما بين المتوسط و الصحراوي و كذا المناخ الصحراوي .
- ✓ تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك ارثا تاريخيا و حضاريا تمتد جذوره الى أعماق التاريخ و من اهم هذه الاثار نجد موقع التايسلي الذي يعتبر من اهم و أروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية و يعود تاريخه الى 6000 سنة قبل الميلاد .
- ✓ الحمامات الطبيعية و الغابات و الشواطئ ....

4: مختلف نفط القوة

- ✓ تعتبر الجزائر من الدول الأقل مديونية مع احتياط الصرف الأجنبي بلغ 144.1 مليار دولار مع نهاية 2015 [1].
- ✓ تتميز الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي حيث تتوسط العالم ما يجعلها قريبة من الأسواق الأجنبية
- ✓ سيبقى النفط المصدر الرئيسي للطاقة في المستقبل مع إمكانية ارتفاع الأسعار ما يضمن للجزائر موارد مالية لإعادة هيكلة اقتصادها .
- ✓ تمتلك الجزائر ثروات طبيعية هائلة حيث تحتل المرتبة 5 في احتياط البترول و السابع عالميا في مجال موارد الغاز المؤكدة و ثالث مصدر للغاز عالميا [2].
- ✓ تعيش الجزائر حالة من الاستقرار الأمني و السياسي .
- ✓ عدد السكان في الجزائر منخفض مقارن مع المساحة الشاسعة و تبلغ نسبة السكان في سن النشاط الاقتصادي (15 الى 59) سنة 62.5 بالمئة من اجمالي عدد السكان الذي بلغ 40.4 مليون نسمة في سنة 2016 .
- ✓ تشهد الجزائر في نمو المشاريع الصغيرة المتوسطة و مساهمتها في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي خاصة في قطاع البناء .

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2015 ، مرجع سابق ، ص 8 http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm , 25/04/2017 , 16:00

[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir . 25/02/2017 , 20:00

الفرع الثاني : نقاط الضعف

- ✓ انخفاض المستوى المعيشي بسبب سياسة الدولة التقشفية لمواجهة ازمة 2014 و انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية .
- ✓ العجز المالي في الميزان التجاري 2015 و ارتفاع في زيادة في حجم الاستهلاك نتيجة لزيادة عدد السكان .
- ✓ كثرة الإجراءات الإدارية و البيروقراطية الإدارية التي لازال تعتبر مشكل عويص تشهده الجزائر فرغم الجهود المبذولة في مكافحة حده هذه الظاهرة إلا أن المشكلة لا تزال قائمة حيت أصبحت دراسة ملفات طلب الاستثمار تأخذ أوقات خيالية ما يضطر المستثمر إلى البحث عن فرص بديلة في دول أخرى.
- ✓ التأخر الذي يشهده قطاع التعليم و التعليم العالي في الجزائر رغم الأرصدة المالية المخصصة لهذين القطاعين ما يزال تصنيف أفضل جامعات الجزائر يتجاوز مرتبة 1500 على مستوى العالمي فحسب تصنيف 2016 احتلت جامعة بلعباس المرتبة الأولى على المستوى الوطني في حين احتلت المرتبة 1725 عالميا [1].
- ✓ التراجع الحاصل في نسبة النمو في الاقتصاد الوطني من شانه أن يحد من نسبة التدفق في الاستثمارات الأجنبية .
- ✓ ارتفاع نسبة البطالة مع بداية 2016 إلى 11.2 % .
- ✓ عزوف الشباب عن بعض القطاعات الحيوية كالفلاحة و الحرف و الصناعات التقليدية .
- ✓ التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية .
- ✓ غياب مكاتب صرف العملات الأجنبية حيث يواجه السياح الأجانب مشكلة في تحويل أموالهم.
- ✓ انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر مقارنة مع مختلف الدول النامية رغم التحفيزات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية .
- ✓ تداعيات فترة العشرية السوداء على توافد الاستثمارات السياحية حيث اثرت فترة التسعينيات على مكانة الجزائر الدولية مما أدى الى تصنيفها من بين الدول ذات درجة الخطر المرتفع وذلك من قبل مراكز التقييم الدولية الامر الذي جعل المستثمرون الأجانب يتجنبون الاستثمار فيها و السواح يتجنبون زيارتها .[2]
- ✓ ضعف الثقافة السياحية في الجزائر و تراكم المشاكل البيئية التي تؤثر سلبا على القطاع السياحي ، حيث اثبتت الدراسة التي أجريت من قبل مجلة " تيوتورز " " **TEOTORS** " في الفترة من 1985 الى 2005 ان السياحة تبنى على ركيزتين هما الصناعة السياحية و التجارب ، و الصناعة و الثقافة ، و اكد رئيس الملتقى المنعقد بولاية تمنراست حول السياحة كمورد متجدد و عون لمحاربة الفقر و التخلف ان عدم تنمية الاقتصاد السياحي في الجزائر ليس بسبب العشرية السوداء و انما يمتد الى مشكل الذهنيات و الثقافة .[3]

---

[1] . http://www.univ-setif2.dz/images/PDF/act2016/classement_univ_2016.pdf , 22/02/2017, 22:00

[2] عوينان عبد القادر ، السياحة في الجزائر الإمكانات و المعوقات 2025/2000 ، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية تخصص نقود و مالية ، الجزائر ، جامعة الجزائر 03 ، 2013/2012 ص 222 – 223

[3] عوينان عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 230

المطلب الثاني : تحليل البدائل الاستراتيجية

لاختيار الاستراتيجية التنموية المثلى سيتم استخدام مصفوفة **SWOT** حيث تتكون هذه المصفوفة من جانبين جانب نقاط القوة و الضعف و جانب الفرص و التهديدات .

الفرع الأول : قطاع الطاقات المتجددة

- ✓ تتميز الجزائر بإمكانيات كبيرة في مجال الطاقات المتجددة خاصة في قطاع الطاقة الشمسية .
- ✓ تعتبر سوق الطاقات المتجددة من الأسواق الجديدة و الدخول اليه يمكن ان يشكل تهديدات باعتبار ان الدراسات تدل على ان النفط و الغاز الطبيعي سيبقيان المصدر الرئيسي للطاقة .
- ✓ تشير تقارير وزارة الطاقة الجزائرية ان أهدافها هي انتاج 27 بالمئة من الاستغلال الوطني للكهرباء افاق 2030 و مع التمسك بهدف التصدير ما يشير بان عائدات هذا القطاع ستكون على المدى البعيد .

نجد بانه رغم الإمكانات الهائلة التي تحظى بها الجزائر في قطاع الطاقات المتجددة الا انه يبقى قطاع جديد حيث تشير البيانات بان الاهتمام الحقيقي بهذا القطاع كانت نتيجة لازمة الطاقة لسنة 2008 ، و منه الدخول المباشر في هذا القطاع يمكن ان يشكل تهديدات مع الوضع المالي الراهن الذي تعيشه الجزائر ، و لكن على المدى البعيد نجد ان البيانات تشير ان العالم يتجه الى قطاع الطاقات المتجددة .

الفرع الثاني : قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- ✓ شهدت الجزائر نمو كبير في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السنوات الأخيرة و كذا مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و امتصاصها للبطالة ما يعكس فعالية الاستثمار في هذا القطاع .
- ✓ امتلاك الجزائر لمختلف العوامل المساعدة على انشاء هذا النوع من المؤسسات .
- ✓ تمتلك الجزائر اليد العاملة المستعدة للخوض في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ وجود الهيئات الداعمة لهذا النوع من المؤسسات .
- ✓ توفر المواد الأولية المختلفة التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ يتطلب انشاء هذه مؤسسات رؤوس اموال قليلة ما يتلاءم مع الوضعية المالية للدول .
- ✓ إمكانية توفير مناصب عمل لليد العامل البسيطة و بالتالي تخفيض نسبة البطالة و الدفع بعجلة النمو .
- ✓ تساهم المؤسسات الصغير و المتوسطة في خفض قيمة الواردات و تحسين الميزان التجاري .

نجد بان الجزائر تتمتع بنقاط قوة في هذا القطاع كما انه يشكل فرص حيث انه يتلاءم مع الوضعية المالية الراهنة و يمكنه امتصاص البطالة و بالتالي رفع نسبة الطلب على السلع الاستهلاكية ما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية .

الفرع الثالث : قطاع الفلاحة

يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات التي تساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة 12 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي وكما انها سجلت ارتفاع في الفترة من 2009 الى 2014 .

- ✓ تحظى الجزائر بإمكانات كبيرة في مجال الفلاحة ، تنوع المناخ و اتساع المساحة الجغرافية و كذا اتساع مساحة البحر الخاضعة للاستغلال الوطني .
- ✓ توفر الأسواق المحلية وكذا الجوارية .
- ✓ شهدت الجزائر تطور في السنوات الماضية في قطاع الفلاحة نظرا للاستراتيجيات المتبعة .
- ✓ جودة الإنتاج الفلاحي الذي تتميز به الجزائر التي تعطي طابع التنافسية للمنتوجات الجزائرية .
- ✓ قدرة القطاع الفلاحي على امتصاص البطالة نظر لأنه يتطلب يد عاملة بسيطة .
- ✓ الوصول الى الاكتفاء الذاتي في المنتوجات الفلاحية يخفض قيمة الواردات و يحسن الميزان التجاري كما يمكن للجزائر ان تصل الى مستوى التصدير و زيادة قيمة الصادرات .

نستنتج بان الجزائر تمتلك نقاط قوة في المجال الفلاحي ما تمكنها من الاستثمار في هذا القطاع الذي ستكون له نتائج قريبة الاجل على تحسين الوضع الاقتصادي الجزائر و كذا تقليل نسبة البطالة و يعتبر التركيز على القطاع الفلاحي فرصة لتحسين الميزان التجاري و الوضع الاقتصادي عموما .

الفرع الرابع : قطاع السياحة

تشير كل الدراسات بان الجزائر لها مقومات كبيرة في مجال السياحة حيث نجد انها تحظى بتنوع الأقاليم و التضاريس ما يؤهلها للاستثمار في السياحة الجبلية و الصحراوية و الساحلية نظرا لتعدد الشواطئ و طول الساحل الجزائر و الحمامات المعدنية ، و لكنها تعاني من نقاط ضعف حالت دون نمو هذا القطاع الحيوي ز من تلك النقاط نجد :

- ✓ الجزائر تفتقر الى البنى التحتية اللازمة مثل الفنادق و المواصلات و مكاتب الصرف .
- ✓ غياب الثقافة السياحية عن المجتمع الجزائري .
- ✓ ما تزال صورة العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر و غياب الامن سائدة في المجتمعات الغربية .

بناء على ذلك يمكن ان نعتبر بان قطاع السياحة يعتبر فرصة للجزائر خاصة مع تراجع السياحة في دول الجوار مثل تونس و مصر بسبب احداث الربيع العربي [1] ، كما تعتبر السياحة من القطاعات الجالبة للعملة الصعبة و التي توفير مناص العمل و لكن للاستثمار في هذا القطاع السياحي يجب معالجة نقاط الضعف الي يعاني منها.

[1] http://rawabetcenter.com/archives/9130 , 25/04/2017 , 22 : 00

الفرع الخامس : مصفوفة SWOT

الشكل III-12 : تصنيف البدائل الاستراتيجية حسب مصفوفة SWOT

قوة	• **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** • **الفلاحة**	• **الطاقات المتجددة**
ضعف	• **السياحة**	
	فرص	**تهديدات**

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تحليل البدائل الاستراتيجية

من خلال مصفوفة SWOT نجد ان قطاع الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأتي في مستوى الفرص و نقاط القوة و بالتالي فإن الاستثمار في هاذين القطاعين من شانه خلق التنمية و هذا باستغلال نقاط القوة و استغلال الفرص المتاحة .

قطاع السياحة وقع في مستوى نقاط الضعف و الفرص المتاحة و هذا يعني على الجزائر معالجة نقاط الضعف التي يعاني منها هذا القطاع حتى تتمكن من النجاح في الاستثمار في هذا القطاع و استغلال الفرص المتاحة .

قطاع الطاقات المتجددة وقعت في مستوى نقاط القوة و التهديدات و بالتالي فإن الاعتماد على هذا القطاع يعتبر تهديد للاقتصاد الوطني في الوضع المالي الراهن الذي تعيشه البلاد .

المطلب الثالث: البديل الاستراتيجي الأمثل

تبين مصفوفة SWOT بان التوجه لقطاع الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر الاستراتيجية الفعالة بناء على الظروف الراهنة التي تمر بها الجزائر خاصة الوضعية الاقتصادية و العجز المالي ، كما نجد بان للجزائر فرص في مجال السياحة ما يفرض عليها معالجة نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع إضافة الى استحواذها على نقاط قوة في الطاقات المتجددة التي تعتبر مستقبل الطاقة العالمية ما يدفع الجزائر للاستثمار في هذا القطاع و زيادة البحث و التطوير لتكون استراتيجية التنمية المستقبلية في الجزائر و بناء على هذه المعطيات يمكن صياغة الاستراتيجية التنموية المثلى كالاتي :

✓ التركيز على قطاع الفلاحة و العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي كهدف قصير المدى و التصدير كهدف مستقبلي إضافة زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توجيهها للقطاعات الإنتاجية و التركيز على قطاع الفلاحي و هذا من خلال :

- ❖ التركيز على دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة ذات الطابع الفلاحي و الصناعي .
- ❖ زيادة الاستثمار في قطاع الحبوب الذي لا يزال يعاني من ضعف في الإنتاج و المنتجات الأخرى التي لا تلبي الاحتياجات الوطنية .
- ❖ زيادة دعم المشاريع في المناطق الوسطى و الجنوبية لتحقيق العدالة في المجتمع و مناصب العمل .
- ❖ تحفيز الشباب على انشاء مؤسسات لإنتاج المواد المستوردة .
- ❖ تحفيز الشباب للاستثمار في القطاع الفلاحي .
- ❖ تخفيف الإجراءات الإدارية التي تواجه الشباب امام الهيئات العمومية و محاربة البيروقراطية الإدارية .
- ❖ تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة في مجال الصناعات الثقيلة الذي يساعد على ازدهار المشاريع الصغيرة المتوسطة .
- ❖ تقليل من استراد المنتجات الفلاحية كاستراتيجية لدفع الشباب نحو الاستثمار في هذا القطاع

✓ الاستثمار في القطاع السياحة كاستراتيجية ذات ابعاد مستقبلية وهذا انطلاقا من معالجة نقاط الضعف التي يعاني منها هذا القطاع بالخطوات التالية :

- ❖ الترويج للسياحة في الخارج و العمل على تحسين صورة الجزائر في المجتمعات الغربية .
- ❖ دعم السياحة الصحراوية التي تسجل زيادة في استقطاب الأجانب .
- ❖ تطوير القطاعات الضرورية مثل المواصلات و الاتصالات ...
- ❖ تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السياحي .
- ❖ دعم المشاريع ذات الطابع السياحي .
- ❖ نشر الثقافة السياحية في أوساط المجتمع الجزائري .
- ❖ انشاء معاهد التكوين في المجال السياحي .

- ✓ استغلال قطاع الطاقات المتجددة باتباع الخطوات التالية :
  - ❖ المواصلة في المشاريع المسطرة .
  - ❖ الاهتمام بجانب البحث و التطوير في مجال الطاقات المتجددة .
  - ❖ التعاون مع البلدان الرائدة في هذا المجال مثل المانيا و تشجيع الاستثمار الأجنبي في هذا المجال.

و لان هذه الاستراتيجية ستحتاج الى ميزانية كبيرة الامر الذي يصعب على الدولة تنفيذها خاصة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسط فيجب على الدول تبني الخطوات الاتية :

- ✓ المواصلة في سياسة التقشف المتبعة من طرف الحكومة و الاستمرار في الاعتماد على أسعار النفط الراهنة و تخصيص كل العوائد الناجمة أي زيادة في أسعار النفط الى دعم قطاعي الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و مواجهة زيادة الطلب في الاستهلاك بالإنتاج المحلي .
- ✓ المواصلة في خفض قيمة الواردات من خلال التخلي عن استراد السلع الغير ضرورية .
- ✓ العمل على تحسين المنظومة التعليمية و الرقي بالجامعة الجزائرية .
- ✓ الاهتمام بالمورد البشري و دعمه و تدريبه .
- ✓ تخفيض النفقات العمومية خاصة نفقات التسيير و تأجيل المشاريع الغير ضرورية .
- ✓ رفع الضرائب على السلع الاستهلاكية الغير ضرورية لخفض الاستهلاك .
- ✓ ترشيد الاستهلاك في جميع المنتجات و هذا من خلال تعبئة المواطنين و توعيتهم .
- ✓ اطلاق حملات تحسيسية بين أوساط المجتمع و توعية الموطن بفوائد هذه السياسة .

خلاصة :

من هذه الدراسة يتبين بان استراتيجية التنويع الاقتصادي يمكنها ان تكون البديل الأمثل للنفط في الجزائر حيث يعتبر قطاعي الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اهم القطاعات التي يجب على الحكومة التركيز عليهما في الوقت الراهن و زيادة الاستثمار فيهما إضافة الى ذلك فيعتبر قطاع السياحة بديل استراتيجي فعال خاصة انه قادر على جلب العملة الصعبة و لكنه يعاني من نقاط ضعف على الدولة معالجتها و استغلال الفرص المتاحة ، اما قطاع الطاقات المتجددة فلا يمكنه تحقيق التنمية في الوقت الراهن باعتبار ان النفط سيظل المورد الرئيسي للطاقة و إمكانية تصدير هذا النوع من الطاقات تبقى بعيدة المدى لكن على للجزائر الاستثمار في هذا القطاع كاستراتيجية مستقبلية و هذا بمواصلة دعم المشاريع الناشطة في هذا القطاع و كذا دعم برامج البحث و التطوير .

من خلال الدراسة نجد ان المشاريع التنموية التي وضعتها الدولة الجزائرية والميزانيات الضخمة المخصصة لها عن نيتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والرقي بالمستوى المعيشي للأفراد، لكن من دراسة تلك المشاريع نجد ان الجزائر تنوي مواصلة اعتمادها على الريع البترولي في تمويل مشاريعها.

و قد بينت الدراسة ان الاقتصاد الجزائري يعتمد في اراداته على عوائد البترول بنسبة تفوق 90 بالمئة الامر الذي يرهن الوضعية المالية الجزائرية بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية و يضفي على الاقتصاد الجزائري طابع الهشاشة ، كما بينت دراسة أسواق النفط انه رغم المميزات التي تحظى بها هذه المادة الحيوية و اهتمام الأمم بها لانعدام البدائل الحقيقية لها الا ان أسواقها مثل سائر السلع تتأثر بعاملي العرض و الطلب بدرجة كبيرة .

1- نتائج الدراسة

- ✓ من خلال الدراسة تم التوصل ان تحقيق التنمية الاقتصادية مرهون بتقوية الاقتصاد حيث ان مشكل للاقتصاديات الريعية ليس في أسواق النفط بل في اعتمادها على النفط بصفة اجمالية .
- ✓ تم التوصل الى ان تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر يعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و التخلص من التبعية لقطاع المحروقات .
- ✓ تمتلك الجزائر عدة مقومات لبناء اقتصاد متكامل خارج قطاع المحروقات مثل القطاع الفلاحي و السياحي و الطاقات المتجددة و خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يعتبر العمود الفقري لكل الاقتصادات العالمية .

في الأخير تم التوصل ان السياسة التنموية الأفضل في الجزائر بعيد عن قطاع المحروقات تكمن في التنويع الاقتصادي و هذا من خلال :

التركيز على قطاعي الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا بزيادة الاستثمار في هذين القطاعين و دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال الزراعة و الفلاحة و الصيد و كذا مختلف القطاعات المنتجة .

العمل على معالجة نقاط الضعف التي يعاني منها قطاع السياحة خاصة صورة الجزائر في المجتمعات الغربية و كذا العمل على تحسين الثقافة السياحية في الأوساط المجتمعية الجزائرية باعتبار ان قطاع السياحة من اهم القطاعات القادرة على جلب العملة الصعبة و بالتالي من افضل البدائل لقطاع المحروقات .

الاهتمام بقطاع الطاقات المتجددة باعتباره الاستراتيجية المستقبلية للبلاد و هذا من زيادة الاستثمار في مجال البحث و التطوير و كذا دعم الاستثمار في هذا القطاع و ابرام الثقافات الشراكة مع مختلف الدول الرائدة في هذا المجال مثل الصين و المانيا.

2- افاق الدراسة

نظر لتفرع موضوع الدراسة و اتساعه لا يمكن التعمق في كامل جوانبه الامر الذي يفرض علينا طرحها كإشكاليات للدراسات المستقبلية .

- ✓ كيف يمكن الرقي بالقطاعات المنتجة في الجزائر ؟
- ✓ ما مدى تأثير ثقافة المجتمع على التنمية الاقتصادية في ا لجزائر ؟
- ✓ ما هي سبل بعث الثقافة السياحية في أوساط المجتمع الجزائري ؟

المراجع

الكتب :

- سعد الله داوود ، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2013
- سمير تنير ، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ، الطبعة الأولى ، 2008
- ضياء مجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط 2004 ، الطبعة الأولى ،2005
- عبد الحي يحي زلوم ، حروب البترول الصليبية ، الطبعة الأولى ، الأردن ،
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ، الطبعة الأولى ، 1999
- قصي عبد الكريم إبراهيم ، أهمية النفط في اقتصاد و التجارة العالمية ، الطبعة الأولى 2010
- محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ،الجزائر ، 1983،
- ميلا فيج و بلوشار ، شركات النفط العالمية ، الطبعة الأولى, 1985

الرسائل الجامعية :

- احمد بخوش و زرارة بيطاش ، الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في الاقتصاد وتسيير بترولي ، الجزائر ، جامعة ورقلة ،2012/2011
- بوبكري رقية و عرباوي نور الياقين، مدى تأثير أسعار البترول على اقتصاد الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم اقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير بترولي ، الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013/2012
- بيطام ريمة ، أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي ، الجزائر ، جامعة بسكرة ، 2015/2014
- خلادي ايمان نور اليقين ، دور الادخار العائلي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ، مذكرة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية ، الجزائر ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011
- خويلدات محمد مجاهد و وذان بشير، اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس تخصص تسيير واقتصاد بترولي ، الجزائر، جامعة ورقلة ، 2013/2012
- زغبي نبيل ، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي ،الجزائر ، جامعة سطيف ، 2012/2011
- زويش سمية ، السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، الجزائر ، جامعة البويرة ، 2015/2014
- العمري علي ، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد الكمي ، الجزائر، جامعة الجزائر ، 2008/2007
- عوينان عبد القادر ، السياحة في الجزائر الإمكانات و المعوقات 2025/2000 ، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية تخصص نقود و مالية ، الجزائر ، جامعة الجزائر 03 ، 2013/2012

❖ عياش بولحية ، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش المطبق في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تحلبل اقتصادي ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2011/2010

❖ قويدر الويزة ، اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2010/2009

الأوراق البحثية :

❖ أسامة نجوم ، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط ، المعهد العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، الدوحة قطر ، مارس 2015

❖ أمينة مخلفي , محاضرات في مدخل للاقتصاد البترولية , الجزء الأول ، الجزائر ، جامعة صادي مرباح ورقلة, 2014/2013 ،

❖ بلقلة إبراهيم ، مكانة الدول العربية ضمن خارطة السوق النفطية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد العاشر ، الجزائر ، جامعة حسيبة بن بو علي بشلف ، جوان 2013

❖ فروحات حدة ، الطافات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 11 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، 2012

❖ كربالي بغداد ، نظرة عامه على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن ،جامعة بسكرة الجزائر ، جانفي

❖ عيساوي نصر الدين ، تقلب اسعار المحروقات و اثارها على الاقتصاديات الريعية دراسة حالة الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد الخامس ، جامعة ام البواقي الجزائر ، جوان 2016

المداخلات العلمية :

❖ بغداد لنبن و عبد الجق بوقفة ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل ، الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2013/05/05

التقارير:

❖ تقرير بنك الجزائر لسنة 2015

❖ برنامج وزارة الطاقة الجزائرية لتطوير الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية

❖ بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائري المؤرخ في 2010/05/20

❖ تقرير وزارة الفلاحة الفلاحية المؤرخة في 2016/06/02

القوانين و المراسيم :

❖ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رقم 01-18 ، المؤرخ في 2001/12/12 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 7 ، 2001/12/15 .

المواقع الاليكترونية :

http://www.macrotrends.net/1369/crude-oil-price-history-chart

www.iea.org

www.opec.org

www.arabic.rt.com

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140918/13813.html

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

http://www.algpress.com/article-26059.htm

http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

http://www.bp.com

ttp://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

http://www.mdipi.gov.dz

http://wdi.worldbank.org/table/4.2

https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic%20impact%20research/countries%202015/algeria2015.pdf

http://www.matta.gov.dz

http://www.univ-setif2.dz/images/PDF/act2016/classement_univ_2016.pdf

http://rawabetcenter.com/archives/9130

الملاحق

الملحق رقم 1 : يبين تطور التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 2015/2005

Unité: Millions USDollars

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
IMPORTATIONS (CAF)	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	55 028	***58 580***	***39 192***
EXPORTATIONS (FOB)	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	64 974	***62 886***	***28 860***
BALANCE COMMERCIALE	**25 644**	**33 157**	**32 532**	**39 819**	**5 900**	**16 580**	**26 242**	**21 490**	**9 946**	**4 306**	**-10 332**
TAUX DE COUVERTURE (%)	**226**	**255**	**218**	**201**	**115**	**141**	**156**	**143**	**118**	**107**	**74**

(*) 9 mois

المصدر: احصائيات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية الجزائرية على الرابط http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

الملخص:

من ينظر الى التطور الذي حققته الجزائر منذ بداية القرن الحالي يرى ان التنمية الاقتصادية كانت من الأهداف التي اولتها الجزائر أهمية كبيرة و هذا بالنظر الى المشاريع المسطرة و الميزانيات المخصصة ،لكن مع بداية السداسي الثاني من سنة 2014 و الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية بدأت بوادر العجز المالي و الركود الاقتصادي تلوح في الأفق خاصة و ان الجزائر من الدول التي تعتمد في اقتصادها على الريع البترولي ، الامر الذي رفع الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حيث تمت صياغتها على النحو الاتي :

ما هي بدائل النفط في الجزائر و ما هي السياسات الاستراتيجية المثلى لتحقيق التنمية الاقتصادية بعيد عن قطاع المحروقات ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول حيت تمت دراسة أسعار النفط في الأسواق العالمية في الفصل الأول اين تم التوصل الى ان النفط مثل باقي السلع الأخرى العادية يتأثر بعاملي العرض و الطلب رغم تميز هذه الاسواق عن غيرها في بعض المجالات ، لتخلص الدراسة ان مشكل الاقتصاديات الريعية ليس في النفط بل في اعتمادها على النفط كمصدر وحيد لإراداتها .

في الفصل الثاني تم التطرق الى دراسة الاقتصاد الجزائري و كذا مسار التنمية الاقتصادية في البلاد في الفترة 2001 الى 2016 اين تم التوصل الى ان الجزائر قد سطرت مجموعة من المشاريع التنموية و التي كانت تهدف أساسا الى تحسين الظروف المعيشية معتمدة في ذلك على الريع البترولي الامر أدى الى تأثر مشاريعها بانخفاض أسعار البترول في سنة 2014 ، و بناء على ذلك كانت النتيجة ان تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مرهون بإعادة هيكلة اقتصادها و تنويعه .

تناول الفصل الثالث دراسة مقومات التنمية في الجزائر خارج قطاع النفط حيث تم اعتماد قطاع الطاقات المتجددة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة الى قطاعي السياحة و الفلاحة كبدائل استراتيجية و دراسة واقعها في الجزائر و كذا الإمكانيات المتاحة ، و لتحديد البديل الامثل تم اعتماد مصفوفة SWOT حيث كانت النتيجة ان السياسة التنموية الأفضل في الجزائر تتمثل في التركيز على قطاعي الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة الى استغلال الفرص التي يقدمها قطاع السياحة و هذا بعد معالجة نقاط الضعف الموجودة ، اما قطاع الطاقات المتجددة فيعتبر استراتيجية المستقبل و عليه على الدولة الجزائرية الاهتمام بهذا القطاع خاصة من جانب البحث و التطوير.

تم استخدام الأسلوب الوصفي في الجوانب النظرية للدراسة فيما تم اعتماد الأسلوب التحليلي لدراسة البيانات و الاحصائيات المستخدمة .

الكلمات المفتاحية:

النفط ، أسواق النفط ، التنمية الاقتصادية ، السياسات التنموية ، النمو الاقتصادي

Abstract :

who looks at the progress achieved by Algeria since the beginning of the present century believes that economic development was one of the objectives that Algeria has given great importance, considering the planned projects and budgets. However, with the beginning of the second half of 2014 and the decline in oil prices in the markets Global signs of fiscal deficit and economic stagnation began to loom especially as Algeria is one of the countries that rely on its economy on oil revenues, which raised the main problem of this study, which was formulated as follows:

What are the alternatives to oil in Algeria and what are the best strategic policies for achieving economic development away from the hydrocarbons sector?

In order to answer this problem, the study was divided into three chapters. In the first one Oil prices were studied in international markets where it was found that oil, like all other ordinary commodities, was affected by supply and demand factors, although these markets were distinguished from others in some fields. Finally we found that the problem for oil Economies is not in oil but in its dependence on oil as the sole source of its Revenues .

The second chapter dealt with the study of the Algerian economy and the course of economic development within the country in the period 2001 to 2016, where it was concluded that Algeria had initiated a series of development projects, which were mainly to improve the conditions based on the oil revenues , and after the decline in oil prices in 2014 the development projects have stopped, the result was found out is that the economic development in Algeria depends on the restructuring of its economy and diversification .

The third chapter dealt with the study of the fundamentals of Economic development in Algeria outside the oil sector, where the renewable energy sector, small Businesses , tourism and agriculture sectors were adopted as strategic alternatives. The result is that the best development policy in Algeria is to focus on the agriculture sector and the small Businesses , in addition to exploiting the opportunities offered by the tourism sector after tackling the weaknesses. The renewable energy sector is considered the strategy of the future But the Algerian state should pay attention to this sector, especially by research and development.

The descriptive method was used in the theoretical aspects of the study. The analytical method was used to study the data and statistics used .

key words :

Oil, oil markets, economic development, development policies, economic growth